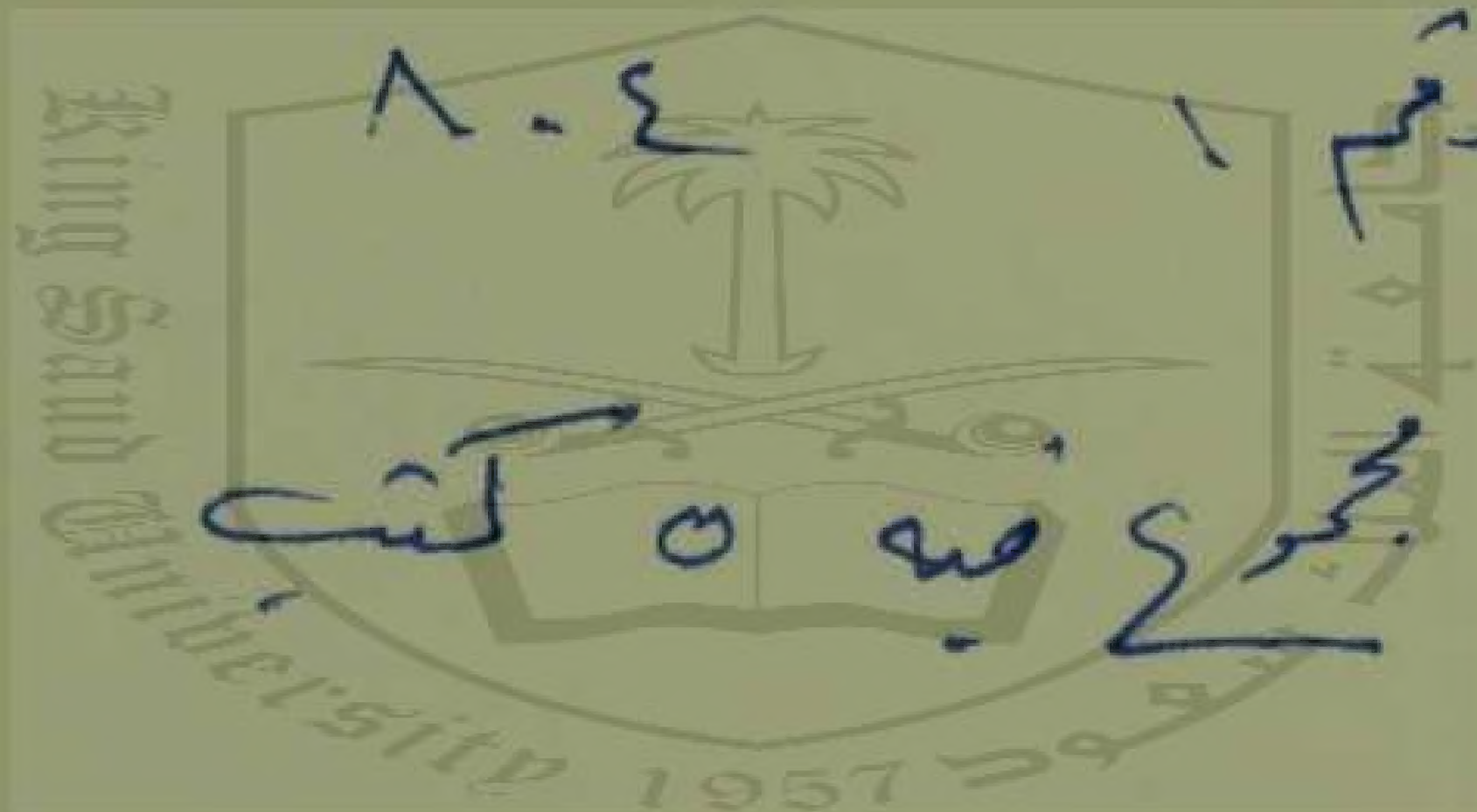


محمود بن عبد  
١ - شرح رسالة الهادي  
٢ - رسالة الهادي عن مصطفى الكري  
٣ - ترجمة الهادي للشيخ  
٤ - خواص الفقه المصنف

١٢٢٠  
مصطفى بن عبد





Copyright © King Saud University



٢٩

King Saud University

جامعة الملك سعود



- مجموعتي في مصطلح الحرب :-
- ١- شرح رسالة محمد البركي ، تأليف دارين محمد بن القادي .
  - ٢- رسالة البركي .
  - ٣- نزاهة النظر في شرح تحفة الفكر .
  - ٤- تحفة الفكر في مصطلح أهل الأثر .

كتاب لغير أهله  
القصص  
٨٥٥

٤٤٦  
١٨١٦١٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مجموع في ٤ كتب الرقم ٨٠٤
اسم المؤلف	عبد مولى
عدد الأوراق	٨٥
ملاحظات	١٨٤

Copyright © King Saud University





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله الذي اعز العلماء العاملين والمحدثين العاديين  
 ورفع الحفاظ المتصلين والمنقطعين الواقفين  
 والصلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين  
 وعلى آله وصحبه ومقتديه اجمعين **وبعد**  
 فيقول العبد الفقير الى الله الغني داود بن محمد بن  
 القارص الحنفي عامله الله بلطفه الجلي والحنفي  
 لما بدأت بالبحار الشريفة رايت ان المناسب بدأ  
 رسالة في اصول الحديث قبله لانه يحتاج اليها ولم اجد  
 في رسائل الاصول احسن من هذه لكونها احسن ترتيباً  
 واتمها تحريراً واكثرها للاصول اللازمة جمعاً وقد ثبت  
 عندي بخبر الواحد انها للامام العلامة والفاضل الكوفة  
 وحيد عصره في التحقيق وفريد دهره في التدقيق  
 محمد افندي البركي رحمة الله عليه ولم يقنع لي ولا للطلبة  
**وطلبوا مني ان اشرحها شرحاً يبين ماخذها وقواعدها**  
 لم تكن فيها على الاختصار من كتب الاصول فشرعت فيه  
 متضرعاً الى الله تعالى ان يعصمني عن الزيف والذلل ويقيني  
 مصارع السوء في القول والعمل ويجعله خير عدة واعتاد

عدة عنك ضحي ودالك نشره يد بسنه  
 تلك ايشه ياريا في يقال هو من عدة المال  
 وعدة حاضر ليق معناه ده كاور يقال  
 كونه على عدة اي استعداد وعدة باور  
 كونه ايجو يات وبرايق حاضر ليق دوي  
 يقال اعدت لحوادث الدهر عدة اي  
 عيات لها شيئا من المال والسلاح واتي

انتفع

بسم الله الرحمن الرحيم

انتفع به يوم التناذ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** افتتح به  
 اقتداء بالله ورسوله وعلمائه وتقرباً الى الله واستدامة  
 لنعمه واستجداء بكرمه وكتبه لتكون الكتاب مقبولة  
 ومباركة لا مقطوعة ولا ناقصة وحده وصلى على نبينا  
 لما مر ولم يكتبها لاسراع الدخول في المقصود وجواز  
 تركها كتابة دون لقوله عليه السلام **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**  
 مفتاح كل كتاب فاذا كتبتم كتاباً فاكتبوه في اوله والباء  
 للاستعانة في مقبولية الفعل او المصاحبة متعلقة بالالف  
 مؤخر التعظيم والتبرك والتخصيص **والاسم** من السمو  
 بمعنى العلو لغة اللفظ الموضوع واصطلاحاً المفرد الدال  
 على معنى في نفسه غير مقترن باحد ازمنة الثلاثة والاضافة  
 لامية استغراقية **ولفظه** الله علم لذات الله تعالى ابتداء  
 او بالغلبة فاصله الله بمعنى معبود او متخبر فيه او مسكون  
 او مفروع او ملحق اليه وقيل ولاه بمعنى متخبر فيه  
 وقيل لاه بمعنى ارتفاع **والرحمن الرحيم** صفتان مشبهتان  
 من رحم بعد نقله الى رحم او مبالغة لراحم والاول ابلغ  
 باعتبار المتعلق فعناهما الثابت في الرحمانية والرحيمية **او**  
 او الرحمن الرحيم للعالمين او الرحمن للناس في الدنيا والرحيم  
 للمؤمنين في الآخرة او الرحمن لجلائل النعم في الدارين والرحيم  
 لصغارها في الدنيا ثم الرحمة ثبوتها معلومة وكيفيتها مجهولة  
 فيحقه تعالى قطعاً عند السلف ومحمولة على الغاية وهي الاحسان

Copyrighted material



على انها لغة رقة القلب ظناً عند الخلف وكذا كل صفة  
يستعمل ظاهرها في حقها <sup>التعليق</sup> وخض الاسم بها للاستعانة  
وللايماء الى بين بين وغلبة الرخمة ولانها المناسبة لحال  
المستعين <sup>المراد من</sup> وتمام بحث البسطة وكذا المحمدة والصلوة  
في شرحنا الموجز على التهذيب اعلم خطاب عام مجاز  
من وجهين لانه لواحد معين في الاصل وهذا لكل واحد  
غير معين لعموم الاقادة وهذا كاللزام قبل الامور  
المهمة لا يقاطعه عن الغفلة وحمله على المعرفة واجمالها  
قبل التفصيل ايها الطالب الصادق اعتقاداً او فعلاً  
وقولا وهو الذي يقصد بتعلمه التقرب الى الله او الطلب  
لثواب الله او الخوف من عقاب الله تعالى ويعمل به باداء  
الفرائض والواجبات والسنن المؤكدة وترك البكائر  
ولا يكذب بدون مصلحة عظيمة غالبية على قلبه وهو  
الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه باعتبار الابتداء  
طالب العلم يستغفر له كل شيء حتى الحياتان في البحر وحتى  
التملة في حجرها <sup>بغيره</sup> باعتبار الانتهاء فضل العالم على العابد  
كفضلي على ادناكم قيد به ليخرج الكاذب فيها كما كثر  
طلبة زماننا اذ لا يجوز تعليمه لان وباله يرجع الى المعلم  
وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه باعتبار  
الابتداء لا تعلقوا الجواهر على اعناق الفناذير <sup>باعتبار</sup>  
الانتهاء اشد الناس عذاباً يوم القيمة عالم لم ينفعه علمه

قوله مجاز من وجهين الاول ان اعلم لواحد  
معين وهذا معينه ذكر واريده مطلق غير معين  
مجاز مرسل والثاني في ضميره انت كذلك  
كذا قرر من وجهين ذكر المعينه واراوه المطلق

قوله لان وباله يرجع الى المعلم اي  
ان علم المعلم فسفه

وهذا

وهذا يؤيد انها للفاضل البركي رحمه الله لانه صرح  
في شرح حديث اربعين انه لا يجوز تعليم الفسقة من  
الطلبة الذين يجعلون علومهم وسيلة للشر كقضاة  
زماننا ان لاهل الحديث اصطلاحات الاصطلاح لغة  
الضلع واصطلاحاً اتفاق قوم على استعمال لفظ في معنى  
لكن لا يكون في اصل الوضع كما ان اللغة لغة التكلم واصطلاحاً  
ما جرى على لسان كل قوم من الالفاظ لا بد لا فراق  
من معرفتها موجود لمن اراد ان يطلع مرادهم من  
اطلاقاتهم مثل هذا حديث مرفوع او موقوف ومقطوع  
او متصل او منقطع او نحوها فلما الفاء تقريرة  
اشار الشارح المحقق في شرح المحدثين لعلة ابن حجر  
العسقلاني حيث اشار في نخبه المشهورة بين الناس في  
شرح كلام المحدثين الى بعض مصطلحاتهم ولم يفضلها  
ببيان الاصطلاح المختار والمشهور والتحقيق وغيرها  
اردنا جواب لما ان نفصل بعض التفصيل بيانا  
وان حفظته فسيكفيك هذا والا فاما الفائدة في التطويل  
فاستمع لما نقول اي لما نقوله او لمقولنا اعلم انه لا بد  
لكل طالب قبل الشروع في المقصود من معرفة ثلاثة اشياء  
الاول تعريف العلم ليكون معلوماً اجمالاً لا مجهولاً مطلقاً  
والثاني موضوعه ليميز مقصوده من سائر العلوم فيجهد  
به لا بما لا يعينه والثالث غرضه ليزيد جده ونشاطه





ولا يضيع سعيه وطلبه فعلم اصول الحديث علم يعرف  
به اصول احوال الحديث والراوى من حيث القبول والرد  
وموضوعه الحديث والراوى من تلك الحيثية لان موضوع  
كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية بحسب الغرض  
وغرضه معرفة المقبول والمردود منها ليحل به دونه  
واما علم فروع الحديث فعلم يعرف به نقل الحديث وموضوعه  
ذات النبي عليه السلام من حيث انه نبي وغرضه الفوز  
بسعادة الدارين ويقال للاول علم الحديث دراية وللثاني  
علم الحديث رواية كذا قال الشيخ (زكريا) الانصاري رحمه الله  
في شرح الفية العراقي تاقل الحديث اى جنسه في اللغة بمعنى  
الحادث صيده القديم وهو موجود مسبوق بالعدم يستعمل  
في قليل الكلام وكثيره قال الله تعالى فلما اتوا بحديث مثله  
في اصطلاح المحدثين اى جمهورهم لقوله بعده وعند البعض  
لانه اذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص قول الرسول  
اى المعهود نبينا اذ البحث فيه صلى الله عليه وسلم  
وفعله وتقريره اى حاصلها مجازا لان كل مصدر متعد  
يستعمل في معنيين فالإيقاع حقيقة وفي الحاصل  
بالإيقاع مجازا فاحفظه وتما كان في التقرير خفاء قال  
ومعنى تقريره صلى الله عليه وسلم ان شخصا فعل فعلا  
او قال قولاً في حضرته صلى الله عليه وسلم وعلى من يؤمن لديه  
عنده واطلع صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وسكت وقرّر

قال الجلال السيوطي في القافية  
علم الحديث ذو قوانين محدودة يدرى بها احوال من  
وسند فذلك الموضوع والمقصود ان يعرف  
بشأن نقل ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم  
او صنفه والصحابة والتابعين من قول او فعل او تقرير  
وغاية الفوز بسعادة الدارين ذات النبي صلى الله عليه وسلم  
المتعلقة بصفاة عليه السلام فانها احاديث من فروع  
بأجل الحديث وهم كحديث ان علياً السلام من فروع  
فانهم فعل القلب والاستقاء فانه داخل في قسم النقل  
في الجواهر اصول الحديث علم باصول يعرف  
بها احوال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم  
من حيث صحة النقل عنه وضعفه والتحمل والامانة  
من حيث لغات النجدة

قوله وعلى من يؤمن لديه معطوف  
عليه عليه السلام

فعلم

فعلم انه معروف وما ذون منه صلى الله عليه وسلم لانه  
صلى الله عليه وسلم لا يسكت على المنكر اطلاقاً قوله وهذا  
التقرير ايضاً اى كالقول والفعل داخل في الحديث ومضمنا  
اليه عليه السلام تأكيد لكونه حديثاً كذا قال على القاري  
في شرح النخبة نقلاً عن السخاوي لكنه زاد وصفته ولعل  
المص رحمه الله تركه كالطحاوي على ما نقله السيوطي في تدريب  
الراوى على تقريب النووي في اصول الحديث لان الاختيارية  
داخله في احدها والاضطرارية لا مدخل لنا فيها ولا يمكن  
لنا الاقتداء بها وعند البعض كصاحب الخلاصة على  
ما نقله على القاري هذه الاقسام الثلاثة او الاربعة  
الكائنة من الصحابة والتابعين كل انسان مؤمن راي النبي  
اوراه النبي في حياته عند الاكثر وقال البخاري لا بد من  
الرؤية والصحبة ولو ساعة وقال بعض المحدثين لا بد  
من طول المجالسة على طريق التبع وقال بعض الاصوليين  
لا بد من الرؤية عنه فلا يدخل من وفد عليه وانصرف  
بدون مكث كذا نقل على القاري والتابعين والتابعي  
كل انسان مؤمن راي الصحابة اوراه الصحابة في حياته  
عند الاكثر وقيل لا بد من طول الملازمة وقيل لا بد  
من صحبة السماع وقيل لا بد من سن التمييز والمحضر  
الذين ادركوا الجاهلية والاسلام واسلموا ولم يروا النبي  
عليه السلام من التابعين على الصحيح وقيل من الصحابة

قول الرسول كما ذكرناه في باب الحديث  
قوله وصفته اى زاد السخاوي بعد القول  
وان فعل والتقرير لفظ وصفته فيلحق  
انواع الحديث اربعة كذا قرّر في  
حيث قال وفي اصطلاحهم قول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره  
وصفته حتى في الحركات والسكنات  
في اليقظة والنائم وهو اعظم من السنة  
ذكره السخاوي على القاري

قوله بقوله ما بال نسبة في بيانها  
والبحث عنها كما لا يخفى  
والجواب ما قبل البعثة سئل بذلك كثر جهاتهم  
وقيل ما قبل فتح مكة لان امر الجاهلية حين نطق  
رسول الله عليه السلام يوم الفتح وبطل امور الجاهلية  
الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة  
على القاري

على القول الثلاثة  
التابعي الكبير

وهو من المؤمنين الذين آمنوا من الصحابة  
ابن حاتم وكان من روايته عنهم كقوله  
لا يطلع من الصحابة الا بالحدود والسير اى في جهات  
مع كون جمل روايته عن التابعين كقوله  
سعيد الانصاري ذكره السخاوي في كتابه  
اسم مشهور من الجاهلية الفجار الجعيت وفيه الزاد على  
من ختم اذان الله اليه كقوله في قطع وقيل كقوله  
لا يطلع من الصحابة الا بالحدود والسير اى في جهات  
مع كون جمل روايته عن التابعين كقوله  
سعيد الانصاري ذكره السخاوي في كتابه  
اسم مشهور من الجاهلية الفجار الجعيت وفيه الزاد على  
من ختم اذان الله اليه كقوله في قطع وقيل كقوله

على القاري



لرويته عليه السلام اياهم ليلة الاسراء كذا قال ابن  
الجزر العسقلاني ويقال للصحابة والتابعين السلف  
ومن بعد التابعين الخلف بفتح اللام في الخير وسكونها  
في الشر كذا في الخبر على الكثر رضوان الله تعالى عليهم اجمعين  
فيه تغليب بحسب العرف ايضا اي كالكائن من النبي  
عليه السلام حديث فعلى هذا القول يكون الحديث  
تسعة اقسام اثنى عشر قسمًا **واعلم** ان الخبر والاثار  
والسنة مراد في الحديث عند الجمهور وقيل الخبر مبالغة  
انه لانه ما جاء من غيره عليه السلام وقيل اعم كالاثار  
وقيل الاثر قول الصحابي وقيل قول السلف كذا قال  
العسقلاني وعلى القاري وان الحديث من عرف غالب  
اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقهاء ونحوه فان  
الاعتبار في كل فن معرفة غالبه كما حققناه في شرحنا  
الموجز على التهذيب والحافظ من حفظ غالبهما وقديحي  
بمعنى الحديث وما نقل السيوطي في التدريب انه من عرف  
الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي والتاذل  
وحفظ مع ذلك مثونا كثيرة وسمع كتب السنة ومسند  
احمد بن حنبل وسنن البيهقي ومجمع الطبراني وضم الى هذا  
الف جزء من الاجزاء الحديثية وهذا اقل درجاته والحافظ  
فوقه يستلزم ان لا يوجد اصلاً ان حملت على العموم وحالا  
ان على الخصوص مع انه مجهول وما نقل على القاري انه من

المجهول في العرف واللفظ ما ينقل عن الغير وزاد  
في اهل العربية واحتمل الصدوق والكذب في حد  
يعرفون بينهما فيقولون الحديث ما جاء عن النبي  
عليه السلام واكثر ما جاء عن الحديث ما جاء عن النبي  
لصاحب التاريخ اخبار ما جاء عن غيره ولا يقبل  
بينهم عموم وخصوص فكل حديث خبر ولا يقبل  
قولا او فعلا او تقريرا او نحوه ويروى فيه ما هم  
به قبله اذا علم به بوجه من الوجوه وكذا ما  
يقول بحديثه الشريفة **والاثر** ما اثرته اى نقلته عن غيرك فيشمل  
الحديث ويطلق ويراد به ما يقابل الحديث  
شهاب على السقاة  
**الاثار** لغة البقية واصطلاحاً  
الاحاديث مرفوعة كانت او موقوفة  
على القول المعتبر وان قصده بعض  
الفقهاء على الوقوف على القاري على  
الحديث  
**الحافظ**  
الحافظ وصف لكل من اكثر رواية  
الحديث وانقنها وقد انقطع هذا في  
عصرنا وكان آخر الحافظات السيوطي  
والشماوس شهاب على السقاة  
**التحقيق** نقل حديث بسنده من الكتب  
المعتبرة وما يند الائمة المحدثين  
وبيان صحته وغيرها شرحها  
لابن ملك

تعمل الحديث رواية واعتنى به دراية والحافظ من  
دوى ما يصل اليه ووعى ما يحتاج لديه تعريف بالمجهول  
ومستلزم كون حامل حديث رواية ودراية محدثا  
وحافظا وعند البعض الحافظ من احاط علمه بمائة الف  
حديث **والحجة** بثلاثمائة الف حديث **والحكم** بجميع  
الاحاديث المروية متناً وسنداً وجرماً وتعديلاً وتاريخاً  
كذا نقله على القاري واطنه البخاري اذ قيل كل ما لا يعرفه  
البخاري فليس بحديث كذا في القسطلاني ولما كان هذا  
التقسيم بحسب المتبع ايضا ومقدماً على ما يليه طبعاً  
واحسن من جميعه ضبطاً قدّمه فقال وما اى كل حديث  
انتهى واضيف اليه صلى الله عليه وسلم يسمى مرفوعاً  
متصلاً او منقطعاً اضافة صحابي او تابعي او من بعده  
من مخرج ومصنف وغيره وقال الخطيب هو ما اخبره  
الصحابي عنه عليه السلام وقيل مراده بيان الغالب  
وقديحي بمعنى المتصل كذا في التدريب والرفع قد يكون  
صريحاً كما يقال قال النبي صلى الله عليه وسلم او فعل  
او قرّر كذا مفعول كل واحد منه على التنازع وقد يكون  
في حكم الصريح اى صريحاً حكماً كما نقل عن الصحابة والتابعين  
امر معلوم ولو تقدّراً من حيث انه صادر منهم ولذا قال  
العسقلاني اى غير مأخوذ من الاسرائليات ولا متعلق  
ببيان لغة غريبة **اقول** ولا بد ان يقول ولا مأخوذ من القاري

سواء اتصل اسناده ام لا فعلى هذا  
يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع  
والمعقل شرح القية  
ومن جعل من اهل الحديث المرفوع  
في مقابلة المرسل اى حيث يقولون  
مثلاً رفعه فلان وارسله فلان فقد  
عنى بالمرفوع المتصل بتدريب  
عبارة العسقلاني هكذا ولا لى اى  
الحديث او لا بدى نقل ببيان لغة  
اى ضبط او شرح غريب اى تفسيره  
على القاري







مطلب السند والسناد  
الاسناد في الحديث رفعه الى قائله  
عبارته

المتن كلام ينتهي اليه الاسناد من قوله  
فصل من السلام ومن قوله الصبي  
قوله كذا او قوله كذا  
والسند هو الطريق الموصلة الى المتن

مطلب متن الحديث

ان السند في اصطلاحهم عبارة عن رجال الحديث  
اي الذين رووه ويقال لهم الطريق ايضا وقديحي بمعنى  
اخبار طريق المتن كذا قال علي القاري مأخوذ من السند  
في قولهم فلان سند اي معتمد لاعتماد الحفاظ في صحة  
الحديث وضعفه عليه لما سيجي والاسناد ايضا بمعناه  
اي السند وقديحي الاسناد بمعنى ذكر السند اعاخبار  
طريق المتن كذا في التدريس والمعنى الثاني غالب لكن اخره  
لمناسبة الاول المسند مأخوذ من السند بمعنى الاستناد  
لاستناده الى صاحبه ومتن الحديث الاضافة بيانية  
عبارة عما اي عن حديث ينتهي اليه الاسناد اي ذكر  
السند من الكلام بيان ما ويدخل فيه الحديث الفعلي  
والتقرير لانه لا بد من بيان بالكلام مأخوذ من المتن  
وهو ما صلب وارتفع من الارض لان السند يقويه  
ويرفعه الى قائله او من الممانعة بمعنى المباحة في الغاية  
لان غاية السند كذا في التدريس فاذا الفاء تفصيلية  
عرفت هذا المذكور من القواعد الكلية فاعلم هذا  
تفنن في العبارة لان متعلقها هنا واحد ولانها مترادفات  
في التحقيق ولذا يستعمل كل موضع الاخر في الايات  
والاحاديث ان الحديث اي جنسه مطلقا او معهودا  
مرفوعا او موقوفا او مقطوعا ينقسم انقساماً قارة  
بحسب الاسناد والسند الى المتصل وقديحي الموصول

ايضا

وهو ما اتصل بشاره مرفوعا كان الى المتن  
صله الله عليه وسلم او موقوفا على من كان هذا  
اللفظ الاخر اياه المص على ابن الصلاح وتبعه  
ابن جماعة فقال على غيره في حمل اقوال التابعين  
ومن بعدهم وابن الصلاح فصره على الرفع والموقوف  
ثم مثل الموقوف بما ذكره ابن جماعة في روايته الى  
قال ابن الصلاح بسماع كل واحد من روايته الى  
وهو من قوله قال ابن جماعة واجازته الى منتهيه  
عبارته

ايضا والمنقطع وقد يسمى المقطوع ايضا فالمتصل هو  
الحديث الذي لم يسقط من روايته شخص اصلا وهي جمع  
راو كغزاة وقضاة والراوي ناقل الحديث بالاسناد نقله  
على القاري عن الجزري ولذا يقال لنا قله بدونه فخرج  
وقد يستعمل كل موضع الاخر كذا في التدريس والمنقطع  
هو الذي يسقط شخص قدمه واخره تنبيها على جواز الوجهين  
من روايته من اولها او اوسطها واخرها هذا بيان اقله  
او من بيانية والمراد جنسه اذ لو سقط اكثرها او كلها  
فمنقطع ايضا اذ لا واسطة بينهما فهما متباينان قال  
في التقريب والتدريس هذان عند الجمهور والمنقطع اقسام  
كالملق والمرسل والمعضل والمدلس كاسيحي والملق  
ترك الفاء تنبيها على جواز الوجهين هو المنقطع الذي كان  
السقوط فيه من مبادي السند فقط بقريضة المقابلة  
واوائله عطف تفسير للمبادي وهو طرف المخرج من الرواية  
ومن تبعية وتلقا ولذا قال سواء كان الساقط واحدا او  
اكثرا كذا اطلق العسقلاني والنووي فشمع المتوالي وغيره  
لكن قيده الشيوخي بالتوالي صوته ان يحذف من المبادي  
ويغري الحديث ويعلق الى من فوق المحذوف مع ذكر الصما  
وهو كثير في البخاري واستعمل بعضهم المعلق في حديث  
حذف جميع سنده كقولنا قال النبي صلى الله عليه وسلم  
كذا واعلم انه ما كان منه بصيغة الجزم كروى وقال فلا

سواء كان الساقط من الصحابي او غيره  
فهو المرسل واحد تدريس

مطلب المنقطع والراقم

المنقطع ما سقط من روايته راو واحد  
غير الصحابي والمرسل ما سقط من روايته  
الصحابي فقط والمعلق ما سقط من  
لسانه راو واحد غير الصحابي توضيح

والتابعي من المبادي لامن الاخر كاسيحي  
في هذا الشرح محمد

في تقريره حيث قال صورة ان يحذف  
من اول الاسناد واحدا فاكثرا على  
والمعلق عند البعض

المرسل عند البعض  
باب اسنه ثبت انك تقول عزوت الى ابي وعزيت  
اذا انتهي وانتسب اليه وانك  
مطلب ما كان منه بصيغة الجزم



فحكم بصحته عن المضاف اليه وما ليس فيه جزم كقوله  
وقيل عن فلان فلا وليس بواه وله حكم الصريح اذا  
وقع في كتاب التزم صحته كذا في التقريب <sup>والمعنى</sup> والتدريب  
والمرسل هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من آخر السند  
فقط لما مر وهو طرف النبي عليه السلام من الصحابة  
وهو واحد غالباً بخلاف الاول فانه كثير غالباً ولذا  
جمعها وافرده وحذف سواء هنا فالتابعي من المبادي  
لا من الاخر ولذا قال في الخلاصة المرسل عند المحدثين  
مختص بالتابعي عن رسول الله وفي التقريب المرسل قول  
التابعي الكبير قال رسول الله كذا اذ قول الصغير منقطع  
في قول لكون اكثر روايته من التابعين وقال في التقريب  
ايضاً المشهور في الفقه وعند الخطيب المرسل قول التابعي  
ومن قبله قال رسول الله كذا <sup>من تابعه</sup> وصورته ان يحذف الصحابي  
ويرسل بان لم يقيده بصحابي معروف ويعرف الحديث  
الى النبي عليه السلام مع ذكر المبادي فلا واسطة بينهما  
فهما متباينان وهو ايضاً كثير في البخاري وعند بعض  
المحدثين كالخطيب وعند جمهور الاصوليين صرح به  
في الخلاصة والتقريب المرسل بمعنى المنقطع بالمعنى الاغم  
وهو ضد المتصل ولذا قال ابن الحاجب في مختصر المنتهى  
المرسل قول غير الصحابي قال رسول الله كذا واعلم ان  
مراسيل الصحابة وغيرها من الثقات صحيحة عند الجمهور

وأما أوله ففتح ودوت وهاتك بنو بيله  
بركهم ذكره برسنه بنت خولقنده بفتح حمله  
شغال اولنور قوما على اغراوه شغال  
اولنور وفيه مقام صدره شغال اولنور  
انفق علماء الطوائف على ان قول التابعي الكبير  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فسد  
مرسلا فان انقطع قبل الصحابي واهوا واكثر  
الماكم وغيره من المحدثين لا يسمي مرسلا بل يختص  
المرسل بالتابعي عن النبي عليه السلام فان سقط  
والشهور في الفن والاصول ان الكل مرسل وبطل  
الخطيب وهذا اختلافة الاصطلاح والبيان  
وهو من لقي جماعة من الصحابة بعد ان  
به الغبار بكسر الخيمه شرح الخيمه  
وهو من لقي واحد منهم او اثنان كفي  
بن سعيد شرح المحم  
وعند الخطيب المرسلا قول التابعي  
او فسد كذا او فسد بحضرة كذا  
او فسد كذا او فسد اليه صلى الله عليه وسلم  
وتعود ذلك من يضاهي اليه صلى الله عليه وسلم  
من الرواية والسماع والحكم والجواب والافتاء  
والامر والنهي وغير ذلك مما يشمل الحكيمة  
وتعودها وهذا هو المعتقد على القاري  
لانهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين  
فاكثر روايتهم عن اثنين بعين على القاري  
والى هذه الاختلاف اشار ابن الصلاح  
بقوله وصورته التي لا خلاف فيها حديث  
ابن علقم الكبيسي على القاري

الآ اذا ارسلوا عن غير الثقة وهراسيل غيرها ضعيفة  
عند المحدثين والحنفية والثافعية مطلقا واذا لم يكن  
الغير من القرون الثلاثة عند الحنفية الآ اذا ارسلوا  
من الثقة كذا في التقريب والتدريب والاصطلاح الاول  
وهو ان المرسل قسم من المنقطع اشهر اى بين المحدثين  
وقال بعضهم كالعسقلاني والنوى الساقط ان كان  
متعددا متواليا من اى موضع كان فهو معضل اسم  
مفعول من اعضله اى اعياه كان المحدث الذى رواه اعيانا  
ولم ينتفع به من يرويه فهو اخص من المرسل والمعلق من  
وجه وان كان واحدا او اكثر ولم يكن متويا بل من  
مواضع متعددة ولو من موضعين فهو منقطع وهو  
مباين للمعضل واخص من وجه منها تا مل قال على القادر  
الصحيح فى المنقطع قول الجمهور ولكن كثير فى رواية من  
دون التابعى عن الصحابى كالك عن رجل عن ابن عمر  
وقال الحاكم هو ما اختل فيه قبل الوصول الى التابعى رجل  
محذوف او مذكور امهما كما لك عن رجل عن ابن عمر رضى  
الله عنهما انتهى وقال فى التقريب الحديث المعنعن اى  
المذكور فيه عن متصل عند الجمهور ولو كان فى اسناده  
جمالة كهذا بشرط ان لا يكون المعنعن مدلسا ويمكن  
اللقاء فى المعاصرة بينهم <sup>كهذا الشرط</sup> وشرط البخارى فى جامعه الصحيح  
اى البخارى ثبوت اللقاء وبعضهم طول الضربة وبعضهم

وفي الخلاصة التحقيق أن المرسل في اصطلاح  
الحدثين أن ترك التابعي الواسطة بينهم وبين  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ترك الترابي  
واسطة بين الترابين فهذا يستلزم منقطعاً وأن  
ترك أكثر من واحد فهو المستلزم بالعضل عندهم  
والكل يستلزم مرسلًا عند الزهري وغيره من التابعين  
وفي الجواهر وإنما قول الزهري وغيره من التابعين  
الصفي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالتابعي  
من خصة انتهى ومنه يعلم أن التابعي إذا لم يكن له  
منقطع انتهى ومطلقاً وأرسل الحديث فينبغي  
أن لا يكون الخلاف في كونه منقطعاً على الخلاف

المعضل  
سندنه اثنان فضا عدا اقول مالك قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وقول الشافعي قال  
ابن عمر كذا  
نزل في مالك ونازع  
مختص للحاقه

سواء كان الساقط صحابيا وتابعيا او غيرهما  
قال النبي عليه السلام او كما قيل في المرسـ  
ل رضي الله عنها رضي الله عنهما  
سبعة

مطلوب الحديث  
المعنعين



معرفته بالرواية عنه وعند البعض مرسل مطلقاً  
 وعند الحكم منقطع في الجملة فقط وإن المشددة  
 كعن في الاتصال بالشرط المذكور نحو حدثنا فلان  
 أن فلاناً حدثنا بكذا وقال بعضهم ليس كعن بل منقطع  
 حتى تبين السماع واستعملنا في هذا العصر في الإجازة  
 فالمنقطع بهذا المعنى الأخير قسم من المنقطع بالمعنى الأعم  
 أي الأول فالمنقطع مطلقاً يطلق على المعنيين الأعم  
 والاختصاص بالاشتراك اللفظي والقرينة المقامية  
 تعين أحدهما كالمتصور فانه يطلق على المعنى الأعم  
 مرادفاً للعلم المقسم للتصور والتصديق وهو ادراك  
 شيء مطلقاً ويقال له التصور المطلق والتصور لا بشرط  
 شيء وعلى المعنى الاختصاص من العلم القسم المقابل للتصديق  
 الذي هو قسم منه أي من العلم ايضاً حيث يقال العلم  
 أما تصور وأما تصديق وهو ادراك غير النسبة التامة  
 الخبرية أو ادراك شيء بدون الحكم ويقال له التصور  
 المقيّد والتصور بشرط شيء أو ادراك الشيء فقط  
 ويقال له التصور الساذج والتصور بشرط لا شيء  
 وأعلم أن حقيقة التصور عند المتقدمين ادراك غير  
 النسبة التامة الخبرية والتصديق وكذا الحكم ادراك  
 النسبة التامة الخبرية وعند المتأخرين التصور ادراك  
 الشيء بدون الحكم والتصديق ادراكه معه والحكم استناد

امر

امر إلى آخره إيجاباً أو سلباً والتفصيل في شرحنا الموجز  
 على التهذيب ومن أقسام المنقطع بالمعنى الأعم أي المعنى  
 الأول المدلس اسم مفعول وهو أي التدليس أن يترك  
 الراوي اسم شيخه أي الذي أخذ الحديث منه ويروي  
 عن شيخه فوق شيخه لقيه أو عاصره كذا في التدريب  
 وأما بلفظ يوهي السماع منه ولا يقتضيه وهو لم يسمع  
 منه في نفس الأمر بشهادة الحفاظ مثلاً قال قال فلان  
 أو عن فلان كذا وعلم أنه لم يسمع منه ويسمى هذا العمل  
 تدليساً في الأسناد كما سنبينه مأخوذ من الدلس  
 بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور كما في أول الليل  
 لاشتراك المحذوف والظلمة في الخفاء أو من التدليس  
 فالبيع وهو ستر عيب المتاع كأنه أظلم عليه الأمر وإنما  
 قال يوهي لأنه متى وقع بصيغة صريحة في السماع وهي  
 أخبرني وحدثني وسمعت وعلم أنه لم يسمعه منه كان  
 كاذباً لا مدلساً كذا قال العسقلاني وهو أي التدليس  
 فالأسناد مذموم عند الكل مكروه تحريماً عند الأكثر  
 وحرام عند البعض كذا في التدريب ألا إذا كان فيه غرض  
 صحيح لا فاسد فلا يذم ولا يكره والغرض الصحيح  
 تقوية الحديث عند السامعين أن كان شيخه ثقة  
 عند الحفاظ غير معلوم عند السامعين وشيخه ثقة  
 ثقة ومعلوم عندهما والاحتراز عن التكرار من شيخ واحد

مدلس  
 المدلس  
 وهو الذي سقط شخص  
 من روايته على ما سبق

المدلس على وزن النكرم جملته وب  
 متاعك عيبين مفريه كزلفي ودلس  
 ظلمت مدلسه

الاختصار عند أهل العربية الحذف  
 لدليل والاقتصاص حذف بلا دليل  
 وعند المجتهدين أن يكون للحديث  
 طرق فيلتفت بأحدها شهاب على اقتفاء

الاختصار الاثنان بالمقصود كلمة  
 بلفظ أقل من الأول والاقتصار  
 هو الاثنان ببعض المقاصد  
 على القادر على التخييل



والاختصار وكون شيخه ثقة صغيراً وهو كبير فيخاف  
ان لا يقبله المعاندون الحاسدون ونحوها والغرض  
الفاصلة تغطية ضعف شيخه وحديثه واستكانة  
اخذها او عداوته ونحوها وهو مكروه تحريماً عند الجمهور  
وحرام عند البعض لانه غش في الذهن وهذا من اقسام  
التدليس التسوية وهو ان لا يترك شيخه بل شيخ شيخه  
او اعلى منه لكونه ضعيفاً وشيخه ومن فوق شيخ شيخه  
ثقة فيستوى السند كله ثقات وهذا مكروه دائماً ان  
خصصنا بهذا وان عمناه فكالاول والتدليس في الشيوخ  
بان يسمى شيخه او يكتبه او ينسبه او يصفه بما لا يعرف  
او شيخ شيخه به ليؤثر الطريق الى السماع له وهو كالاول  
والاول كثير وهما قليلان وبعضهم لم يرض بكون الثالث  
تدليساً ثم اعلم ان من عرف بالتدليس ان روى حديثاً  
آخر بلفظ يحتمل السماع فحديثه منقطع ولفظ يقتضيه  
فمتصل وفي الصحيحين مما لا يحصى ولهذا التدليس  
يخرج عند الجمهور تدليساً ان لم يكن تدليس من غير الثقات  
لتغطية الضعف كذا في التدريب والحديث المرفوع  
لا المنقطع ولا الموقوف ان كان سنده متصلاً ولو ظاهراً  
يسمى مسنداً اسم مفعول من الاسناد وهذا مذهب الامام  
والحاكم وكثير من المحققين فيكون اخص من المرفوع  
وهذا هو الاصطلاح المشهور بين الحديثين وبعضهم

تدليس في الشيوخ

كالخطيب

كالخطيب البغدادي ومن تبعه يستعملون المتصل مطلقاً  
مسنداً وقوله وان كان موقوفاً او مقطوعاً بيان الاطلاق  
فيكون اخص منها وبعضهم كابن عبد البر ومن تبعه  
يستعملون المرفوع مسنداً وان كان مرسل او معصلاً  
او منقطعاً او معلقاً او متصلاً فيكون مساوياً للمرفوع  
ذكر هذا المذهب الثلاثة مع بيان هؤلاء الثقات الامام  
الثوري في التقریب ونقلها على القادي عن ابن جهمرة  
لكن المتعقد اي المعلوم الثابت اي بحسب اطلاعي او بين  
المحققين هو الاول ولذا قال الحاكم لا يستعمل المسند  
الا في المرفوع المتصل قال في النخبة المسند مرفوع صحاح  
بسند ظاهره الاتصال فيكون مذهباً رابعاً اخص  
منها وقد يحى المسند بمعنى الكتاب الذي جمع فيه ما اسنده  
الصحابي كسند احمد كذا في التدريب ثم اعلم ان الراوي  
للعديث ان وقع منه اختلاف في مخالفة لآخر في اسناد مسنداً  
او متنه بتقديم او تأخير او زيادة او نقصان وهذه  
الاربعة سواء كانت في السند او في المتن او فيهما او بعضها  
في السند وبعضها في المتن وسواء كانت من راو او راويين  
او رواية كذا في التقریب او ابدال راو مكان راو اخر  
او ابدال متن مكان متن آخر فهذا الحديث المروي  
على وجوه مختلفة يسمى مضطرباً اسم فاعل بمعنى المختلف  
هذا اذا لم يترجح احدي الروايتين او الروايات بحفظ راويها

المسند بمعنى الكتاب الذي جمع فيه  
ما سنده الصحابي

المعصّل مثل اول سنة يقال امر  
معصلاً اي لا يستعمل لوجهه وان

اسناد حديثي فالثاني دفع انك دبرك  
واسناد

اي في الاسماء كمرّة بن كعب وكعب بن  
مرّة لان اسم اجدتها اسم ابي الآخر كذا  
قاله العسقلاني

في انشاء الاسناد ومن لم يروها اتقن  
من زادها كذا ذكره العسقلاني  
ولا مرجح لاحدى الروايتين على الاخرين  
كذا قاله العسقلاني

مضطرب



أو كثرة صحبته المروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح  
 فان ترجحت لا يكون مضطرباً بل الأرجح محفوظاً والمرجح  
 شاذاً أو منكراً كما سيأتي والأضطراب موجب لضعف  
 الحديث لا شعاره بعدم الضبط الذي هو شرط في الصحة  
 والحسن كذا في التقريب لكن قال في التدريب نقلاً عن بعض  
 الثقة أن الاضطراب قد يوجد في الصحيح والحسن  
 وما في الصحيحين من هذا القبيل انتهى أقول ولعل هذا  
 إذا كان الاختلاف من الثقات وأعلم أنه لا يجوز تعقد  
 تغيير المتن ولا الاختصار فيه ولا إبدال لفظ باخر  
 إلا للعالم بمدلولات اللفاظ لأن العالم لا ينقض من  
 الحديث إلا ما لا يتعلق له بما يبقيه فيه بحيث لا يختلف  
 الدلالة ولا يخل المعنى للإجماع على جواز شرح الشريعة  
 للعجم بلغاتهم فضلاً عن لغة العرب وقيل لا يجوز الاقتصار  
 ولا الرواية بالمعنى وقيل يجوز أن مطلقاً وقيل يجوز الرواية  
 بالمعنى في المقربات فالأولى إيراد الحديث بالفاظ كافية  
 من النكت التي قد لا يفهمها الناقل بل المنقول اليه لقوله  
 عليه السلام رب مبلغ أوعى من سامع <sup>أي مبلغ</sup> أي مبلغ إليه أو  
 من سامع مني كالمجاهدين وقال القاضي عياض ينبغي  
 سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط عليه من لا يحسن  
 كذا قال العسقلاني وإن أدرج الراوي أي أدخل كلامه  
 أو كلام غيره صرح به في التقريب بين الفاظ الحديث

والغالب

والغالب أن يكون في آخره وقد يكون في أوله أو وسطه  
 لغرض صحيح ومصلحة صحيحة وهو بيان استنباط حكم  
 موافق للشرع أو بيان مجمل وجعل الحديث دليلاً على  
 كلام الحق أو بالعكس أو نحو ذلك لا لغرض فاسد وهو  
 حل الحديث على معنى يدعيه أهل الباطل وبيان مذمومة  
 الباطل وتقوية مشربه العاطل ونحو ذلك يسمى ذلك  
 الحديث مذبذباً اسم مكان يحذف الجار أي مدخل فيه  
 ويقال لهذا مدرج المتن وهو ثلاثة كما أشرنا إليه وغالب  
 وله قسم نادر ويقال له مدرج الاسناد وهو خمسة  
 الأول أن يكون عنده متنان مختلفان باسنادين  
 فيرويهما باحدهما والثاني أن يروى أحدهما باسناد  
 الخاص به ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول  
 والثالث أن يكون عنده المتن باسناد أطرفاً منه  
 فأنه عنده باسناد آخر فيرويه تاماً بحذف الواسطة  
 والرابع أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفة فإسناده  
 فيرويه عنهم باتفاق ولا يبين ما اختلف فيه والخامس  
 أن يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً  
 من عنده فيظن من سمعه أنه من الحديث فيرويه عنه  
 كذلك بين هذه الأقسام الثمانية العسقلاني والسيوطي  
 إلا أن السيوطي لم يذكر الثامن وقال في التقريب  
 وجميع أقسام الأدرج حرام عند الجمهور وقال

مطلب المدرج



في التدريب وعندى ان ما ادرج لتفسير غريب لا يمنع  
اقول وعندى الصواب قول المص وهو ما ادرج لغرض  
صحيح لا يمنع وقال العسقلاني يدرك الادراج  
باربعة اشياء بورود رواية مفضلة للقدر المدرج  
مما ادرج فيه وبتنصيب الراوى وبتنصيب الائمة  
وباستحالة كون النبي عليه السلام يقول ذلك  
ومن اقسام الحديث من تبعية الحديث الشاذ والمنكر  
والمعطل ايما مفعولان من الانكار والتعليل الشاذ في  
اللغة فرد خرج من الجماعة قال في مختار الصحاح شذ عنه  
انفرد عنه وشذ خرج عن الجماعة يشذ بالضم والكسر  
شذوذا فهو شاذ واشذ غيره بين هذه على خلاف  
عادة لاظهار المناسبة القوية بين معناه اللغوي  
والعرفي كحفظ اللغوي وفي اصطلاح المحدثين لا التحوين  
ولا الضريتين ولا القراء حديث روى مخالفا متنا او  
سندا لما رواه الثقات اي العادلون الضابطون كذا  
في التدريب واللام للجنس وذلك الراوى اعم من ان يكون  
ثقة او لا ولذا قال فان لم يكن الراوى ثقة فهو الحديث  
شاذ مردود مطلقا لا يعمل به اصلا غلب فيه اسم المردود  
فان كان ثقة فليس بمردود قال السبيل فيه بالترجيح ان  
امكن والا فالوقوف بمزيد حفظ وضبط او بكثرة الرواة  
وسائر وجوه الترجيح كعقبة الراوى وعلو سنده

مطلب شاذ منك معتد

الثقة ثابته كريد عده وذي اوزره  
اعتماد قلبي نقول وثقت بفلان ان  
ثقة من الباب السادس اذا اتممت  
والصحة

وكونه

وكونه في كتاب تلقته الائمة بالقبول كالبخاري ونحوها  
والراجح يسمى محفوظا لكونه محفوظا غالبا عن الخطاء  
والمرجوح يسمى شاذا مقبولا بقريضة المقابلة لكن  
لا يعمل به لكونه مرجوحا وغلب فيه اسم الشاذ ايضا  
والمنكر هو الحديث الذي رواه راو ضعيف لسوء حفظه  
او جهالة اوفسقه او بدعته او نحوها مخالفا متنا  
او سندا لما لحديث رواه راو ضعيف اخر لكن ضعف  
الثاني اقل من ضعف الاول فيرجح الثاني على الاول  
ومقابل بكسر الباء وفتحها اي ضد المنكر هو المعروف  
سميا بهما لانكار المحدثين الاول دون الثاني فالمنكر  
الفاء للفد لكدة والمعروف كلاهما ضعيفان متنا وسندا  
لكن الضعف في المنكر اكثر منه اي من الضعف حال كونه  
في المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحان والمحموظ والمعروف  
راجحان لان الراوى في الشاذ والمحموظ ثقة وفي المنكر  
والمعروف غير ثقة لكن ليس في المحفوظ ضعف والمعروف  
ضعيف راجح بالنسبة الى المنكر وبين هذه الاقسام  
الاربعة تبين كل على هذا الاصطلاح واعلم ان لكل  
هذه الاقوال موافقة لما في شرح التلخية الا انه قال  
في التلخية الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو اولى  
منه فلا يشمل الشاذ المردود مع انه منه صرح في التلخية  
والتدريب وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد

مقابل بفتح صمى وبانك فتحيله نبي  
شريف اولادكم سديقال رجل مقابل اسم  
كريم النسب من قبل ابويه واني

لان اللام في الشاذ والمنكر غير ثقة  
وفي المحفوظ والمعروف ثقة صحيح



المخالفة فتعريف المنكر ظاهر فلذا قال وقالوا الشاذ  
 ما رواه الثقة وكان منفرداً في هذه الرواية ولم يتابعه  
 فيها احد هذا مذهب الحاكم ومن تبعه وبعضهم لم يعتبروا  
 في الشاذ كون الراوى ثقة ايضاً كعدم اعتبارهم المخالفة  
 مع اعتبارهم التفرد وهذا مذهب الخليل ومن تبعه  
 وبعضهم ايضاً لم يعتبروا في المنكر كون الراوى ضعيفاً  
 ايضاً ثقة مع اعتبارهم التفرد وهو مذهب البردنجي  
 ومن تبعه وقالوا الشاذ والمنكر ما رواه راو منفرداً  
 في هذه الرواية وفي كل مقبول وحردودها واحد عند  
 ابن الصلاح والنووي على خلاف هذا حديث قال لا  
 الشاذ والمنكر هو الفرد المخالف لما رواه الثقات  
 وكلاهما مردودان وكذا المنكر عند هذا البعض  
 ليس مخصوصاً بالصورة المذكورة بل اعم منها ومن غيرها  
 ولذا قال الحديث المطعون بالفسق والعفلة وكثرة الغلط  
 داخل في المنكر مع انه لا يخفى العلة لاخر بهذا الاصطلاح  
 فانه اعم من الاول كذا في التقريب وقال العسقلاني  
 وقد يعني الشاذ بمعنى ما يكون سوء الحفظ لازماً للرواية  
 في جميع حالاته قوله وهذه الاصطلاحات لا مشاكات  
 اي لا مراحمات مفاعلة من الشئ بمعنى الجمل جمع التوزيع  
 فيها تنبيه على انه ليس لاحد من هؤلاء الثقات ان يخل  
 ويرد اصطلاح الاخر لان لكل ان يصطلح ما دام لم يكن

بعض الموقدة وسكون اقراء وكسر الدال  
 المعلقة بعدها تحققت وضمت نسبت الى بروج  
 قرب برودة باعمال الدال بلد بأذريجات  
 ويقال له البردي ايضاً قريب  
 البردي

وقد يعني الشاذ

ظام

ظاهراً اصطلاحه مخالفاً لظاهر الكتاب والسنة  
 كاصطلاح بعض الزنادقة لانه اشارة كذب بلا ضرورة  
 دينية لكن اصطلاح الجمهور اقدم المعلن بصيغة اسم  
 مفعول وقد يستعمل المعلن اي ما فيه تعليل وعلة ولذا  
 قال التعليل في اصطلاحهم اسناد اي غالباً اذ قد يكون  
 متناصراً به في التقريب فيه علل اي غالباً اذ قد يكون  
 فيه علة واحدة والعلة سبب غامض قارح غير جارح  
 في صحته ومانع عن العمل به فقله واسباب قارحة في  
 صحته لا جارحة فيها عطف تفسير لها فالمعلن ما في  
 اسناده او فيه علة قارحة في صحته اي مع ظهور السلا  
 منها لا يطرق الا الى الاسناد الجامع شروط الضمة  
 ظاهراً كذا في التقريب ولذا قال ويعرفها اهل المهارة  
 والمخادقة اي المتانة والتمكن التام في علم الحديث  
 دراية ورواية لا كل ثقة ولذا لا يتكلم فيه الا القليل  
 كالبخاري واحمد والدارقطني اذ الطريق الى معرفته  
 جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته وضبطهم  
 واتقانهم وعدالتهم وقد تطلق العلة على علة جارحة  
 ككذب الراوى وغفلته وسوء حفظه ونحوها من  
 اسباب الضعف وعلى علة غير قارحة ولا جارحة  
 كادرسال ما وصله الثقة كذا في التدريب ثم اعلم  
 فيه تنبيه على ان هذه الاقسام لا بد من ضبطها اذ بها

المعلن

الفتح او الطعن

منها لانه لا يتطرق الا الى الاسناد صحيح

وقد تطلق العلة



يعرف المقبول والمردود ولم يقمدها كغيره لتوقف  
ايضاها على المذكورات ان الحديث اى لجنسه اقساماً  
ثلاثة شاملة لجميع الاقسام السابقة واللاحقة الصحيح  
والحسن والضعيف بدل الكل او البعض من اقساماً  
او خبر مبتدأ محذوف اى هو الاول <sup>بدل البعض او الكل</sup> ووجهه انه اما  
اما مقبول واما مردود والاول اثنان والثاني واحد ولم  
يذكر الموضوع لانه ليس بمحدث حقيقة بل زعماً وقال  
بعضهم هو بشر الضعيف فالصحيح مطلقاً هو الحديث  
الذى ثبت اى قطعاً كما في المتواتر او ظناً كما في الصحيح  
غيره عند الثقة ثبت في الواقع او لا ولذا يجوز كون  
الصحيح غير ثابتة والضعيف ثابتاً في نفس الامر لجواز  
الخطأ والنسيان على الثقة عند الجمهور بنقل عدل  
اى عادل فخرج به حديث من عرف ضعفه او جهل عينه  
او حاله من غير الضميمة اذ كلهم عدول عند الجمهور  
ضابط صفة عدل فخرج به حديث معقل اى كثير الخطأ  
في الاحاديث واما مساويه لصوابه فمختلف فيه فالصحيح  
انه غير موجود او خارجاً احتياطاً في الذين والاختصاص  
بنقل ثقة متصلاً حال من فاعل ثبت سنده الثقات  
من المبدء الى المنتهى وهو النبي عليه السلام وهو الضابط  
والثاني فخرج به المنقطع باقسامه وما في الصحيحين  
فتمتلك كذلك من طريق اخر عند المحققين لانتفاء الاثمة

**مطلب الصحيح والحسن  
والضعيف**

والصحيح ولكن اما اذا لم يلقه لانه  
اذا رواه عدل تام الضبط وانقل سنده  
ولم يكن مثلاً ولا شاكراً فهو الصحيح لذاته  
فان لم يلقه ما يضعفه وانجبر بنقل الطرق  
ونحوه فهو الصحيح لغيره وما لم يشك  
على احدى صفات القبول فهو حسن  
شرايط الدين على الشفاء

اى الاخرى التعريف ان يقول تعريفه  
اى بنقل العدل الضابط عن العدل  
الضابط الى منتهاه

عندهم على صحتها وكذا المرسل والمعلق عند من يقول  
بصحتها وهذه الشروط الثلاثة لا يجابها غالبية الظن  
في صدق الحديث ولان الذين لا يؤخذ من كل احد  
بمجرد حسن الظن فلذا ضل كثير من المقلدين للشيخ  
الكاذبة المبسدة زاد العسقلاني والتووى من غير  
علة ولا شذوذ ليخرج المعلل والشاذ وحذف المص  
لان الردود من الشاذ خرج بالعدل الضابط وغير  
المردود منه وكذا المعلل ان جمع هذه الشروط فصحيح  
لغيره عند جمهور الاصوليين وبعض المحققين من  
المحدثين وان ما وقع في الصحيحين منها فمن هذا القبيل  
لانه لما انتفى تعليله ظاهراً لا يكون ضعيفاً بمجرد مخالفة  
رواية لمن هو اوثق منه او اكثر عدداً او بتفرد به هو  
صحيح لكن لا يعمل به لكونه مرجوحاً او مقدوحاً كالصحيح  
المسوخ عند الكل والصحيح الذى راويه غير فقيه عند  
الامام الاعظم اذ ليس كل صحيح يعمل به وما قيل انه  
لا بد من ان يكون رواية مشهوراً بالطلب ليعتمد عليه  
وعالمنا بما في حديثه وفقيهها عند ابي حنيفة لانه قد يروى  
بالمعنى اثنان الى المنتهى عند الشيخين ليفيد غلبة الظن  
وسامعاً من شيخه عند البخارى على انه لا يعتبر  
امكانه فغير معتبر عند الجمهور بل الثلاثة الاول داخله  
في الضبط عادة والرابع افتراء عليها لوجود التفرد



فصحيحهما ولا فائدة خبر ثقة واحدة غلبة الظن  
 للثقة عليه السلام واصحابه كثير والخامس شرط في  
 جماعة المشهور البخاري لا مطلقا وقيل كونه فقيها  
 عنده عند مخالفة او التفرد بما يعم به البلوى <sup>فيما يعم به البلوى</sup> وان قيل  
 المتواتر لا يشترط فيه مجموع هذه الشروط مع انه  
 صحيح اقول انه لا يخلو حديث متواتر خال عنها ولو  
 عند ثقة بالاستقراء ومادة التقصص يجب ان تكون  
 من المحدثين كذا في التدريب ملخصا فان كانت هذه  
 الصفات الثلاثة لكونها كليات مشكلة لها درجات  
 بعضها فوق بعض كما في الاربعة العظام والاربعة  
 الكرام والستة الهام رضوان الله تعالى عليهم اجمعين  
 حاصلة على وجه الكمال الصنفى فهو اى الحديث المشتمل  
 عليها الصحيح لذاته لكون صحته باعتبار ذاته وان  
 كان فيها نوع قصور ونقصان يعرفهما الثقة فان كان  
 النقصان والقصور منجبر اى مندفعاً بكثرة الطرق  
 او بغيرها كما اعتقاده بحديث صحيح فهو الصحيح لغيره  
 لكون صحته باعتبار غيره فهو الكثرة ونحوها ولذا  
 قالوا للصحيح اقساما سبعة اعلاها ما اتفق عليه  
 عليه الشيوخان ويعتبر عنه بالمتفق عليه ثم انفرد  
 به البخاري ثم انفرد به مسلم ثم ما على شرطهما ثم ما  
 على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم ثم صحيح عند

وهو ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم

وهم امام الاعظم والشافعي ومالك  
 واحمد رحمهم الله  
 والستة ارباب الكتب الستة

لصحيح اقساما سبعة

وصحاحه ما اتفق عليه اختلف  
 العلماء ايهما ارجح

غيرها

غيرهما كذا في التقريب والتدريب لكن يرد عليه  
 المتواتر والمشهور ومارواه الستة فانها ترجيح  
 الاعلى على الادنى عند التعارض وقال العسقلاني  
 وهذا التقديم والترجيح بالنظر الى هذه الشروط  
 واما العرب <sup>لورج</sup> قسمها منها على ما فوقه بما هو اقل  
 يقدم على ما فوقه وقال على القارى نقلا عن المحقق  
 ابن همام ما حاصله ان هذا التقسيم للمقلد واما الثقة  
 والمجتهدون فلا يقدمون الا ما رجع عندهم بهذه الشروط  
 او بغيرها وشرطها في جامعها ان يخرج الحديث  
 المجمع على ثقة رجاله مطلقا او متصلا الى الصحابة  
 المشهورة وشرط البخاري الملاقات والسماع ومسلم  
 المعاصرة وامكانه بين التلامذة والشيوخ وتضعيف  
 بعض الثقات بعض رجالها واحاديثها مجاب بانه  
 بعد تضعيفها او المراد باجماع الاكثر وانما مقدمان  
 في الصحيح على غيرهما من جميع المحدثين فلا يعارض  
 تصنيفهما تصنيف واحد ولذا اتفقوا على انها اصح الكتب  
 بعد القرآن العظيم وتلقتهما الائمة بالقبول وان كل  
 حديث فيها صحيح نحكم به ولا نحكم في غيرها الا بنص  
 من الثقة وان البخاري مقدم على مسلم من حيث المجموع  
 لانه اوسع علما واغنى شروطا واقدم زمانا وكنا به  
 اشد اتصالا واتقن رجالا واقل نقدا كذا حقق الامام

Copyright

University



السيوطي في التدريب نفلا عن الثقات وان كان النقص  
لم يجبر بكثرة الطرق ولا بغيرها فهو الحسن لذاته لكونه  
باعتبار ذاته ايضا وان كان الحديث الضعيف وهو ما لم  
يجمع شروط الصحة والحسن مطلقا قد انجبر ضعفه  
بكثرة الطرق او بغيرها كاعتقاده بحديث صحيح فهو  
الحسن لغيره لكونه باعتبار غيره ايضا فعلم ان الصحيح  
ما وجد فيه هذه الشروط بلا قصور او معه متجبرا  
وان اصل الحسن لذاته صحيح كما ان اصل الحسن لغيره  
ضعيف فخرج عنها الخارج ولذا قسم العسقلاني  
المقبول الى هذه الاقسام الاربعة لا التصحيح والظن  
من كلام القوم اى المحدثين ان الحسن لذاته او لغيره  
ما تطرق فيه النقصان في جميع الصفات المذكورة  
وهي العدالة والضبط والاتصال كالفهم من هذا  
التقسيم ومن تعريفات لجامعة ولا مانعة نقلها  
السيوطي في التدريب وعلى القاري في شرح النخبة  
ولذا قال ولكن التحقيق النقصان الغير المنجبر في الحسن  
لذاته وكذا النقصان المنجبر في الصحيح لغيره ليس موجبا  
في صفة الا في الضبط وباقي الصفات فيها باقية  
على حالتها النوعية كما في الصحيح لذاته وفي الضعيف  
والحسن لغيره النقصان موجود في جميع الصفات  
المذكورة كذا صرح به شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني

والحسن ان يكون راوية مشهورا بالصدق  
والامانة غير انه لم يبلغ درجة رجال  
الصحيح كذا في التيسير

وكون هذا

وكون هذا تحقيقا لانه العدالة والاتصال لا يقبلان  
الزيادة والنقصان الا بما ينافيه والضبط يقبلهما دائما  
ثم اعلم ان الحسن يحتاج به كالصحيح واما الضعيف  
فيعمل به في فضائل الاعمال والمواعظ لا العقائد  
والاحكام عند الجمهور وقيل يجوز مطلقا وقال  
العسقلاني يعمل به في الفضائل بثلاثة شروط الاول  
ان يكون الضعيف غير شديد فيخرج المتهم بالكذب  
وفحش الغلط والثاني ان يندرج تحت اصل معمول  
والثالث ان لا يعتقد ثبوته بل يعتقد الاحتياط  
ولذا قال قيل يجوز العمل به في الاحكام ان كان فيه  
احتياط واعلم انه يحسن رواية الصحيح والحسن  
بصيغة الجزم والضعيف بصيغة التريض ويقع  
العكس وانه يجوز للجمهور ان بعض المتأخرين الثقات  
يقدرون على تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه  
وترجيحه وقالوا من اراد العمل او الاحتجاج الاحتياط  
بحديث من كتاب فطريقه ان يأخذه من نسخة معتمدة  
قابلها هو او ثقة باصول صحيحة مقابلة وان قابلها  
باصل محقق معتمد مقابل اجزائه وكذا كل مسألة من  
كل كتاب وعلى هذا اتفق في علومهم الشرعية والعقلية  
والعربية فاذا قطع بصحتها او غلبة الظن فلا اعتبار  
بقول شذوذة عصبية من المحدثين انه لا يجوز لمسلم

الحسن يحتاج به كالصحيح

وقالوا من اراد الاحتياط بحديثه  
سحبه

الشذوذة خلفون بجماعت وبر  
شبهة دن بوقطعة وان

عصب اشرف القدم وقوم بر كسري  
اورتايه الوب اطرافه دورم دورم دورم  
انصاف مشد ومحم معصب مانق  
دنانه ضايغ قلمش اوله وان



ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى  
 يكون عنده ذلك مروياً وتو على اقل وجوه الروايات  
 فانه خرق لاجماع المسلمين وقول الترمذي وغيره هذا  
 حديث حسن صحيح ونحوه معناه حسن عند بعض صحيح  
 عند اخر او حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار اخر وقيل  
 حسن لذاته صحيح لغيره وقيل كل حسن صحيح عند الترمذي  
 كذا في التدريب ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط  
 في اصطلاحهم ليعلم حقائق هذه الاقسام الاربعة  
 اما العدالة لغة فمصدر عدل كظرف اي انصف  
 بالعدالة والعدل مصدر عدل عليه كضرب اي عمل  
 عليه العدل وهما ضد الجور وهو الميل عن القصد بابه قال  
 يقال جار عن الطريق وجار عليه في الحكم والعدل بمعنى  
 العدول والميل من عدل عنه كضرب ايضا كذا في مختار  
 الصحاح واما اصطلاحا وشرعا فهو ذكر الضمير لاذكل  
 مصدر بل كل لفظ يذكر باعتبار اللفظ ويؤثر باعتبار  
 الكلمة ملكة اي قوة وكيفية راسخة في النفس ناشئة  
 من معرفة الله ورسوله وما جاء به والمحبة لهما غاية  
 المحبة والخوف منهما فانه غاية الخوف ما خوذ من فلان  
 حسن الملكة اي حسن الضمير الى ماله وفي الحديث لا يدخل  
 الجنة سبي الملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى  
 والمرؤة بضمة الميم والراء بعدها واو ساكنة ثم الهمة

قول الترمذي وغيره هذا  
 حديث حسن صحيح

العدالة

وقد تبدل واو وتدغم وشرطها العقل الكامل عند  
 الجهور والتقوى لغة مطاوع يقال وقاه فأتق اى  
 فرط الصيانة وشرعا عام وهو الاجتناب عن مضرة  
 الاخرة فله عرض عريض يعنى يقبل الزيادة والنقصان  
 ادناه الاجتناب عن الشرك واعلاه التنزه عما يشغل  
 ستره عن الحق والتبذل اليه بشراشه بجوارحه وهي التقوى  
 الحقيقي المراد بقوله تقوا الله حق تقاته وخاص  
 وهو المتعارف في الشرع المراد عند الاطلاق وعدم القرينة  
 وهو صيانة النفس عما يستحق به العقوبة من فعل او ترك  
 كذا في الطريقة ولذا قال المراد من التقوى عندهم  
 وكذا عند الشرع الاجتناب عن الاعمال السيئة من  
 الشرك الجلى والخفى والفسق في العمل اما بفعل حرام  
 او بترك واجب والبدعة في الاعتقاد الغير المكفرة  
 وسنفلصلها ان شاء الله تعالى قال في الطريقة فاجتناب  
 الكاثر لازم بالاتفاق وفي الاجتناب عن الصغيرة اختلافا  
 قال ههنا والمختار عدم الاشتراط لانها مكفرة عن مجتب  
 الكاثر فلا يستحق بها العقوبة كذا قال البيضاوي وصاحب  
 الجوهرة وان قيل به على ان المراد بالكاثر في الآية انواع  
 الشرك وعلى انه لم يعلم عدد الكاثر يقينا حيث قيل سبع  
 وقيل سبعون وشبهائة وقيل نحوها الا اذا كانت  
 الاقدام على الصغيرة على سبيل الدوام عرفا فانه ايضا كبيرة

المراد من التقوى

او هذا اصطلاح المحدثين



اذ الاصرار عليها كبيرة لقوله عليه السلام لا صغيرة  
 مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار وقال في الطريقة  
 وفرط الضيامة يقتضى الاجتناب عن الصغائر والشبهات  
 ايضا لكن الاجتناب عن جميع الشبهات لا يمكن في هذا  
 الزمان فخرج ما عدا الشبهة القوية القريبة من الحرام  
 لان الطاعة بقدر الطاقة فتعين لزوم اجتناب كل حرام  
 ومكروه تحريماً هذا ما عندي والعلم عند الله ويدل عليه  
 قوله عليه السلام لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين  
 حتى يدع ما لا بأس به حذراً عما به بأس انتهى فالتوفيق  
 اذا كان هذا فاليفه ان قوله والمختار اى عند المحدثين  
 او عند الجمهور ولذا قال هذا ما عندي لان هذا بيان  
 الاصطلاح وذلك بيان الواقع او رجع عن تحقيقه  
 أولاً والمراد بالمرءية التتره عن الافعال الخسيسة  
 كالاكل والشرب في السوق والبول في الشارع اى الطريق  
 العام وامثال ذلك كصعبة الارذل والعب بالصبيان  
 والحمام وكثرة الضحك وايضاً الاتصاف بالافعال  
 الشرعية كمدارة جميع الانسان واحتمال عشرات الاخوان  
 وبذل الاحسان الى اهل الزمان والحاصل انها فعل المندوب  
 شرعاً وترك المكروه تنزيهاً وقال على القادى التقوى  
 الاحتراز عما يذم به شرعاً والمرءية الاحتراز عما يذم به  
 عرفاً وقال في مختار الصحاح المرءية ولك ان تشبه د

المراد بالمرءية

ارى ان المرءية التتره من افعال الخسيسة يكون  
 المراد بالمرءية الاتصاف بالافعال الشرعية

العشرة عين كرس وشهدا سكرين  
 اختلاط معنسة غتر طابوق  
 سورجوب دوشك و برسنه مطلق  
 اولق يقال غتر غتر اى اطلع عليم راقى

ذلك ان شدة  
 العوا وحمل  
 الانسانية

الانسانية ثم لا يخفى عليك ايها الطالب الصادق  
 ان عدل الرواية اعم من عدل الشهادة لشمول الاول  
 العبد دون الثاني فان عدل الشهادة على ما نقله البحر  
 عن ابى يوسف ان يكون محتسباً عن الكاثر غير مصر على  
 الصغائر وان يكون مروية ظاهرة وهو شرط وجوب  
 قبول الشهادة على المسلم وشرطه العقل الكامل والولاية  
 فلا تقبل شهادة المجنون والصبي والقين هذه لعدم العقل  
 الكامل والولاية وشهادة الفسقة والظلمة والمخطاينة  
 واعوانهم وبابغ الاكفان اذا ترصد له والشاهد على  
 باطل والرقاص والمسخر والسقام ومؤخر فرض عن  
 وقته بلا عذر وتارك الجماعة شهراً وجاسر الفناء  
 والمفتى والمخارج لا مير لا يستحق التعظيم المسير لا  
 للاعتبار والمتعصب وكاشف العورة والشهيد باخذ  
 الربا واكل مال اليتيم واللاعب باليقار وهذه لعدم  
 التقوى ووجود كبيرة وشهادة اهل الصناعات  
 الخسيسة كالذباغة والحجامة والحياكة غير لا ثقة  
 بان لم يكن حرفة ابايهم واجدادهم والخلاف صدقاً والخيال  
 نافلة والاكل والشارب والمتبول في الطريق بحيث يريهم  
 الناس والماشى يسر ويل فقط وكاشف الراس في موضع  
 يعد خفة وقلة حياء كالرجالين في هذا الزمان والذلال  
 والمفرط في المزاج والمصاحب للارذل واللاعب بالطيور

القين قاتل كرس ونولك شديدي قول  
 وعبد معنسة غتر كرسه وابو عيسى معنسة  
 اوله عونه غتره وجمع ونايك باربر  
 وكاه اوله عونه غتره اقلان ديور  
 او ترصد له الشاهد شدة  
 كوز دوسه بكمل  
 داقى

النقطه دافضل دون برطافدرك  
 شاق بوايديك اوله واوله واوله  
 كرسه واوله اصحابه اهر ايدى هر كرس  
 الباشا دت ايدى هر اذ ديسه زور  
 داقى  
 ناقص فالغوب ادبناجي عه

حبان خوب طوقى اذ الجاد نجي  
 وخطب سنه كن بى  
 حبان حان كرسه برسنه طوقى داقى  
 حله معنسة

الرجاليه بياده وباليه آيه كرسه  
 كالرجالين  
 سفر بول اسطر بيا كرسه اوزره  
 اوله واوله



وكل هذا مشروط بالادمان والغلبة وهذه لعدم المروءة  
 والحاصل لا تقبل شهادة مجنون وصبي وقن وكل مرتكب  
 كبيرة ولو واحدة وتارك مرفة مصرأ عليه عند الفقهاء  
 كذا في البحر وعامة كتب الفقه وكذا عند الحديثين سوى  
 القن ولكنهم قالوا لا تقبل شهادة كل مبتدع عقيدة  
 لا الخطابية فقط كذا في التدريب وعامة كتب الحديث  
 أقول فعلى هذا فبين العدايتين عموم وخصوص من وجه  
 والتحقيق مع الحديثين لأن البدعة في الاعتقاد أكبر عن  
 كل كبيرة بعد الكفر كما حققه في الطريقة المحمدية والاجتناب  
 عن الكبيرة لازم اتفاقا وايضا اذا سقطت هذه الامور  
 العدالة فعدم اسقاط البدعة في الاعتقاد لا معنى له فليت  
 شعري ما يجوز قبول شهادة المبتدعة الا الخطابية لعل المر  
 لم يعتبر هذا فلذا قال اعم وأما الضبط فهو ان يحفظ الراوي  
 مسموعة ومروية في صدره او في كتابه عن القوات والاختلال  
 بحيث يتمكن من استحضاره حيث شاء ثم الضبط باعتبار  
 المحل اثنان اما ضبط الصدر فهو بالتذكر والتكرار وحفظ  
 القلب بهما عن النسيان مهما امكن واما ضبط الكتاب  
 الاضافة للكتابة او في ثنية فهو يحفظه اى الكتاب بعد  
 ان صحته وصيانته عن نفسه الى وقت الاداء من غير  
 ان يغيره حيث لا آمن بتغيير المستعبر فلا يضطر وضعه  
 امانة عند غيره كذا قال على القارى وهذا ان رواه باللفظ



كما هي الاصل واما اذا رواه بمعناه على ما يجوز للمحققون  
 فلا بد من ضبط معناه ومعرفة لفظه يؤد به به ايضا كذا  
 قال النووي ثم لا بد ايضا اى كيان العدالة والضبط  
 من بيان وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط لمعرفة  
 هذه الاقسام الاربعة لمعرفة اقسام الضعيف اعلم  
 ان علماء الحديث حصروا بالاستقراء او الجعل وجوه الطعن  
 في العدالة متعلق بالطعن في الخمسة متعلق بحصروا الاول  
 كذب الراوى قد مره لكونه اشد قبحا مطلقا او في هذا الفرع  
 حتى قال بعضهم انه كفر ولذا لم يقبل حديثه اصلا الثاني  
 اتهامه به الثالث فسقه الرابع جهالته الخامس كونه  
 مبتدعا اما كذب الراوى في اصطلاحهم فهو ان يكون  
 الراوى ثابت الكذب عمدا بيان الواقع فانه لا يكون الا  
 عمدا في التحقيق الا ان يراى به ما يطلق عليه الكذب فيخرج  
 الكذب سهوا في الحديث النبوى لان كذبه في غيره داخل في  
 فسقه وان افردوه عنه كما سيجى فاذا ثبت كذبه عند الثقات  
 في حديث من الاحاديث فهو اى الراوى مطعون بالكذب  
 وحديث الراوى المطعون بالكذب سواء كان كذبه فيه او  
 في حديث اخر يسمى موضوعا ومضوعا ومختلفا باللفظ  
 اى مفترى لاحتمال كل حديثه الوضع والضع والافتراء  
 من عنده وهذا اى حديث هذا المطعون مطلقا هو المراد  
 من الموضوع في اصطلاحهم وليس في حديث الموضوع

مطلب وجوه الطعن  
 في العدالة

الطعن بركب سوز آئين يقال طعن  
 فيه القول بطعن طعنا وان

اتهام عمدة كبرى وتلك كبرى وتزوير  
 ايل بوكس ده بوبانر نشه نوهم وظن  
 الله ولى

مطلب واما كذب الراوى

الحديث الموضوع



قال التسلط الكذابون المعروفون  
بوضع الحديث اربعة آيات في محجى  
بالمدينة والواقدي ببغداد وثقاتي  
بخراسان و محمد بن سعيد بانعام  
تدريش شرح قريب

شرط ان يكون الكذب والوضع فيه بعينه كما اشتهر بين  
العلماء ولعل المراد هذا من قول المحدثين من كذب في  
حديث واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه وما  
تاخر ولا تقبل روايته ابداً وان تاب واحسن طريقته  
زجر له وتقليظاً لعظم مفسدته فانه يصير شرعاً مستمراً  
الى يوم القيمة كذا في التدريب ومن كتاب مفصل لم نطلع  
عليه والا فال موضوع في الكتب المشهورة كالنخبة والافنية  
والنقريب وشرحها هو الحديث الذي كان الكذب والوضع  
فيه بعينه والراوى المتعمد بالكذب في الحديث النبوي  
وان وقع الكذب منه في مدة عمره مرة واحدة في حديث  
واحد لم يقبل حديثه المقدم والمؤخر الذي لم يكذب فيه  
وان تاب واحسن حاله لما مر انفاً بخلاف الشاهد الزور  
فانه اذا تاب يقبل شهادته في قضية اخرى لانه لا يكون  
شرعاً مستمراً في الدين كذا قالوا اي جمهور المحدثين لان  
بعضهم كالنوعى قال المختار انه تقبل روايته كشهادته  
بعد التوبة ولعل المراد توقفه واختار قبوله او عدمه  
ولذا قال قالوا واعلم ان المبتدعة وضعوا احاديث  
لتضليل الامة والزنادقة للاستخفاف بالدين والتضليل  
بالامة وان المتصوفة جوزوا الوضع للترغيب والترهيب  
كما في فضائل الشورى ومواعظ القصاصين والشهادين  
لاخذ المال الكل حرام باجماع المسلمين لانه تغيير للدين

في الكذب

في الكذب

والشهادين صحة والشهادين صحة  
بما رواه ابو عبد الله  
في فضائل الشورى  
بما رواه ابو عبد الله

وافترأ

وافترأ على النبي عليه السلام وتبليس على المسلمين ولذا  
قال عليه السلام من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده  
من النار وهو حديث متواتر بل الوضع للاستخفاف  
والتضليل كفر وللترغيب والترهيب واخذ المال حرام  
يخشى منه كفر حتى قيل انه كفر ايضاً وكذا روايته مع العلم  
به بلا بيان وضعه الحديث مسلم من حديث عتي بحديث  
يرى انه كذب فهو احد الكذابين قالوا اي ان لم يبين انه  
لما بينته استعان يكون عنه عليه السلام ولذا اعترضوا  
على بعض المفسرين في ذكره كالبعض اوى اقوال وبالله  
التوفيق يجوز ان يقال ذكرها بناء على انها صحيحة او حسنة  
او ضعيفة عندهم او عند الثقات او على عدم معرفتهم  
وضعها لان صحة الحديث وغيرها باعتبار الظن الغالب  
عند الثقات فكم من حديث يكون صحيحاً عند قوم وغيره  
عند قوم اخر ومجهولاً عند قوم لان اثباتها وادلتها  
ظنية لا قطعية حيث قالوا يعرف الوضع باقرار واضعه  
وحاله حيث قال سمعت فلاناً يقول كذا وعلمنا المروى عنه  
مات قبل وجوده او من حال المروى كركاكة الالفاظ  
ومعانيه ومخالفته القاطع او العقل ولم يقبل التأويل  
او لتعنته ما تتوفر الدواعي على نقله لكونه اصلاً في الدين  
ولم يتواتر والا فراط بالوعيد الشديد على الامر الصغير  
والوعد العظيم على الفعل القليل وهذا كثيران في مواعظ



القصاصين ونحو ذلك وقال الامام الجوزي ما احسن  
قول القائل اذا رايت الحديث يبين المعقول او يخالف  
المنقول او يناقض الاصول فاعلم انه موضوع ولكن  
التحقيق انه لا يحكم بهذه الامور بالوضع الا الثقات من  
جها بذه الحديث ونقاده ومع ذلك قد يخطئ ولذا تعقبوا  
في احاديث حكم بوضعها الامام الجوزي وقالوا يصححة  
بعضها وحسن بعضها وقال علي القاري اقتضت في كراسه  
احاديث اتفقوا على وضعها هذا خلاصة التقريب والتدريب  
والنخبة وعلى القاري هنا والله اعلم واما اتهام الراوي  
بالكذب في اصطلاحهم فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب  
في الاقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي والصواب  
حذف ان اذ للمعنى على حذفه لكونه عديله على صاحبه  
عليه الصلوة والسلام وحديث الراوي المطعون باثام  
الكذب يسمى متروكا لوجوب تركه في العقائد والاحكام  
او مطلقا وان احتمل الصحة لاحتماله الوضع وهذا لو ثبت  
ان الموضوع ما هو الا العم لا الاخص كما يقال حديثه  
متروك لا يحجج به اصلا ومثل هذا الشخص لو تاب  
عن الكذب واصبح حاله بالصدق والتقوى بحيث ظهر  
ولاح بمعناه والا نسب تقديمه اثار اهل الصلاح من  
ناصية حاله عند الثقات وفيه استعادة مكنية وتحييلية  
للبالغة في الصلاح حيث شبه حاله المرضية برجل صالح

الكراسة كما قلت ضمت ورائك تشديدا  
جزء اوراق متقدمة مقابلة كراسك  
والحديث سرس ولا رس اصل مقابلة  
وفي ظهور والفق

مطلب اتهام الراوي

لاح اشكاه اولي فقال لاح الشئ بلوح  
لحا انا لبح بنظر خفيف داسا حرق ولاح

والنوع

او انواع حاله برجال صلحاء واثبت لوازمهم لها يجوز  
جواب لو ان يسمع حديثه ويحجج به ان وجد فيه شروط  
الصحة او الحسن لان توبته مقبولة اتفاقا لكن كونه كذوبا  
اولا يوهم كذبه ثانيا وان وجدت كذا في التدريب واما  
فسق الراوي فالمراد به عندهم هو الفسق في العمل لا في  
الاعتقاد فانه اى الفسق في الاعتقاد داخل في البدعة  
في اصطلاحهم واعلم انه الفسق لغة الخروج عن شئ  
من فسق يفسق بالضم فسقا وفيه لغة من جلس  
وشرعا الخروج عن طاعة الله تعالى فعلا او قولاً او اعتقاداً  
وله عرض عريض فيشمل العصاة والمبتدعة والكفرة  
لكن كثرة في العصاة غير الكاذبين شرعا اى في عرف  
المحدثين له وخص فيها في عرفهم ولذا قال والكذب  
داخل في الفسق اى شرعا لكن لما كان الطعن باعتباره  
اى الكذب اشد بحيث يكون حديثه موضوعا او متروكا  
لما مر آنفا وحكمه مبينا في الاول فانه لا يقبل اصلا  
لا في الثاني فانه كسائر انواع الضعيف فيقبل في فضائل  
الاعمال عند الاكثر بالشروط السابقة افراد واما يميزوه  
عنه بحيث كان بينهما متباينة عرفية وباعتبار الاشدية  
جعلوه قسمين وكثرة انواع الفسق لم يضعوا الحديث  
الفاسق اسما ولا قسما وكذا البدعة داخله فيه لكن  
افردوها لذلك واما جهالة الراوي فالمراد بها عندهم

Copyright

University



ان لا يكون اسمه اى لفظ يعينه سواء كان اسما او كنية  
اوليا او غيرها معلوما عند الثقات <sup>لثقة</sup> لكثرة اسمه او لقلته  
الرواية عنه او لعدم ذكر اسمه المشهور لغرض من الاغراض  
لكونه مكثرا او مقللا للحديث عنه او للاختصار عنه  
او نحوه فجملته اسمه طعن فيه لانه لم يعلم انه ثقة او لا  
ثقة والله ثقة كاذب او لا وهلم جرا كما يقال اخرج او  
اخبرنى او حدثنى رجل او شيخ وهذا الحديث يسمى مبهما  
تسمية له بحال راويه وهو غير مقبول عند الجمهور في العقائد  
والاحكام لان قبوله فيها يتوقف على معرفة راويه وعدالة  
وضبطه ولم يعرف قال الخطيب المجهول عندنا من لم تعرف  
الثقات ولا يعرف حديثه الا من جهة راو واحد واقل ما يرفع  
لجملته عنه رواية اثنين مشهورين وهذا لا يكفي في القبول بل  
لابد من معرفة عدالته وضبطه وقيل يقبل ان كان الراوى عنه  
لا يروى الا عن عدل وقيل يقبل مطلقا كذا في التدريب  
الا اذا كان اليهم صحابا بان يقال اخرج صحابى او رجل  
من الصحابة او رجل وعلم انه منهم فانه يقبل بحسب الشروط  
فان الصحابة كلهم عدول يقبل منهم الحديث مطلقا لقوله  
عليه السلام اصحابى كالنجوم بايتهم اقتديتم اهتديتم ولو ذكر  
الرجل اليهم بعبارة التعديل لكونه مبهما وليعتمد عليه  
كان يقال اخرج او اخبرنى او حدثنى عدل او ثقة او ضابط  
او حافظ او حاكم او نحوها ففيه اختلاف بين المحدثين

قيل مقبول لان التعديل اصل والمعدول ثقة والصحيح  
انه غير مقبول ايضا اى كالأول حتى يسميه لانه قد يكون  
ثقة عنه مجروحا عند غيره ولان في اعراضه عن اسمه  
ريبة توقع ترددا في القلب كذا في التقريب والتدريب  
الا اذا قاله اى هذا القول المعدل امام حاذق ومجتهد  
كامل في معرفة اسباب الجرح والتعديل كالائمة الاربعة  
رحمهم الله <sup>ثقة</sup> فانه مقبول لكن لا مطلقا بل في حق موافقيه  
في المذهب لا غيره كذا في التقريب حتى قال العسقلاني  
وهذا ليس من مباحث الحديث وقال على القارى وانما  
ذكرنا استطرادا وموافقة للمقام اقول فلا بد ان يقينه  
بما يقده واعلم ان التعديل اى فلان عدل او ثقة او نحوه  
والجرح اى فلان مجروح او ضعيف الحديث او نحوه يقبل  
من غير تشبيههما ان كانا من امام حاذق عالم باسبابهما  
والا فلا يقبلان الا بذكرها عند الجمهور واشتهرات  
التعديل يقبل من غير ذكر سببه لانه كثير فيشق ذكره  
والجرح لا يقبل الا به لانه يحصل بامر واحد فلا يشق  
ولان الناس يختلفون في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح  
بناء على ذمهم وليس يجرح في الواقع فلا بد من ذكره ليعلم  
هل هو قاذح او لا وقيل بالعكس لان اسباب العدالة  
نكثرا لتضع فيها فيبنى المعدل على الظاهر وقيل لا يقبل  
الا مفسرين لانه كالا يجرح الجرح بما لا يقدر به كذلك

مطلب التعديل



يؤلف المعدل بما لا يعدل به ثم انما يثبتان بخبر واحد  
ثقة كما يقبل في الاحاديث وقيل لابد من اثنين كما في الشبهة  
وان المخرج مقدم على التعديل لان معطاج زيادة علم هذا  
اذ لم يقبل المعدل عرفت السبب الذي ذكره المخرج لكنه  
تاب عنه فانه حينئذ يقدم على المخرج واذ لم ينصف المعدل  
بطريق معتد سببا ذكره المخرج بان قال قتل فلان ظلما  
يوم كذا فقال المعدل رايته حيا بعد ذلك فانها حينئذ  
يتعارضان وقيل يقدم الاكثر وقيل الاحتفظ وقيل  
يتعارضان فيخرج احدهما بمخرج كذا في التدريب واقما  
بدعة الراوي في عرفهم فهو ان يكون الراوي معتقدا  
بشيء من الاعتقادات كائن على خلاف ما اى معتقد  
هو معروف ومعلوم تأكيد وتأسيس اى من جزئى او  
كل من رسول الله صلى الله عليه وسلم عند اهل السنة  
والجماعة بواحد من الادلة الاربعة او بالبراهين العقلية  
بنوع متعلق بمعتقد شبهة صحيحة يقال له شبهة  
عند العلماء لا يتوهم وتقبل وتاويل صحيح كذلك يبحث  
يوافق بعض القواعد العربية ولو غير مشهورة وان  
خالف القواعد العربية المشهورة والاسلامية الغير  
اليقينية والا فان جاز كل تاويل لا يبقى في وجه الارض  
وندين فكيف يؤول قول القائل كل من ادعى الألوهية  
فهو صادق في دعواه ولذا قال اهل السنة النصوص

اذ لم يقبل المعدل بطريق معتد عرفت  
السبب الى سببه

واقما بدعة الراوي

محمولة على ظواهرها ما لم تصرف عنها دلائل قطعية  
والعدل عنها الى معان يدعيها اهل الباطل المخادوك  
وقال في الطريقة يجب تكفير بعض المبتدعة مع انهم  
مؤولون بالشبهة لا بطريق الجحود اى جحود الحق والعنا  
فيه فانه كفر لكونه انكارا للحق وامادة الكذب واستهزاء  
الشريعة فهو خارج عن الجحاد وهو في الراوى المبتدع  
المسلم فان حديث المبتدع الكافر لا يقبل اصلا قال  
الشوى لا يقبل اتفاقا وقال العسقلاني عند الجمهور  
لانه قيل يقبل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مذهبه  
والافلا وقيل يقبل مطلقا **اقول** مرادهم من يقبل  
اى في فضائل الاعمال فقط لا العقائد والاحكام  
لعدم العدل اتفاقا واعلم انه قال في الطريقة البدعة  
لغة اسم من الابتداع بمعنى المحدث مطلقا عادة او  
عبادة **اقول** او اعتقادا او عرفا بين الفقهاء المحدث  
مطلقا بعد الصدق الاول ولذا قسموها الى كفر وحرام  
ومكروهة ومباحة ومستحبة وواجبة وفرض وشرعا  
هى الزيادة في الدين او النقصان منه الحادثان بعد الضم  
بغير اذن من الشارع لا قولا ولا فعلا ولا صريحا ولا  
اشارة فلا تناول العادات اصلا بل تقتصر على بعض  
الاعتقادات والعبادات فهذه هي مراده عليه السلام  
بقوله كل بدعة ضلالة ولقوله عليه السلام من احدث



فأمرنا هذا ما ليس منه فهو ردة والمتبادرة منها  
 البدعة في الاعتقاد ومقابلها اعتقاد أهل السنة والجماعة  
 فإذا عرفت هذا فاعلم أن المحدثين إذا دوا بها ما هي المتبادرة  
 غير كثر وحديث المبتدع مردود تورعاً أي وإن اختلفوا  
 فيه اعلم أن فيه أقوال أربعة يقبل عند الأكثرين لم يكن  
 داعياً إلى بدعته وقيده جماعة بما لا يقوى بدعته والأفلا  
 وقيل يقبل أن لم يستعمل الكذب لنصرة مذهبه والأفلا  
 وقيل يقبل مطلقاً وقيل لا يقبل مطلقاً ونسب إلى الإمام  
 المالك رحمه الله قال لأنه فاسق ببذعته ورواية الفاسق  
 مردود وضعف باختجاج صاحب الضميمة وغيرها  
 بكثير من المبتدع غير الدعاة كذا في التقريب والتدريب  
 وشرح النخبة أقول والتحقيق أن مرادهم بيقبل الحجة  
 فضائل الأعمال لا في العقائد والأحكام إذ لا يقبل فيها  
 الأحاديث العادل والمبتدع غير عادل عند الكل ولا يقبل  
 أي فيهما لأفهما إذ لا يشترط فيها كونه عدلاً عند الكل  
 وإن كان بعض شيوخ الضميمة مبتدعاً بعد تأليفهما  
 الضميمة أو عند البعض لأنهما لا يؤخذان فيهما الأمن الثقة  
 وإن قول المصنف تحقيق المذاهب الأربعة تأمل تنل  
 وأما وجوه الطعن المتعلقة بالضبط فهو أيضاً أي كما لا أول  
 خمسة كذلك الأول فطر الغفلة الثاني كثرة الغلط  
 الثالث مخالفة الثقات الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ

مطلب وجوه الطعن  
 المتعلقة بالضبط

الوهم هو ادراك الشيء وهما كونه  
 حادثة سواء كانت الوهم معناه  
 وهو هاتك كونه برئته بطلان الظاهر  
 القول وهو في الشيء الذي ذهب وهذا  
 وانت تريد غير

أما

أما فطر الغفلة وكثرة الغلط فهما على أنواع متقاربان  
 الغفلة في السماع وتحمل الحديث غالباً والغلط في السماع  
 وأدائه غالباً وقد يعكسان قال علي القاري وأما اشترط  
 كثرتهما أي كونهما أكثر من صوابهما أو مساوياً له إذ لا يخلو  
 الإنسان من الغلط والنسيان فحديثهما مردود في العقائد  
 والأحكام وليس لهما اسم معين وأما مخالفة الثقات  
 أولن هو أو ثق منه فهو إما في الإسناد أو في المتن وهما  
 حاصلان على أنواع متعددة لأنهما أما بالاضطراب  
 وأما بالادراج وأما بغيرها كما ذكرناها تفصيلاً تذكر  
 وهي آث الضمير باعتبار اللفظ كما ذكرنا أولاً باعتبار المعنى  
 إذ أمرها سهل توجب الشذوذ في الحديث وجعلها من  
 وجوه الطعن المتعلقة بالضبط كائن بسبب أن الباعث  
 على هذه المخالفة هو عدم الضبط والحفظ وعدم صيانة  
 عن التغير والتبديل بعدم التذكر والتكرار والاعادة  
 ثم اعلم أن كون هذه طعناً عند الأكثرين وأما عند  
 بعض المحققين فهي ليست بطعن ولذا توجد في الأحاديث  
 الصحاح وفي الضميمة وأما الوهم فهو أن يكون بناء  
 رواية الراوي على توهمه وذلك يقع في الإسناد غالباً  
 كأرسال موصول أو وقف مرفوع أو إبدال راو ضعيف  
 بثقة وفي المتن نادراً مثل إدخال حديثه في حديث آخر  
 أو نحوه من الأشياء القاذرة ويجعل معرفة ذلك

رجل المصنف الشذوذ

الوهم هو ادراك الشيء وهما كونه  
 حادثة سواء كانت الوهم معناه  
 وهو هاتك كونه برئته بطلان الظاهر  
 القول وهو في الشيء الذي ذهب وهذا  
 وانت تريد غير



بكثرة التبع لرجال الاسانيد واختلاف المتون وجمع  
الطرق المشتملة على المتون واستقصائها من المجامع  
والمسانيد والنظر في اختلاف رواية كل حديث وضبطهم  
واتقانهم ليحصل الترجيح بذلك ويعلم انه موصول او  
مرسل او نحوها ورواية غيرهم على سبيل التوهم ولذا قال  
ولكن الاطلاع عليه من أغصن علوم الحديث وادقها  
عطف تفسيرى اى اخفائها دركا وادقها قيل ومن  
اشرفها واصعبها ولا يحصل هذا الاطلاع لمحدث الا لمن  
اى لمحدث اوقله فهم ثاقب اى معين مدرك وحفظ  
واسع شامل للاسانيد والمتون ومعرفة كاملة بمراتب  
الرواية الراوى في العدالة والقبط وغيرها واحوال  
الاسانيد والمتون اى باختلافها واستيفاء العلم بها  
واستقصائها كما كان للمتقدمين كالائمة الاربعة والائمة  
رحمهم الله تعالى من ارباب هذا الفن ولذا لم يتكلم فيه الا  
قليل وقد يقتصر عبارة الناقد عن اقامة الحجج على دعوى  
كالصير في نقد الذين والذراهم كذا قال العسقلاني  
وليس له اسم خاص واما سوء الحفظ فهو ان لا يكون صوابا  
غالبا على خطائه ولا يكون حفظه واثباته اكثر من سهوه  
ونسيانه سواء كان خطاؤه غالبا على صوابه او كانا  
متساويين وكذا الشهو والنسيان اى سواء كانا غالبيين  
على حفظه واثباته او متساويين والفرق بينه وبين فطر

واما سوء الحفظ

الغفلة

الغفلة وكثرة الغلط اذ اكثره فيه باعتبار الصواب والحفظ  
والاثبات وفيها باعتبار نفس الامر ويقال له المختلط وسبب  
اختلاطه وسوء حفظه فساد العقل وعدم انتظام الفعل  
او القول اما بحرق او ضررا او مرضا او عرضا او موتا بن اوسرة  
ما لا اذ هاب كتيبا ونحوها كذا قال على القارى فالحلص  
اى الخلاص عن سوء الحفظ ليس بشئ الا بعدم الخطأ مطلقا  
اى اصلا فانه كثيرا ما يجهى بمعناه او بغلبة سمع الصواب عليه  
اى على الخطأ وكذا الشهو والنسيان اى ليس الخلاص عنها الا  
بعدهما مطلقا او بغلبة الحفظ والاثبات عليهما وحديثه مردود  
او متوقف وليس له اسم خاص ثم اعلم ان الراوى في الحديث  
الضعيف لا الحسن والضعيف والمشهور انه اعم حتى يشمل هذا القسم  
جميع ما تقدم حيث قال العسقلاني الخبر باعتبار وصوله اليها  
اربعة وقال على القارى اى لا باعتبار اوصافه من القيمة والحسن  
والضعيف وغيرها ولا من كونه مرفوعا او موقوفا او مقطوعا  
او نحوها وسنبيته ايضا ان كان واحدا في جميع المواضع بان يروى  
واحد عن واحد الى المنتهى ولو كان الواحد صحيحا عند المحققين  
وقيل غير الصحيح اذ وحدته لا توجب القرابة او في بعض المواضع  
ولو في موضع واحد بان يروى اثنان عن اثنين عن اربعة ونحوها  
وله صورة شتى يسمى هذا الحديث الاول غربا اى عجيبا من قولهم  
اغرب فلان اى جاء بشئ عجيبا وفردا لا تخرج بمعناه وان كان  
اثنين في كل موضع او في موضع مع كون سائر المواضع اكثر من

وهو طرف النبي صلى الله عليه وسلم كما يجب تحريه

عن واحد عن اثنين صح

الغريب



قال الشهاب في شرح الشفاء والمشهور  
ما تقدمت روايته ولم يصل الى حد  
التواتر ويطلق على ما شاع مطلقا وان  
لم تقدم طرق سواء كانت شهرية بين  
المحدثين ام لا معادله

### المشهور

هذه الثلاثة تسمى آحادا

اثنين لا اقل حتى لا يكون غريبا يسمى غريبا لقلة وجوده  
من غير يميز بالكساي قل بحيث لا يكاد يوجد ودعم بعضهم  
انه شرط الصحة وان كان اكثر من اثنين في كل موضع بشرط  
ان لا يكون جميع شروط التواتر يسمى مشهورا لوضوحه  
لكون روايته اكثر من اثنين ومستفيضا لاشتهاره بين الرواة  
من فاضل الماء آى كثر حتى سال على طرق الوادى قال العسقلاني  
يسمى مشهورا عند المحدثين ومستفيضا عند الاصوليين  
وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الالسة ولو لم يكن له  
اسناد ثابت ومثل التواتر على ما بعلماء ائمتي كائنا بنى اسرائيل  
وولدت في زمن الملك العادل كسرى وعلى القارى بحب  
الحرمة من الايمان ثم اعلم ان هذه الثلاثة يسمى آحادا جمع احاد  
او واحدا ولا مفرد له وخبر احاد وكل منها خبر واحد وهو  
لغة ما يرويه شخص واحد واصطلاحا ما لم يجمع بشروط التواتر  
سميت به باعتبار افادته الظن كخبر واحد غالبا او باعتبار اقل  
المراتب او باعتبار اشتغال ما في المراتب على الواحد وقبها مقبول  
ومردود وكل تفيد غلبة الظن في ثبوتها عند المحققين  
لكونها احادا وان كانت كثرة الراوى في كل موضع محبة لا يجوز  
بالتشديد العقل اى يمنع عنده توافقه على الكذب قالوا  
اي عادة لا اعتلا فانه قد يجوز فيه ولذا قال بعضهم محبة  
يحيل العادة توافقه على الكذب وقال على القارى وكلاهما  
صحيح لكن قال سعد الدين ومصدقه وقوع العلم من غير شبهة

وهذا

وهذا يقتضى كونه عقلا لاعادة كما هو الظاهر من قول  
المص و عدم اشتراط العدد عند الجمهور بعد كونها جملة  
وكونها مفيدا لليقين عندهم يسمى متواترا مأخوذ من التواتر  
بمعنى التتابع لتتابع روايته فبين هذه الاقسام الاربعة  
تباين كل واحد وله شروط اربعة عند الكل عدد كثير واحالة  
العقل توافقه على الكذب وجود تلك الكثرة في كل موضع  
وكون مستند انتهاهم الحسن كالرواية والسمع لا ما  
ثبت بالعقل كذا قال على القارى ولذا قال ابن الصلاح  
يعرف وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب على  
متعمدا فليقتبوه مقعده من النار وانكره ابن حبان و  
قال العسقلاني دعوى العزة او العدم ممنوعة لانها  
نشأت من قلة الاطلاع وقال السخاوى ذكر شيخنا  
من الاحاديث التي وصفت بالتواتر حديث الشفاعة  
والخوض ورواية الله والائمة من قرين اقول واعلم ان  
كونه متواترا باعتبار الاشخاص كما ان كونه مشهورا او  
عزيزا او غريبا باعتبار علم الثقات وانه يفيد علم الضرورة  
عند الجمهور وقيل الاستدلال وقيل لا يفيد العلم الا  
البرهان العقلي ولا يبحث عن رجاله حديثا او غيره لكن  
في الحديث لا يوجد الكافر والغريب يسمى فردا ايضا اى كما  
يسمى غريبا حتى قال العسقلاني الغريب والفرد مترادفا  
لغة واصطلاحا لكن الاول اكثر في الفرد النسبي والثاني

### المتواتر

بمعنى التتابع روايته

والغريب يسمى فردا

سمى نسبيا كونه التفرد فيه حصلها  
بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث  
في نفسه مشهورا كذا قال العسقلاني



فالفرد المطلق قال علي القاري أي مترادفان في حال  
المعنى اللغوي لهما لا في أصله لأنه قال في مجمل اللغة غريب  
بعد والغريبة الاغتراب عن الوطن والفرد الوتر والمنفرد  
ولا يخفى عليك أن الراوي أن كان واحداً في جميع المواضع  
بان يروي واحد عن واحد الخ يسمى فرداً مطلقاً لك ال  
التفرد وإن كان واحداً في موضع مع كون سائر المواضع  
أكثر من واحد لا أقل يسمى فرداً نسبياً لكون التفرد بالنسبة  
إلى هذا الموضع مع عدمه في غيره ففي كون الحديث غريباً  
وفرداً يكفي كون الراوي واحداً في موضع واحد وأن كان  
الراوي في مواضع متعددة آخر صفة مواضع أكثر  
خبر كان من واحد ففي العزيز لا بد أن يكون الراوي في  
جميع المواضع اثنين صريحاً بان روى اثنان عن اثنين إلى  
المنتهى وضمناً بان روى اثنان عن ثلاثة عن أربعة عن  
خمسة إلى المنتهى وفي المشهور لا بد في جميع المواضع من كون  
أكثر من اثنين صريحاً كله فان كان الغناء تفصيلية في بعض  
المواضع اثنين وفي بعضها أكثر من اثنين فهو داخل  
في العزيز لأن الاثنين موجودان في الأكثر ضمناً كما أنه  
أن كان في بعض المواضع واحداً وفي باقي المواضع اثنين  
أو أكثر يكون غريباً لأن الوحدة موجودة في الاثنين  
وفي الأكثر ضمناً فعلم أن معنى كون الراوي في العزيز في  
في جميع المواضع اثنين أن يكون صريحاً وضمناً كما يتبين

مطلب الفرد المطلق

مطلب الفرد النسبي

ثلاثة على أربعة  
عن خمسة

كأبنتها  
كأبنتها

بعدكون

بعدكون البعض في بعض المواضع صريحاً فمن هذا التفصيل  
والاطلاع علمت معنى قولهم في هذا الفن بحكم معلوم الأقل فاعل  
على الأكثر يعني يغلب الأقل على الأكثر يعني للأقل حكم الكل على خلا  
سائر الفنون فإن فيها للأكثر حكم الكل وقد عرفت من هذا  
التحقيق أي من قولنا والراوي في الحديث الصحيح والآلم يسبق  
تحقيق يفهم أن الغريبة لا تنافي الصفة لأن كل واحد من أحاد  
رجالها ثقة أي عدل ضابط لأنها من أقسام الصحيح الأصح  
ماله اسناد صحيح ولو واحد على الصحيح خلافاً لمن زعمه كالجبا  
من المعتزلة وبعض المحدثين وقد تطلق الغريبة ويراد بها  
الشذوذ الذي هو من أقسام الطعن عند الأكثر وإن كان التحقيق  
التفصيل السابق في الحديث كما سبق في بيان الشاذ والمنكر  
والمعلل وقد يحى الشذوذ بمعنى الغريبة بمعنى كون الراوي منفرداً  
لا بمعنى الشذوذ تأمل تذكر ما سبق فلا يشاء في الشذوذ بذلك  
المعنى الصحة عند الجمهور كما لا ينافيها الغريبة كذلك ثم لا تغفل  
أنك إذا عرفت معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الحسن لذاته  
ولغيره علمت أن الضعيف هو الذي فقد فيه الشروط المعبرة  
في الصحة والحسن كلاً أو بعضاً فاقسام الضعيف متعددة  
متكثرة كما بينا مفضلاً ومرتباً بالصحيح والحسن لذاتهما  
ولغيرهما أيضاً متفاوتة بعضها فوق بعض في الرجحان والعمل  
والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات أي العدالة والضبط والاتصاف  
ودرجاتها بعد الاشتراك في أصل الصحة والحسن هذا أي المذكور

والاصطلاح

أن من قوله أن الراوي في الحديث الصحيح

وقد تطلق الغريبة على  
الشذوذ



من أول إلى هنا ما تيسر لنا في تحقيق أقسام الحديث من  
 الكتب المعتمدة كالقريب والتدريب والالفية والتجربة  
 وغيرها ومعرفة هذا التفصيل المذكور وإن لم تكن ضرورية  
 أي لازمة ههنا أي في بلادنا لأنهم يشتغلون بالمواد غالباً  
 ولا يقرؤون الأحاديث إلا نادراً ولكن لما كان إخواننا في  
 الدين وأخواننا جمع عون بمعنى المعين والظهير في طلب اليقين  
 من تعاون القوم وأعان بعضهم بعضاً مشغولين بتصحيح  
 المشكلات في بعض كتب الأحاديث في هذا العنوان بالعين  
 المهمة والحين بيان له وكانوا متحيزين عند سماع هذه  
 الأسماء والطالبين لبينا هنا هذه الأسماء والمسميات  
 فصلناها أي الأسماء مع بيان مدلولاتها إزالة لغيرهم  
 وصدقة جارية لهم ولغيرهم الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فالحمد لله على الختام  
 والصلوة والسلام على رسولنا محمد عليه السلام وعلى آله  
 العظام وأصحابه الكرام وقد عرفت من تأليفه سنة  
 إحدى وخمسين ومائة والف في عشرين ربيع الآخر في مصر  
 يوسف عليه السلام اللهم اختمنا بالإيمان والاسلام  
 بحمزة سيد الانام

تمت

كتب في بعض أضعف ألقاب وأجمل أطلال في كتبهم  
 غفر الله له ولوالديه ولينظر في تودع الكاتبة آمين

المعدان جنبك فيجد بوشة لك اورد  
 يا شلوسى

وقد صححت هذا الشرح بقدر الواسع والامكان  
 لك الانسان لا يغفل عن الخطاء والنسيان  
 والمنزلة عنها صوابها علم المسمى





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعلم أيها الطالب الصادق أن لأهل الحديث اصطلاحاً  
لابد من معرفتها لمن اراد ان يطالع مرادهم من إطلاقهم  
فلما اراد الشارح المحقق في شرح المحدثين الى بعض  
مصطلحاتهم اردنا ان نفصل بعض التفصيل  
فاستمع لما نقول الحديث في اصطلاح المحدثين  
قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وفعله وتقريره  
ومعنى تقريره عليه السلام أن شخصاً فعل فعلاً  
او قال قولاً في حضرة صلوات الله عليه وعلى من لديه  
واطلع صلى الله تعالى عليه وسلم ولم ينكره وسكت وقهر  
وهذه التقرير ايضاً داخل في الحديث وعند البعض هذه  
الاقسام الثلاثة من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى  
عليهم اجمعين ايضاً حديث فعلي هذا يكون الحديث  
تسعة اقسام وما انتهى اليه صلى الله تعالى عليه وسلم  
يسمى مرفوعاً والرفع قد يكون صريحاً كما يقال قال النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم او فعل او قهر كذا وقد يكون  
لحكم الصريح كما نقل عن الصحابة والتابعين امر معلوم

اشارة

انه لا سبيل للعقل فيه كاحوال الآخرة والاخبار عن الامور  
الماضية والآتية وما انتهى الى التابعين رضي الله عنهم  
يسمى موقوفاً وما انتهى الى التابعين يسمى مقطوعاً  
والمشهور ان الموقوف يطلق على المقطوع ايضاً ثم  
لا يذهب عليك ان السند في اصطلاحهم عبارة عن  
رجال الحديث والاسناد ايضاً بمعنى وقديحي بمعنى  
ذكر السند ومتن الحديث عبارة عما ينتهي اليه الاسناد  
من الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الحديث ينقسم  
ثلاثة الى المتصل والمنقطع فالمتصل هو الذي لم يسقط  
من رواته شخص والمنقطع هو الذي يسقط شخص  
من رواته والمنقطع اقسام كما معلق والمرسل والمعلق  
هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من مبادئ السند  
واوائله سواء كان الساقط واحداً او اكثر والمرسل  
هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من آخر السند  
وعند بعض المحدثين المرسل بمعنى المنقطع بالمعنى الاعم  
والاصطلاح الاول أشهر وقال بعضهم الساقط  
ان كان متعدد متوالي فهو مفضل وان كان واحداً  
او اكثر ولم يكن متوالي بل من مواضع متعددة فهو  
منقطع فالمنقطع بهذا المعنى قسم من المنقطع بالمعنى  
الاعم فالمنقطع يطلق على المعنيين كالتصوير فانه يطلق  
على المعنى الاعم مراداً للعلم المقسم وعلى المعنى الاخص المقابل



للتصديق الذي هو قسم منه ومن اقسام المنقطع  
 بالمعنى الاعتم المدلس وهو ان يترك الراوى اسم شيخه  
 ويروى عن شيخ فوق شيخه وانى بلفظ يوهم  
 السماع منه وهو لم يسمع منه ويسمى هذا العمل تدليساً  
 وهو مذموم مكروه الا اذا كان فيه غرض صحيح  
**والحديث المرفوع** ان كان سنده متصلًا يسمى مستنداً  
 وهذا هو المشهور وبعضهم يسمون المتصل مطلقاً مستنداً  
 وان كان موقوفاً او مقطوعاً وبعضهم يسمون المرفوع  
 مستنداً وان كان مرسلًا او مفضلاً او منقطعاً لكن  
 المتقيد هو الاول ثم اعلم ان الراوى للحديث ان وقع منه  
 اختلاف لاخر في اسناده او متنه بتقديم او تأخير  
 او زيادة او نقصان او ابدال راو مكان راو آخر  
 او ابدال متن مكان متن آخر فهذا الحديث يسمى مضطرباً  
 وان ادرج الراوى كلامه بين الفاظ الحديث لغرض  
 صحيح يسمى ذلك مذبذباً ومن اقسام الحديث الشاذ  
 والمنكر والمعلل الشاذ في اللغة فرد خرج من الجماعة  
 وفي اصطلاح المحدثين حديث روى مخالفاً لما رواه  
 الثقات فان لم يكن الراوى ثقة فهو مردود فان كان  
 ثقة فالتسبيل فيه بالترجيح بمزيد حفظ او ضبط  
 او بكثرة الرواة وسائر وجوه الترجيح والراجح يسمى  
 محفوظاً والمرجوح شاذاً والمنكر هو الحديث الذي

رواه راو ضعيف مخالفاً لما رواه راو ضعيف آخر  
 لكن ضعف الثاني اقل من ضعف الاول ومقابل  
 المنكر المعروف والمنكر والمعروف كلاهما ضعيفان  
 لكن الضعف في المنكر اكثر منه في المعروف فالشاذ  
 والمنكر مرجوحان والمحفوظ والمعروف راجحان  
 لكن ليس في المحفوظ ضعف والمعروف ضعيف  
 راجح بالنسبة الى المنكر وبعضهم لم يعتبروا في  
 الشاذ والمنكر قيد المخالفة وقالوا الشاذ ما  
 رواه الثقة وكان متفرداً في هذه الرواية وبعضهم  
 لم يعتبروا في الشاذ كون الراوى ثقة ايضاً وبعضهم  
 لم يعتبروا في المنكر كون الراوى ضعيفاً ايضاً ثقة  
 وكذا المنكر عند هذا البعض ليس مخصوصاً بالصورة  
 المذكورة فحديث المطعون بالفسق والغفلة  
 وكثرة الغلط داخل في المنكر بهذه الاصطلاح  
 وهذه الاصطلاحات لامشاحات فيها **المعلل**  
 بصيغة اسم المفعول التعليل في اصطلاحهم  
 اسناد فيه علل واسباب فادحة في صحته



وَيَعْرِفُهَا أَهْلُ الْمَهَادَةِ وَالْحَذَاقَةُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ  
 ثُمَّ أَعْلِمَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ  
 وَالضَّعِيفُ فَالصَّحِيحُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي ثَبَتَ بِثَقَلٍ  
 عَدْلٍ ضَائِبٍ مُتَّصِلٍ سَنَدُهُ إِلَى الْمُنْتَهَى فَإِنْ كَانَ  
 هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ فَهُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ  
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَوْعٌ قُصُورٍ وَنَقْصَانٍ فَإِنْ كَانَ النِّقْصَانُ  
 مُتَجَنِّبًا بَكْرَةً الطَّرِيقِ فَهُوَ الصَّحِيحُ لِغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ النِّقْصَانُ  
 لَمْ يُتَجَنَّبْ بَكْرَةً الطَّرِيقِ فَهُوَ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ  
 الضَّعِيفُ قَدْ انْجَبَرَ ضَعْفُهُ بَكْرَةً الطَّرِيقِ فَهُوَ الْحَسَنُ  
 لِغَيْرِهِ وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ أَنَّ الْحَسَنَ مَا تَطَرَّقَ  
 فِيهِ النِّقْصَانُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَلَكِنْ التَّحْقِيقُ  
 أَنَّ النِّقْصَانَ فِي الْحَسَنِ لِذَاتِهِ لَيْسَ إِلَّا فِي الضَّبْطِ وَبَاقِي  
 الصِّفَاتِ بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا وَفِي الضَّعِيفِ وَالْحَسَنِ لِغَيْرِهِ  
 النِّقْصَانُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ ثُمَّ لَا يَدُ مِنْ  
 تَحْقِيقِ مَعْنَى الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ لِيَعْلَمَ حَقَائِقُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ  
 أَمَّا الْعَدَالَةُ فَهُوَ مَلَكَتُهُ تَجَلُّلُ صَاحِبِهَا عَلَى مَلَازِمَةِ  
 التَّقْوَى وَالْمَرْوَةِ الْمُرَادُ مِنَ التَّقْوَى عِنْدَهُمُ اجْتِنَابُ

عَنِ الْأَعْمَالِ الشَّيْئَةِ مِنَ الشَّرِّ وَالْفُسْقِ وَالْبِدْعَةِ وَفِي  
 الْاجْتِنَابِ عَنِ الصَّغِيرَةِ اخْتِلَافٌ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْأَشْرَاطِ  
 إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَقْدَامُ عَلَى الصَّغِيرَةِ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ فَإِنَّهُ  
 أَيْضًا كَبِيرَةٌ وَالْمُرَادُ بِالْمَرْوَةِ التَّنَزُّهُ عَنِ الْأَفْعَالِ الْخَسِيسَةِ  
 كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِي السُّوقِ وَالْبُؤْلِ فِي الشَّارِعِ الْعَامِ  
 وَامْتِثَالِ ذَلِكَ ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ عَدْلَ الرَّوَايَةِ أَعَمُّ  
 مِنْ عَدْلِ الشَّهَادَةِ لَشُمُولِ الْأَوَّلِ الْعَبْدَ دُونَ الثَّانِي  
 وَأَمَّا الضَّبْطُ فَهُوَ أَنْ يَحْفَظَ مَسْمُوعَهُ وَمَرْوِيَهُ عَنِ  
 الضُّوْثِ وَالْإِخْتِلَالِ بِحَيْثُ يُمْكِنُ مِنْ اسْتِحْضَارِهِ  
 حَيْثُ شَاءَ ثُمَّ الضَّبْطُ أَمَّا ضَبْطُ الصَّدْرِ فَهُوَ  
 بِالْتِّذَكُّرِ وَحَفَظِ الْقَلْبِ عَنِ النِّسْيَانِ وَأَمَّا ضَبْطُ الْكَلَامِ  
 فَهُوَ تَحْفِظُهُ وَصِيَانَتُهُ عِنْدَ نَفْسِهِ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ  
 ثُمَّ لَا يَدُ أَيْضًا مِنْ بَيَانِ وَجْهِ الطَّعْنِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْعَدَالَةِ  
 وَالضَّبْطِ لِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَعْلِمَ أَنَّ عِلْمَاءَ الْحَدِيثِ  
 خَصَرُوا وَجْهَ الطَّعْنِ فِي الْعَدَالَةِ فِي الْخَمْسَةِ الْأَوَّلِ كَذِبُ  
 الرَّاويِ الثَّانِي إِتْيَانُهُ بِهِ الثَّلَاثُ فَسَقُهُ الرَّابِعُ جَهْلَانَتُهُ  
 الْخَامِسُ كَوْنُهُ مُتَّبِعًا أَمَّا كَذِبُ الرَّاويِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ ثَابِتَ  
 الْكُذْبِ عَدْلًا فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَإِذَا ثَبَتَ كُذْبُهُ فِي حَدِيثٍ  
 مِنَ الْأَحَادِيثِ فَهُوَ مُطْعَمُونَ بِالْكَذْبِ وَحَدِيثُ الرَّاويِ



المطعون في الكذب سواء كان كذبه فيه او في حديث آخر  
 يسمى موضوعا وهذا هو المراد من الموضوع في اصطلاحهم  
 وليس في الحديث شرط ان يكون الكذب والوضع فيه بعينه  
 والراوى المتعمد بالكذب في الحديث النبوي وان وقع  
 الكذب منه في مدة عمره مرة واحدة لم يقبل حديثه  
 وان تاب واحسن حاله بخلاف شاهد الزور فانه  
 اذا تاب يقبل شهادته كذا قالوا واما اتهام الراوى  
 بالكذب فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب في  
 الاقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي على صاحبه  
 عليه الصلوة والسلام وحديث الراوى المطعون  
 باثهام الكذب يسمى متروكا كما يقال حديثه متروك  
 ومثل هذا الشخص لو تاب واصبح حاله بحيث ظهر  
 ولاخ آثار اهل الصلاح من ناصية حاله يجوز ان  
 يسمع حديثه واما فسيق الراوى فالمراد به هو الفسق  
 في العمل لا في الاعتقاد فانه داخل في البدعة والكذب  
 داخل في الفسق لكن لما كان الطعن باعتباره اشد  
 وحكمه مبينا افرده عنه واما جهالة الراوى فالمراد  
 به ان لا يكون اسمه معلوما فجعلنا اسمه طعن فيه  
 لانه لم يعلم انه ثقة او لا كما يقال اخرج رجلا

او شيخ وهذا الحديث يسمى مبهما وهو غير مقبول  
 الا اذا كان صحابيا فان الصحابة كلهم عدول ولو  
 ذكر المبهم بعبارة التعديل كان يقال اخرج عدلا او  
 ثقة ففيه اختلاف والتصحيح انه غير مقبول ايضا  
 حتى يسمى الا اذا قاله امام حاذق واما بدعة الراوى  
 فهو ان يكون الراوى معيقدا بشئ على خلاف ما هو  
 معروف ومعلوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بنوع شبهة وتاويل لا بطريق الجود والعداد فانه كفر  
 وحديث المبتدع مردود تورعا واما وجوه الطعن  
 المتعلق بالضبط فهو ايضا خمسة الاول فرط الغفلة  
 الثاني كثرة الغلط الثالث مخالفة الثقات الرابع الوهم  
 الخامس سوء الحفظ واما فرط الغفلة وكثرة الغلط  
 فهما متقاربان الغفلة في السماع وتحمل الحديث والغلط  
 في السماع وادائه واما مخالفة الثقات فهو اما في الاسماء  
 او في المتن وهما على انواع متعددة وهي توجب الشذوذة  
 في الحديث وجعلها من وجوه الطعن المتعلق بالضبط  
 بسبب ان الباعث على هذه المخالفة هو عدم الضبط  
 والحفظ وعدم صيانتها عن التغيير والتبديل واما  
 الوهم فهو ان يكون بناء رواية الراوى على توهمه وذلك



يقع في الاسناد غالباً وفي المتن نادراً وتكرر الاطلاع  
عليه من أغصان علوم الحديث وأدقها ولا يحصل هذا  
الاطلاع إلا لمن أوتي له فهم ثاقب وحفظ واسع  
للسانيد والمتون ومعرفة كاملة بمراتب الراوي وحوال  
الاسانيد والمتون كما كان للتقدمين من ارباب هذا  
الفن **واما** سوء الحفظ فهو ان لا يكون صوابه غالباً على  
خطئه ولا يكون حفظه وإثباته أكثر من سهوه ونسيانه  
سواء كان خطأه غالباً على صوابه او كانا متساويين  
وكذا التهور والنسيان **فالمتخلص** عن سوء الحفظ ليس إلا  
بعدم الخطاء مطلقاً او بغلبة سماع الصواب عليه  
وكذا التهور والنسيان **ثم اعلم** ان الراوي في الحديث  
الصحيح ان كان واحداً في جميع المواضع او في بعض المواضع  
يسمى غريباً وان كان اثنين يسمى عزيزاً وان كان أكثر  
من اثنين يسمى مشهوراً ومشتقياً وان كانت كثرة  
الراوي في كل موضع يجتهد لا يجوز العقل توافقه على الكذب  
يسمى متواتراً والغريب يسمى فرداً ايضاً **ولا يخفى** عليك  
ان الراوي ان كان واحداً في جميع المواضع يسمى فرداً مطلقاً  
وان كان في موضع واحد يسمى فرداً نسبياً **ففي كون الحديث**  
غريباً وفرداً يكفي كون الراوي واحداً في موضع واحد

وان كان في مواضع متعددة آخر أكثر من واحد ففي العزيز  
لا بد ان يكون الراوي في جميع المواضع اثنين صريحاً او ضمناً  
**وفي المشهور** لا بد في جميع المواضع كون أكثر من اثنين فان كان  
في بعض المواضع اثنين وفي بعضها أكثر من اثنين فهو داخل  
في العزيز كما انه ان كان في بعض المواضع واحداً وفي باقي المواضع  
اثنين وأكثر يكون غريباً **فعلما** ان معنى كون الراوي في  
العزيز في جميع المواضع اثنين ان يكون صريحاً او ضمناً بعد  
كون البعض في بعض المواضع صريحاً **فمن هذا علمت** معنى  
قولهم في هذا الفن يتحكم الاقل على الأكثر **وقد عرفت** من  
هذا التحقيق ان الغرابة لا تنافي الصحة لان كل واحد من  
أحاديث رجاله ثقة **وقد** يطلق الغرابة ويراد بها الشذوذ  
الذي هو من اقسام الطعن عند الأكثر في الحديث كما سبق  
في بيان الشاذ والمنكر والمعلل **وقد** يحج الشذوذ بمعنى  
الغرابة بمعنى كون الراوي منفرداً فلا ينافي في الشذوذ بذلك  
المعنى الصحة كما لا تنافيها الغرابة **ثم** لا تفضل انك اذا  
عرفت معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الحسن لذاته  
ولغيره علمت ان الضعيف هو الذي فقد فيه الشروط  
المعتبرة في الصحة والحسن كلا او بعضاً فاقسام الضعيف  
متعددة متكررة ومراتب الصحيح والحسن لذاتها ولغيرها



ايضا متفاوتة بعضها فوق بعض في الرخاوة والعمل  
والاحتياج بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها بعد الاشتراك  
فواصل الصحة والحسن هذا ما نيسر لنا في تحقيق اقسام  
الحديث من الكتب المعتمدة ومعرفة هذا التفصيل وان لم  
يكن ضرورة ههنا ولكن لما كان اخواننا في الدين  
واعواننا في طلب اليقين مشتغلين بتصحيح المشكلات  
في بعض كتب الاحاديث في هذا العنوان والحين وكانوا  
متحيزين عند سماع هذه الاسامي والطالبين  
لبياننا فصلنا ها ازالة الخيرة تيمم الحمد لله الذي  
هدينا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
تمت الرسالة المسمى باصول الحديث  
للفاضل العلامة البرك  
رحمة الله عليه

سودة الفقير محمد بن احمد الاخويني غفر الله له ولوالديه  
بلطفه الحق والجلي وجميع المؤمنين والمؤمنات ولين  
نظرفيه ودعا لكاتبه امين بحجة سيد المرسلين  
صلوات الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين سنة ١٢٠٠ هـ





بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي لم يزل عالما فديرا جبارا قويا  
 سميعا بصيرا واشهد ان لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له واكبر تكبيرا واشهد ان محمدا  
 عبده ورسوله وصلى الله على سيدنا محمد  
 ارسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى  
 اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان  
 النصاب في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت  
 للائمة في القديم والحديث فمن اوله من صنف  
 ذلك القاضي ابو محمد الزاهد مزي كتاب الحديث  
 الفاصل لكنه لم يستوعب والحال ابو عبد الله  
 الفيا بوري لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو  
 نعيم الاصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا وفي  
 اشياء المنعقدة ثم جاء بعد ذلك الخطيب ابو بكر البغدادي  
 فصنف في كتابين الرواية كتابا سماه الكفاية

الكتابية وفي ادبها كتابا سماه الجامع لادب الشيخ  
 والشامع وقيل من فنون الحديث الا وقد صنف  
 فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر بن القطر  
 كل من انصف علم ان الحديثين بعد الخطيب عمال  
 على كنهه ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فاخذ  
 من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا  
 لطيفا سماه الاماع وابو حفص البجلي جازعا  
 سماه ما لا يوسع الحديث جهلا ومثاله ذلك من تصانيف  
 التي اشهرت وبسطت لنبوغ علمها واخفرت بشهرتها  
 فمهما الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو  
 عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهير زوري  
 نزل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدية  
 الاشرفية كتابا المشهور بهذب فتوته واملاه  
 شيئا بعد شيئا فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع لكن  
 واعني بتصانيف الخطيب المنفرقة فجمع شتات  
 مفايد ما وقع اليها من غير ما تحت قواها  
 فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عطف الثاني

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب

وهو اهل البيت ومن بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 بعد العباس لم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب  
 ولم يولد له من بعدهم الا ان قالوا ان عليا بن ابي طالب











يحصل لكل سامع والنظر لا يحصل إلا لمن فيه أهلية  
 النظر وإنما أهمت شروط المتواتر في الأصل لا  
 على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد اذ  
 علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث اضعف  
 ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال وصح  
 الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يوجب العمل  
 به من غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال  
 المتواتر على التفسير المتقدم بعز وجوده الا ان  
 يدعى ذلك في حديث من كذب على وما ادعاه من  
 العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من عدم  
 لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الفرق  
 واحوال الرجال وصفاتهم مقتضية لابعاد العادة  
 ان يتواطوا على الكذب او يحصل منهم اتفاقا ومن  
 احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود  
 كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة  
 بأيدي اهل العلم شرفا وغرضا المقطوع عندهم بصحة  
 نسبتها اليه مستقيمة اذا اجتمعت على اخراج حديث

وهو المستفيض على رأى جماعة من ائمة الصنف  
 وهو المستفيض على رأى جماعة من ائمة الصنف

حديث وتعددت طرقه تعدد وتحيل العادة  
 فتواطون على الكذب الى اخر الشروط افاذا العلم  
 اليقيني بصحة نسبه الى قائله ومثل ذلك في  
 المشهورة كثير والثاني وهو قوله اقسام الاحاد  
 ماله طرق محصورة بالكثر من اثنين وهو المشهور  
 عند المحدثين سمي بذلك لان انتشاره من قلة  
 الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين المستفيض  
 والشهور بان المستفيض يكون في ابتداءه  
 وانتهائه سواء والمشهور اعم من ذلك ولهم  
 من غاير على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا  
 الفن ثم المشهور يطلق على ما حررهنا وعلى  
 ما اشهره على الالة فيستعمل ماله اسناد واحد  
 قصاصا بل لا يوجد له اسناد والثالث العزير  
 وهو ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي  
 بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عزرا قوي  
 بمجيبته من طريق اخر وليس شرط الصحيح خلافا  
 لمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعزلة والبير

العلماء الامة كالتبليغ



الواحد في القصة ما يرويه شخص وفي الاصطلاح  
 ما لم يجمع شروط التواتر وفيها لا لاحاد المقبول  
 وهو ما يجب العمل به عند الجمهور وفيها المرجح وهو  
 هو الذي لم يبرح صدق الخبر به لتوقف الاستدلال  
 بها على البحث عن احوال وانها دون الما قول وهو  
 المتواتر فكله مقبول لا فادته القطع بصدق خبره  
 بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل  
 بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول  
 وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو  
 ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق  
 الخبر ثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب  
 على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح  
 والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القصد  
 الحق به ولا يتوقف فيه واذا توقف عن العمل  
 به صار كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم  
 يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم وقد يقع  
 فيها اي اخبار الاحاد المنقحة الى مشهور وعزيز

فصل في تعريف قولنا وما وجد نفع بالقبول من انما  
 الاحاد في القبول وغيره ما وجد من انما وجد نفع  
 توقف الاستدلال على الخبر لا يجمع الاقسام والافاضة على  
 وقع في القصة اشارة الى وجه وجوب العمل بالمقبول منها  
 وهو ان الاحاد اما ان  
 ١٥٥

والاحاد لا يجمع الاقسام والافاضة على  
 وقع في القصة اشارة الى وجه وجوب العمل بالمقبول منها  
 وهو ان الاحاد اما ان  
 ١٥٥

وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن  
 على المختار خلافا لما في ذلك والخلاف في التحقيق  
 لفظي لان من جوز اطلاق العلم فيه بكونه نظريا  
 وهو الحاصل عن الاستدلال الوهمي بالاطلاق  
 خضع لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده ظني  
 لكنه لا ينبغي ان ما اختلف بالقرائن ارجح فمما خلا  
 عنها والخبر المختلف بالقرائن انواع منها ما اخرج  
 الشك في صحته ما لم يبلغ حد التواتر  
 اختلف به فرائض منها جلالته في هذا الشأن  
 ونقدتها في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء  
 لكتايبها بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى  
 في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن  
 التواتر الا ان هذا يختص بالعلم ينقده احد  
 من الحفاظ مما في الكتابين ويحتمل بقع التمايز  
 بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجح  
 للاستحالة ان يفيد المتناقضات العلم بصدق قسما  
 من غير ترجيح لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك

والاحاد لا يجمع الاقسام والافاضة على  
 وقع في القصة اشارة الى وجه وجوب العمل بالمقبول منها  
 وهو ان الاحاد اما ان  
 ١٥٥

والاحاد لا يجمع الاقسام والافاضة على  
 وقع في القصة اشارة الى وجه وجوب العمل بالمقبول منها  
 وهو ان الاحاد اما ان  
 ١٥٥



فَالْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى نَسْلِهِمْ صَحَّتْهُ فَإِنْ قِيلَ إِنَّمَا

انصفوا على وجوب العمل الاعلى منته متناه

وسبب المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل

ما فتح ولولم يخرج به الشبان فلم يبق الصالحين

في هذا مزية والاجماع حاصل على ان له مافيه

فما يرجع اليه النفس السليمة ومما صرح به بافادة

ما ختمه الشيخ العلامة القزويني

سورة الفاتحة

حقنا سري وان الله حبيبنا ابو حبيب

حجید و ابو الفضل بن طاهر و غیره

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ الْمُرِيَّةُ الْمَدْلُونَهُ لَوْ أَنَّهَا  
أَوْ أَنَّهَا أَنْوَاعُ الْخَبَرِ الْمُخْتَفِ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّ

صح الصحيح ومنها المشهور اذ كانت له

لرق مياينة سالمة من ضعف الروايات و  
مغايرة قدر

وتمت صرح بافادته العلم النظري الاستاذ

ومنصور البغدادى والاستاذ ابو بكر بن

دَكَ وَغَيْرَهَا وَمِنْهَا السُّلْسُلُ بِالْأَتَمَةِ الْحُفَافُ

تتفقان حيث لا يكون غربا كالحديث الذي

[illegible]

مجلس اول

بسم الله الرحمن الرحيم

غيره عن الشافعي وبشاركه فيه غيره عن مالك ابو

ان شرفاته يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال في جهة

جلالة روايته وان فيهم من الصفات اللائقة

الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير

غيرهم ولا يشكك من له ادنى ممارسة بالعلم

و اخبر الناس ان ما كما مثالا لو غافه بخلافه

صَادِقٌ وَفِيهِ إِذْ النُّصَاوُ الدُّمُومُ فِي نَازِلِ الدُّرُجِ

الاولى ان كان

...و بعد از آنکه ...  
...و بعد از آنکه ...

النوع الذي ذكرها لا يحصل القاموس

منها الإلغام بالحدث بحرفه العارفي بأحوال  
الشرف قائم الربا سول الحديث وفروقه قارن

الزوايا المطلع على العلل وكون غيره لا يحصل له

العلم يصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة  
او عن معرفتها

لا ينبغي حصول العلم للمبتدئ المذكور ومحصل الانواع

الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصالحين

والثاني بما له طرق متعددة والثالث بما رواه

الإيجاز ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد

فلا سجد جند القطع بصدقه والله اعلم ثم الغاية

... و قد بحث سبق من اوراقه



اما ان تكون فاسل الشد في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح  
الكثيرين واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم  
شخص واحد فالاول هو المفرد المطلق كحديث  
النبي عن الولاء وعن هبته تفرد به عبدالله  
بن دينار عن ابن عمر رضي وقد ينفرد به رابع  
ذلك المستفرد كحديث شعب اليمان تفرد به ابو  
عن ابى هريرة وتفرقه به عبدالله بن دينار عن ابى  
صالح وقد ينفرد التفرد في جميع روايته واكثرهم  
وفي سند البزار والمجمع الاوسط للطبراني امثلة  
كثيرة لذلك والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكون  
الفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان  
الحديث في نفسه مشهورا وقيل اطلاق الفرد  
لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا  
الا ان اهل الاصطلاح غابروا بينهما من حيث كثرة  
الاستعمال في الموضع الذي يروى

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

كثرة الاستعمال او قلته فالفرد اكثر ما يطلقونه  
على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد  
النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم عليها واما من  
استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في  
المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به فلان  
وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل  
هل هما متغايران او لا فاكثرا المحدثين على التباين  
لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل  
المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون ارسل  
فلان سواء كان ذلك مرسل او منقطع او من غير  
اطلاق غير واحد ممن لم يلاحظوا وقع استعمالهم على  
كثير من المحدثين انهم لا يفرقون بين المرسل والمنقطع  
وليس كذلك كما حذرناه وفل من نبه على النكته  
وان الله اعلم وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل  
السند غير معلول ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا  
اول تقسيم المقبول على اعلاها او الاو الاصحاح  
والثاني ان وجد ما يجرد ذلك القصود ككثرة الطرق  
في صفة القبول

كثرة الاستعمال او قلته فالفرد اكثر ما يطلقونه  
على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد  
النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم عليها واما من

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح

فانما يكون في الموضع الذي يروى  
الاستاذ عليه ويرجع وتوفد من الطرق اليه  
وهو طرفه الذي فيه الضحاي او لا تكون كذلك  
بانا يكون التفرد في انشائه كاذ برويه عن الصحاح



فهو الصحيح لانه لا لذاته وجب الاجبران  
 فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قول  
 ما يتوقف فيه فهو الحسن لكن لا لذاته وقدم الكلام  
 على الصحيح لذاته لغو رتبة والمراد بالعدل  
 من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة  
 والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك  
 اوفسوق وبدعة والضيظ ضبط صدر وهو ان يثبت  
 ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء  
 وضبط كتاب وهو صيغته لديه منذ سمع فيه  
 وصحة الاذ بؤدي منه وبقيته التام شارح الرتبة  
 العليا في ذلك والتصل باسم اسناده من سقوط  
 فيه بحيث يكون كل من كل حاله سمع ذلك المروءة  
 من شيخه والسند تقدم تعريفه والعلل لغة ما فيه  
 علة واصطلاحا ما فيه علة خفية والشافعة  
 التفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو  
 منه وكلف الخرساني تنبيه قوله وخبر  
 الاحاد كالجنى في بيوتهم كالنقل وقوله ينقل  
 يورثون من انما

عد لما احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو  
 يستحق فضلا بوسط بين المبتدأ والخبر بوزن  
 بان ما بعده خبر عما قبله وليس يفت له وقوله  
 لذاته يخرج ما يستحقه بغير ما خارج عنه كما تقدم  
 وتفاوت رتبة الصحيح بسبب تفاوت هذه  
 الاوصاف المتضمنة للصحيح في القوم فانها لما  
 كانت مبنية لغلبة الظن الذي عليه مدارجة  
 اقتضت ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض  
 بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون رتبة  
 في الدرجة العليا من العدالة والضيظ وسائر  
 الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه  
 فمن المرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الامة  
 انه الاسانيد كالزهرى عن سالم بن عبد الله عن  
 بن الخطاب عن ابيه وكثير بن سيرين عن عبيد  
 بن عمر وعن علي وكابراهيم الخفي عن علفه عن ابن  
 مسعود ودون في الرتبة كرواية يزيد بن عبد  
 عن ابن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موسى وكذا ابن

هذا المصنف كان يقول بسببها والاولى بالاولى  
 غير مدوح وكان يقول بسببها والاولى بالاولى  
 هذه الاوصاف المتضمنة للصحيح في القوم فانها لما  
 كانت مبنية لغلبة الظن الذي عليه مدارجة  
 اقتضت ان تكون لها درجات بعضها فوق بعض  
 بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون رتبة  
 في الدرجة العليا من العدالة والضيظ وسائر  
 الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه  
 فمن المرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الامة  
 انه الاسانيد كالزهرى عن سالم بن عبد الله عن  
 بن الخطاب عن ابيه وكثير بن سيرين عن عبيد  
 بن عمر وعن علي وكابراهيم الخفي عن علفه عن ابن  
 مسعود ودون في الرتبة كرواية يزيد بن عبد  
 عن ابن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موسى وكذا ابن

وقال القائل والعدل والفضل  
 تليها بدخل في تعريف المتكلم بالفضل  
 في الثقة من هو ارجح من ذلك  
 مع ان بعضهم قالوا ان الشارح والشارح  
 سببا في الاول انما يخالف فيه الجمهور وهو  
 لكن لغة ام لا على العاقل



سلمة عن ثابت عن أنس ورواه في الترمذي  
 كسبل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة كالعلاء بن  
 عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال سمعت  
 بشير بن سماعة عن أبيه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 من الصفات المرحمة ما يقتضي تقديم روايته  
 على التي قبلها وفي التي من قول القسط ما يقتضي تقديمها  
 على الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعد ما تقدمت  
 حنا كمد بن إسحق عن عاصم بن عن جابر وعمر بن شعيب  
 عن أبيه عن جده وفسر على هذه المراتب ما ينسبها والرواية  
 الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أرفع الأسانيد  
 والمقدمة على الإطلاق لترجيح معينة منها ما استفاد  
 من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أحسنه على  
 على ما لم يظفوه ويلحق بهذا التفاضل ما اتفق المشايخ  
 على تحكيمة بالنسبة إليها انفرادا وحدها وانفراد  
 البخاري بالنسبة إليها انفرادا وبسبب اتفاق العلماء  
 بعد ما على تلقى كتابها بالقول واختلاف بعضهم في  
 إتمامها فما اتفقوا على إخراجها من هذه الحسنة فمالم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مالم يتفقا عليه وقد مر في الجهرور بتقديم صحيح  
 البخاري في الصحة ولم يوجد عن أحد النسخ بغير  
 وأما ما نقل عن أبي علي البخاري أنه قال ما أخذت  
 السجاء أصح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه أصح من صحيح  
 البخاري لأنه إنما في وجود كتاب أصح من كتاب مسلم  
 أو المتيقن أنها هو يقتضيه صيغة أقل من زيادة صحيح  
 في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة بمنزلة تلك الزيادة عليه  
 ولم يتفقا أسا وكذلك ما نقل عن بعض البخاري أنه فضل  
 صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع إلى حسن  
 وجودة النوع والترتيب ولم يفتضح أحدهما بأن ذلك  
 راجع إلى الأصح ولو فصحوا به لرواه عليه هذا الوجود  
 فالصفا التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري إنما هي  
 في كتاب لم واسد وشروطها أقوى وشأنها راجح حيث  
 الاتصاف فلا شرط أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء روى  
 عنه ولو مرة واحدة وكنى مسلم بطلان المعاصرة والزم البخاري  
 بأنه يحتاج إلى الإتيان بقيل الغفنة أصلا وما الزم به  
 لأنه الزاوي ثابت له اللقاء مرة فلا يجوز في روايته

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

Copy

University



احتمال ان لا يكون قد سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون  
 مدلسا والمسئلة مفروضة في غير المدلس ولما كان  
 من حيث العدالة والقبض فلان الرجال الذين تكلم  
 فيهم من رجال مسلم اكثر عدد وامن الرجال الذين تكلم فيهم  
 من رجال البخاري مع ان البخاري يكثر من اخراج حديثه  
 بل غالبا من شيوخه الذين اخذ عنهم وما من حديث  
 بخلافه في الامرين واما رجا حاشية من حيث عدم الشدة في  
 والاغلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل  
 عددا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على  
 ان البخاري كان اجود من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث  
 وان مسلما يدينه وخرجه ولم يزل يستفيد منه وينفع ائمة  
 حتى قد لا يزال القطي لولا البخاري لما راج مسلم ولا  
 ومن ثم اى من هذه الجهة وهي بجدة شرط البخاري على  
 غيره فقدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المشقة في الحديث  
 ثم صحيح مسلم مشاركة للبخاري في اتفاق العلماء على نقل  
 كتابا بقول الغير سوى ما اعلل ثم تقدم في الارضية من التبعة  
 ما وافقه شرطهما الا المردم رواتهما مع باقي شروط الصحيح

فان الذين انتقدوا البخاري فيهم من رجال مسلم اكثر عدد وامن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري يكثر من اخراج حديثه بل غالبا من شيوخه الذين اخذ عنهم وما من حديث بخلافه في الامرين واما رجا حاشية من حيث عدم الشدة في والاغلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجود من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث وان مسلما يدينه وخرجه ولم يزل يستفيد منه وينفع ائمة حتى قد لا يزال القطي لولا البخاري لما راج مسلم ولا ومن ثم اى من هذه الجهة وهي بجدة شرط البخاري على غيره فقدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المشقة في الحديث ثم صحيح مسلم مشاركة للبخاري في اتفاق العلماء على نقل كتابا بقول الغير سوى ما اعلل ثم تقدم في الارضية من التبعة ما وافقه شرطهما الا المردم رواتهما مع باقي شروط الصحيح

الصحيح وروايتها قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما  
 بطريق الزموم فهم مقدمون على غيرهم في روايتهم وهذا  
 اصل لا يخرج عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا  
 كان دون ما اخرجه مسلم او مشددا وان كان على شرط احدهما  
 فبقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعا لاصل  
 كل منهما فخرج لنا من هذه السنة اقسام تتفاوت درجتها  
 في الصحة وثمة قسم سابع وهو ما ليس على شرطهما اجتماعا  
 وانفرادا وهذا التفات انما هو بالنظر الى الجسنة المذكورة  
 اما لو رجع قسم على ما هو فوقه بامور اخرى فنقصي الزجج فانه  
 يقدم على ما هو فوقه اذ قد تعرض للفوق ما يجعله ناقضا لو كان  
 الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور فاقصر عن درجة التواتر  
 لكن حقيقته قريبة مما به يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي  
 خرج البخاري اذا كان في مطلقا ما لو كان الحديث الذي  
 لم يخرجاه من درجة وصفت بكونها اصح الاسانيد كاللغة عن باقر  
 عن ابن عمر ثم تقدم على ما تقدم من حد واحد مثلا لا سيما اذا كان  
 في اسانيد زينة معا فان خفا الضبط اى على خفا القوم خفوا فانه  
 قلوا والمردم ببقية الشروط المتقدمة في هذا الصحيح فهو

فان الذين انتقدوا البخاري فيهم من رجال مسلم اكثر عدد وامن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري يكثر من اخراج حديثه بل غالبا من شيوخه الذين اخذ عنهم وما من حديث بخلافه في الامرين واما رجا حاشية من حيث عدم الشدة في والاغلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجود من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث وان مسلما يدينه وخرجه ولم يزل يستفيد منه وينفع ائمة حتى قد لا يزال القطي لولا البخاري لما راج مسلم ولا ومن ثم اى من هذه الجهة وهي بجدة شرط البخاري على غيره فقدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المشقة في الحديث ثم صحيح مسلم مشاركة للبخاري في اتفاق العلماء على نقل كتابا بقول الغير سوى ما اعلل ثم تقدم في الارضية من التبعة ما وافقه شرطهما الا المردم رواتهما مع باقي شروط الصحيح

القيط الذي هو احد شروط الصحيح  
 القسط الذي هو احد شروط الصحيح  
 القسط الذي هو احد شروط الصحيح







ثم اذا اقول عندنا حديث حسن فقول هذا انه انما عرفت  
الذي يقول فيه حسن فقط وانما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن  
او حسن صحيح غريب فلم يقع على تعريفه كالم يقع على تعريف ما يقول  
فيه صحيح فقط او غريب فقط كانه ترك ذلك استغناء عن تعريفه  
عند اهل الفن وانقص على تعريفه ما يقول فيه كما بين  
اما الغرض واما لانه اصطلاح جديد ولذلك قيد بقوله  
عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وهذا القيد  
يبدفع كثير من الابواب التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه  
توجيهها والله المحدث على العلم وعلم وزيادة لا وجه لها في  
والحسن مقبول ما لم يقع منافعة لروايته من هو اوثق من ابيه  
تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لانساق بينهما وبين  
من لم يذكر فلهذه فصل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي  
ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره وانما ان تكون متنا  
بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع  
الترجيح بينها وبين معارضها بقبول الرابع وبرد المرجح  
واشتهر عن جميع العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير  
تقصيل ولا ابتداء ذلك على ارباب الحديث الذين يشترطون

[illegible]

في الصحيح ان لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ  
بمخالفة الثقة من هو وثق منه والحب من اعتزل ذلك  
منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث  
الصحيح وكذا الحسن والنقل عن ائمة الحديث المتقدمين  
كعبد الرحمن بن مهيدي ويحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن  
معين وعلي بن المديني والبخاري والريزي  
والجامع والنسائي والدارقطني وغيرهم عتبا الترحيح  
فما يتعلق بالزيادة وغيره ولا يعرف عن احدهم اطلاق قول  
الزيادة واجبت ذلك اطلاقا كثيرا من الشافعية القول  
بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك  
فائدة قاله انشاء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضغط  
ما ينقصه ويكون اذا شرك احدنا من الحفاظ بمخالفة  
فان خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على  
صحته فخرج حديثه وسني خالف ما وصفتم اضر ذلك  
بحديثه دل على ان زيادة العدل عند لا يلزم قبولها  
مطلقا وانما قبل من الحفاظ فائدة اعتبر ان يكون حديث  
هذا المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل

وشرط الآخر ذكر المحدثين في التصحيح ان لا يكون شافيا  
ولم يذكر بهما في غلبه الشيخ ان اثره على كونه كذا في  
العلوم فلا يرد له الامر خاصة على النقلة على القادر  
ولا يرد في صحة صحبه وكذا الحسن بالمرء على انه يعلقه  
على التصحيح والبرغم وهو على انه يعلقه فيما رآه  
الحسن مشروطا بشروط الشرح لا تنافي في أحد  
على القادر التصحيح

[illegible]

لا بد من زيادة على ما ذكره سابقا  
على ما ذكره سابقا



هذا الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يروي  
 على خربة وجعل ما عدا ذلك مضافا اليه فدخل فيه  
 الزيادة فلو كان عند مقبولة مطلقا لم يكن مقصودا  
 بجديت صاحبها والله اعلم فان خوف يارح منه يزيد  
 ضبط او كثرة عدد او غيره ذلك من وجوه الترجمات  
 فالراجح بقايله المحفوظ ومقابله وهو المرجح بقا  
 الشاذ مثاله لما رواه الزمذني والتشاذ ما جاء  
 من طريقين عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى  
 روى عن رجل اتوفى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبع  
 وارثا الا مولى هو عتقه الحديث وتابع بن عيسى بن علي  
 وصله بن جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه  
 عن عمرو بن دينار عن عويجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو  
 حاتم المحفوظ حديث ابن عيسى انه سئل كلامه عن ابن زيد  
 من اهل العدالة والضبط ومع ذلك روى ابو حاتم روى  
 من ثم اكثر عدده امته وعرفه من هذا التفرع ان الشاذ ما روى  
 المصنف بخالفه هو او لم يروى وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ  
 بحسب الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع الضبط فالراجح  
 كذا في بعض النسخات

هذا الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يروي على خربة وجعل ما عدا ذلك مضافا اليه فدخل فيه الزيادة فلو كان عند مقبولة مطلقا لم يكن مقصودا بجديت صاحبها والله اعلم فان خوف يارح منه يزيد ضبط او كثرة عدد او غيره ذلك من وجوه الترجمات

هذا الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يروي على خربة وجعل ما عدا ذلك مضافا اليه فدخل فيه الزيادة فلو كان عند مقبولة مطلقا لم يكن مقصودا بجديت صاحبها والله اعلم فان خوف يارح منه يزيد ضبط او كثرة عدد او غيره ذلك من وجوه الترجمات

هذا الراوي من الحديث دليلا على صحة لانه يروي على خربة وجعل ما عدا ذلك مضافا اليه فدخل فيه الزيادة فلو كان عند مقبولة مطلقا لم يكن مقصودا بجديت صاحبها والله اعلم فان خوف يارح منه يزيد ضبط او كثرة عدد او غيره ذلك من وجوه الترجمات

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما  
 رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة  
 بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن  
 عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة  
 وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم  
 هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف  
 المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمتكسر ما يخص بهما  
 لان بينهما اجتماعا في شرط المخالفة واقترافا في الشاذ  
 رواية ثقة لو صدق والمتكسر رواية ضعيف وقد عمل من  
 بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرد النسبي ان وجد بعد  
 فن كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع بكسر الموحدة و  
 المتابعة على ان ان حصل للراوي نفسه في التامة وان حصل  
 لشخصه فن توفقه في القاموس ويستفاد منها القوية منها  
 المتابعة ما رواه الشافعي في الامم عن ابي عبد الله بن دينار  
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهر تسع وعشرون  
 فلا يقسموا حتى يروا الهلال ولا يظفروا حتى يروا فان غم  
 عليكم فاقبلوا العدة ثلثين فهذا الحديث هذا القفظان قد  
 اوتوا عدد ايام شهر شعبان

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف

قال راجح يقال له المعروف ومقابله المتكسر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق جيب بن حبيب وهو اخو حمزة بن جيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزي بن حريث عن عباس بن النقي عليه الصلوة والسلام قال من اقام الصلوة وانى الزكوة وحج وصام وقري القسفة حل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابن ابي اسحق موقوف







مع حديث فرعون المجدوم فراك من الاسد وكلاهما في  
التعاج وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان  
الامر من الله تعالى بطبعه لكن الله سبحانه وتعالى جعل  
الحريص بالاصح سببا لا بد منه من نفسه ثم قد يختلف  
ذلك عن سببه كما في غيره من الاستبائا كذا جمع بينهما ابن الصلا  
تبع الغيرة والاوى في الجمع بينهما ان نفيه صلى الله تعالى  
للعدي وبقا على عمومته وقد قوله صلى الله تعالى وسلم لا  
شيئ شيئا وقوله صلى الله تعالى ان البعير الاجرب يكون  
في الابل الصالحة فخالطها فخرجت جنة عذرة عذرة  
في اءوكا الاول يعني ان الله ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء  
في الاول وما الامر بالفراين المجدوم في باب سد الذريع  
لئلا ينفق للشخص الذي خالطه شيء من ذلك بتقدير الله  
مع ابتداء لابل العذرة والنبذة فظن ان ذلك سبب خالطه  
فيقتصد صحة العدوى فيقع في الخرج فامر بتجنيبه كسماة  
والله تعالى اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام الشافعي  
اخلا في الحديث لكنه لم يقصد سبعا بغيره في اقتباده  
والظن اي وغيرهما وان لم يكن الجمع لا يخلو اما ان يعرف

الامر من الله تعالى بطبعه لكن الله سبحانه وتعالى جعل الحريص بالاصح سببا لا بد منه من نفسه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاستبائا كذا جمع بينهما ابن الصلا  
تبع الغيرة والاوى في الجمع بينهما ان نفيه صلى الله تعالى للعدوى وبقا على عمومته وقد قوله صلى الله تعالى وسلم لا شيء شيئا وقوله صلى الله تعالى ان البعير الاجرب يكون في الابل الصالحة فخالطها فخرجت جنة عذرة عذرة في اءوكا الاول يعني ان الله ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول وما الامر بالفراين المجدوم في باب سد الذريع لئلا ينفق للشخص الذي خالطه شيء من ذلك بتقدير الله مع ابتداء لابل العذرة والنبذة فظن ان ذلك سبب خالطه فيقتصد صحة العدوى فيقع في الخرج فامر بتجنيبه كسماة والله تعالى اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام الشافعي اخلا في الحديث لكنه لم يقصد سبعا بغيره في اقتباده والظن اي وغيرهما وان لم يكن الجمع لا يخلو اما ان يعرف

مع حديث فرعون المجدوم فراك من الاسد وكلاهما في التعاج وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان الامر من الله تعالى بطبعه لكن الله سبحانه وتعالى جعل الحريص بالاصح سببا لا بد منه من نفسه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاستبائا كذا جمع بينهما ابن الصلا

التاريخ او قال عرف ونبت المشاخرية او ما خرج منه هو  
التاسخ والاخر المنسوخ والتسخر في نقل حكمه من غير  
عنه والتاسخ ما دل على النسخ المذكور وتسميته تاسخا بحار  
لان التاسخ في الحقيقة هو الله تعالى وعرف النسخ بغير امر  
ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيحكم كنت تسمعون عن ابي  
القبور الا فرور وها فانها ذكر الاخر منها ما يحرم القصاص  
بانفساخ كقولها بركة انا اخر الامر من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته التاخر اخره كذا التاخر  
منها ما يعرف بالتاخر وهو كذا وما يروى النسخ المتاخر  
الاسلام معارضا المتقدم على احتمال ان ينفق سمعة من متاخر  
اقدم المتقدم المذكور ومثله فارسله لكن ان وقع التصريح  
بسم الله النسخ على الصلوة والسلام على سلامه واما الاجماع  
فليس يتاسخ بل يدل على ذلك وانما يعرف بالتاخر فلا يخلو  
اما ان يمكن ترجيح احدهما على الاخر بوجه من وجوه الترجيح  
المستغلة بالمتن او بالاستناد او الاقوال امكن الترجيح بعين  
المصير اليه والا فلا فضا ما ظاهر التعارض واقفا على هذا  
الترتيب للجمع في امكن فاعبارا بالتاسخ والمنسوخ فالترجيح

التاريخ او قال عرف ونبت المشاخرية او ما خرج منه هو التسخر في نقل حكمه من غير عنه والتاسخ ما دل على النسخ المذكور وتسميته تاسخا بحار لان التاسخ في الحقيقة هو الله تعالى وعرف النسخ بغير امر ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيحكم كنت تسمعون عن ابي القبور الا فرور وها فانها ذكر الاخر منها ما يحرم القصاص بانفساخ كقولها بركة انا اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته التاخر اخره كذا التاخر منها ما يعرف بالتاخر وهو كذا وما يروى النسخ المتاخر الاسلام معارضا المتقدم على احتمال ان ينفق سمعة من متاخر اقدم المتقدم المذكور ومثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسم الله النسخ على الصلوة والسلام على سلامه واما الاجماع فليس يتاسخ بل يدل على ذلك وانما يعرف بالتاخر فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الاخر بوجه من وجوه الترجيح المستغلة بالمتن او بالاستناد او الاقوال امكن الترجيح بعين المصير اليه والا فلا فضا ما ظاهر التعارض واقفا على هذا الترتيب للجمع في امكن فاعبارا بالتاسخ والمنسوخ فالترجيح

التاريخ او قال عرف ونبت المشاخرية او ما خرج منه هو التسخر في نقل حكمه من غير عنه والتاسخ ما دل على النسخ المذكور وتسميته تاسخا بحار لان التاسخ في الحقيقة هو الله تعالى وعرف النسخ بغير امر ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيحكم كنت تسمعون عن ابي القبور الا فرور وها فانها ذكر الاخر منها ما يحرم القصاص بانفساخ كقولها بركة انا اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته التاخر اخره كذا التاخر منها ما يعرف بالتاخر وهو كذا وما يروى النسخ المتاخر الاسلام معارضا المتقدم على احتمال ان ينفق سمعة من متاخر اقدم المتقدم المذكور ومثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسم الله النسخ على الصلوة والسلام على سلامه واما الاجماع فليس يتاسخ بل يدل على ذلك وانما يعرف بالتاخر فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح احدهما على الاخر بوجه من وجوه الترجيح المستغلة بالمتن او بالاستناد او الاقوال امكن الترجيح بعين المصير اليه والا فلا فضا ما ظاهر التعارض واقفا على هذا الترتيب للجمع في امكن فاعبارا بالتاسخ والمنسوخ فالترجيح



ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد الحدين والتعبير  
 بالتوقف والى التعبير بالنسبة لان خفاء من جعل احدهما  
 على الآخر انما هو بالنسبة الى المعبر في الحالة الراهنة مع احتمال  
 ان يظهر لغيره ما خفي عليه والله اعلم ثم المردود وموجب الرد  
 ان يكون اسقطا من اسناد او طعن في رايه او على اختلاف وجوه الطعن  
 اعلم ان يكون المراد من بيان الروى والى النسخة فاسقط  
 اما ان يكون من مبادئ السند فنصفه منقذ او من اخره  
 الى اسناد بعد التابع او غير ذلك فالاول المعنى سواء  
 كان الساقط واحدا ام اكثر وبينه وبين المعضل لاني ذكره  
 وخصوصا وجه من حيث تعريف المعضل بانه سقط منه انما  
 فصاعدا يجمع بعض من المعلق ومن حيث تعبير المعلق  
 من نصفه من مبادئ السند فيتردد ان هو من ذلك  
 ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقتل الساقط  
 صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحذف لا الصحاح والالتزام والصحاح  
 معارضا ان يحذف من حديثه ويضعفه الى من فوقه فان كان  
 من فوقه شيئا لذلك المستفقد فقد اختلف فيه هل يستحق تعليقا  
 او لا والصحاح في هذا التفصيل فان عرف بالسند المستفقد ان  
 اوله والصحاح في هذا التفصيل فان عرف بالسند المستفقد ان

والمستفقد من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد  
 انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد

المعضل في صورته يكون الساقط واحدا من المعلق وان  
 كان ولذا لم يتركه ولم يتركه من المعضل وان  
 احتج اليه في ثبوت العموم من وجه  
 على القاري

انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد

ان قاعلة اليه من السند فيسقط ولا فتعلق وانما ذكر التعليق  
 في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم بصدقه ان عرف  
 بان محيى مستحق وجه اخر فان قال جميع من احذفه نقات  
 جازت مسئلة التعديل على الابهام والجهل لا يقبل حتى يستوي  
 لكن فابن الصلاح هذا ان وقع المحذف في كتاب لا يثبت  
 صحته كالمخاريق فما اني فيه الجزم دل على انه ثبت اسنا  
 عنده وانما حذفه من الاغراض وما اني فيه الجزم  
 ففقيه مقلد وقد وضحت امثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح  
 والثاني وهو ما سقط من اخره من بعد التابع في حوله  
 وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا ام صغيرا قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل  
 بخضرتي كذا او نحو ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل  
 بحال المحذوف ولان ما يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون  
 تابعا وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون  
 نقه وعلى الثاني يحتمل ان يكون حبل عن صحاح ويحتمل ان  
 يكون حبل عن تابعي اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال  
 الى السنا ويتعدى انما بالخبر العقل في ما لا نهاية له وانما

انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد

انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد



انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد

انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد

انما هو في الروى والى النسخة فاسقط  
 من مبادئ السند وهو في نصفه  
 القبول في العدالة والفضيلة في انما يكون لا يحل  
 سقوطا او بسبب حذفه من اسناد



بالاستفراغ في السنة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من روايات  
بعض التابعين عن بعض قان عرف من عادة التابعي أن يكرر  
الإنقيّة وقد عجبهم والمحدثين إلى الوقف لبقاء الاحتمال  
وهو قد قول الحمد وثابتها وهو قول المالكين والكوفيين  
يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل أن اعتقد بحجته من وجهين  
الطريق الأولى سند كان ومسل لا يبرح احتمال كون المحدث  
ثقة فيقتل الأمر ونقل أبو بكر الرازي عن الضعيفة وأبو الوليد  
من المالكية أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل  
مرسله نقاوا والضم الثالث من انقسام السقط إلى سناد  
بأشبه فصاعدا مع التوالي فهو للعضل والأبان كان السقط  
غير متواليين في موضعين مثلاً فهو للمقطع وكذا أن سقط  
واحد فقط أو أكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي ثم أن  
السقط من السناد قد يكون وانما يحصل الاشتراك في معنى  
الرواية مثلاً لم يباين من روى عنه ويكون خطأ فلا يبرح  
إلا الأئمة المحدث في المطلعون على طرق الحديث وكل ذلك  
فالأول وهو الواضح بذكر عدم التلا في بين الراوي و  
شبهه لكونهم يدرك عصمه أو أدركه لكن لا يجتمعان  
في السناد

له من اجازة ولا حادة ومن ثم اجمع الى التاخير لتفنته  
تخير موايد الروايات ووقائهم واوقات طلبهم وارتحالهم  
وقد انفتح فوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالساج  
كذب عوام والقسم الثاني هو الحق المدلس بفتح اللام  
سنتي بذلك كون الراوي لم يستمع من حدثه واوله سمعه  
لحديث قس لم يحدثه به وشقاقه من الدليس الخزيك وهو  
الظلام سنتي بذلك لاشتراكهما في الحقاء وبرد المدلس  
من صيغ الاداء تحمل وقوع اللقاء بين المدلس وبين من استند  
بمسور الامم منقولة في نسخة منهم الامم  
كسحبه وكذا قال اوسني وقع بصيغة صريحة كان كاذبا  
وحكم من ثبت الدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح فيه  
بالتحديث على الاصح وكذا المرسل الحق اذا صدر من معاصر بلقي  
من حديث غير بلقية واسطة والفرق بين المدلس والمرسل  
الحق دقيق يحصل بخبره بما ذكرهنا وهو ان التدليس يختص  
بمن روى عن فلان فاما ان عاصره ولم يعرف انه تقيده فهو  
المرسل الحق ومن ادخل في تعريف التدليس العاصره ولو تيقن  
لزمه دخول المرسل الحق في تعريفه والصفة المتفرقة بينهما  
على اعتبار اللقي في التدليس والعاصره وحدها لا حزم

ووهبناهم واوفان ظلمهم وارادوا الحما  
 اوة ومن ثم اوجب الي الناس ان ينفذوا  
 بالشرع فيهم وفي اهل بيوتهم  
 ووجهنا في هذا نفي الشبهة  
 ووجهنا في هذا نفي الشبهة  
 ووجهنا في هذا نفي الشبهة

على الصادق

11

قارن

وہاں سے روئے واپس آئے اور وہاں سے روئے واپس آئے

كان كذا بالاول والحمد لله

سألا في نسخة  
على العادى

10

51  
52

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلسه

على العارضة

بسم الله الرحمن الرحيم

تاریخ ۱۳۰۵

413

مونا و خضوع

७२



منه اطلاق اهل العلم بالدين على ان رواية المختصين  
كاف عنان الهدى وقيس بن ابحازم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من قبل الارسال الى النديس ولو كان محرم المعاصر  
يكفي به في النديس كان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا  
النبي صلى الله عليه وسلم قطعوا ولكن لم يعرفوا القوام والمؤمن  
قال باشرط لا لقي في النديس امام الشاويوب بكر البزار وكلامه  
في الكفاية يقتضيه وهو بعد وعرفه بالمدقق باخباره عن  
بذلتهم من امام مطلق ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة  
راوية لا اختيارا لان يكون في الزيادة حكم في هذه الصورة  
بحكم لغيره من اهل الاتصال والافتقار وقد يفتقر في الخط  
كتاب التفسير لم يلزم المرسل وكتاب الزيادة متصل الاسانيد  
وانتهت هنا اقسام حكم التماسك في الاسانيد ثم الطعن يكون  
بعضة اشياء بعضها يكون اشد في التصريح من بعض  
منها تتعلق بالعدالة وتتم تتعلق بالضموم والحصول  
بتميز احد القمين على الآخر لصلح انقصه ذلك وهي بوليتي ختمها  
نفيها على الاشد فالاشد في وجوب الرد على سبيل التدقيق  
الطعن اما ان يكون كذب الراوي في الحديث النبوي باين

منه اطلاق اهل العلم بالدين على ان رواية المختصين  
كاف عنان الهدى وقيس بن ابحازم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من قبل الارسال الى النديس ولو كان محرم المعاصر  
يكفي به في النديس كان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا  
النبي صلى الله عليه وسلم قطعوا ولكن لم يعرفوا القوام والمؤمن  
قال باشرط لا لقي في النديس امام الشاويوب بكر البزار وكلامه  
في الكفاية يقتضيه وهو بعد وعرفه بالمدقق باخباره عن  
بذلتهم من امام مطلق ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة  
راوية لا اختيارا لان يكون في الزيادة حكم في هذه الصورة  
بحكم لغيره من اهل الاتصال والافتقار وقد يفتقر في الخط  
كتاب التفسير لم يلزم المرسل وكتاب الزيادة متصل الاسانيد  
وانتهت هنا اقسام حكم التماسك في الاسانيد ثم الطعن يكون  
بعضة اشياء بعضها يكون اشد في التصريح من بعض  
منها تتعلق بالعدالة وتتم تتعلق بالضموم والحصول  
بتميز احد القمين على الآخر لصلح انقصه ذلك وهي بوليتي ختمها  
نفيها على الاشد فالاشد في وجوب الرد على سبيل التدقيق  
الطعن اما ان يكون كذب الراوي في الحديث النبوي باين

بان بروي عنه ما يقوله صلى الله عليه وسلم متفرد ذلك  
او من منته بذلك بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهم  
ويكون مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب  
في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي  
هذا دون الاول واخص غلطه اكثر منه وغفلته عن النفا  
اوسقه اي بالفعل والقول مما لم يبلغ الكفر وبينه وبين  
الاول عموم وانما افراد الاول لكون القدح به اشد في هذا الفن  
واما الفسق بالمعنى فسبائيا الوهم بان بروي على سبيل  
النوم ومخالفة الشفقات وجها لله بان لا يعرف بعد  
ولا يخرج معين او بدعته وهي اعتقاد ما احدث في خاله  
المعروف عن النبي عليه الصلوة والسلام لا بمعاقبة بل بنوع  
شبهة اوسو حفظه وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من  
فالقسم الاول وهو المعلن بكذب الراوي في الحديث النبوي  
هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطلان الظن الغالب  
لا بالقطع او قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث  
ملكه قوية بمنزلة هذا ذلك وانما يقوم بذلك من  
يكون اطلاعة تاما وذهنه ثاقبا فمه قويا ومعرفة  
الحديث

بان بروي عنه ما يقوله صلى الله عليه وسلم متفرد ذلك  
او من منته بذلك بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهم  
ويكون مخالفا للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب  
في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي  
هذا دون الاول واخص غلطه اكثر منه وغفلته عن النفا  
اوسقه اي بالفعل والقول مما لم يبلغ الكفر وبينه وبين  
الاول عموم وانما افراد الاول لكون القدح به اشد في هذا الفن  
واما الفسق بالمعنى فسبائيا الوهم بان بروي على سبيل  
النوم ومخالفة الشفقات وجها لله بان لا يعرف بعد  
ولا يخرج معين او بدعته وهي اعتقاد ما احدث في خاله  
المعروف عن النبي عليه الصلوة والسلام لا بمعاقبة بل بنوع  
شبهة اوسو حفظه وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من  
فالقسم الاول وهو المعلن بكذب الراوي في الحديث النبوي  
هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطلان الظن الغالب  
لا بالقطع او قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث  
ملكه قوية بمنزلة هذا ذلك وانما يقوم بذلك من  
يكون اطلاعة تاما وذهنه ثاقبا فمه قويا ومعرفة  
الحديث

Copy University



بالمفارقة الدالة على ذلك يمكنه وقد يعرف الوضع باقرار  
 واضعه قال ان دقيق العبد يمكن لا يقطع بذلك لاحتمال  
 ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى وفهم منه بعضهم انه  
 لا يعمل بذلك الاقرار اصلا ولا يفي في ذلك مراده وانما في القطع  
 الحكم لان الحكم كرفع الظن الغالب هو هنا كذلك ولو لا  
 ذلك لما ساعف عن المفسر بالقتل ولا يجزم المعترف بالزنا لاحتمال  
 ان يكونا كاذبين فيما اعترف بهما والقرائن التي يترك بها الوضع  
 ما يؤخذ من الروايات وما وقع لما مومن ابن ابي عمير ذكره في بعض  
 فكون الحسيني صحيحا في هذه الروايات في الحاشية في الاستناد الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسيني في رواية وكما وقع لعلي بن  
 ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فقال في الحال  
 استناد النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبق الالف فصل او  
 او جاح او جناح فزاد في الحديث او جناح ففهم المراد انه كذب  
 لاجله فامر بدمج الحمام ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان يكون  
 مناقضا للنقل في السنة المتواترة او لاجتماع القطع في  
 العقل حيث لا يقبل ثبوت ذلك الثابت في المروي نارة من غير  
 الوضع ونارة باخذ من كلام غيره كبعث السلف الصالح وقد جاء

الوضع لا يفرق بين الذي هو كذب بالوضع كذا قال في  
 والفتوى انه لا يلزم من في القطع بقوله في الحكم مسلم  
 قال في حاشيته ولا يفرق بين الذي هو كذب بالوضع كذا قال في  
 وفيما استدلوا باننا في هذا القول والفتوى ان مقتضى هذا  
 مقتضى ذلك ان يكون مقتضى كذب بالوضع كذا قال في

الحكام او الاسرار بل انما او ياخذ حديثا ضعيفا  
 الاستناد في غير كذا استنادا صحيحا البروج والمامل للوضع  
 على الوضع اما عدم الذين كانوا زنادقة او غلبة الجهل لبعض  
 المنعدين او فوط العصية لبعض المقلدين واتباع هوى  
 بعض الرؤساء او اغراب بعض الناس بهار وكل ذلك حرام باجماع  
 من يعتد به لان بعض الكرامسة وبعض المنصوفة تغفل عنهم  
 الوضع في النزاع والترغيب والترهيب هو خطأ من فاعله نشأ  
 عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية  
 وانفقوا على ان تعذر الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من  
 البكاثر وبنا على ابو محمد الجوني فكفر من تعذر الكذب على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانفقوا على رواية الموضوع الامرونا  
 بيانه لقوله عليه الصلوة والسلام في حديثه ان كذب  
 فهو حد الكاذبين اخرجهم من الاسلام والقسم الثاني من اقسام المروود  
 ما يكون بسبب هذه الروايات بالكذب هو المترك والثالث  
 المنكر على راي لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع  
 والمخالف في غرض غايته او كثرت غفلة او ظفر ففسفه فحدث  
 ثم الوهم وهو القسم الثاني وانما انصح به لعل الفصل ان اطلع

بالمفارقة الدالة على ذلك يمكنه وقد يعرف الوضع باقرار  
 واضعه قال ان دقيق العبد يمكن لا يقطع بذلك لاحتمال  
 ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى وفهم منه بعضهم انه  
 لا يعمل بذلك الاقرار اصلا ولا يفي في ذلك مراده وانما في القطع  
 الحكم لان الحكم كرفع الظن الغالب هو هنا كذلك ولو لا  
 ذلك لما ساعف عن المفسر بالقتل ولا يجزم المعترف بالزنا لاحتمال  
 ان يكونا كاذبين فيما اعترف بهما والقرائن التي يترك بها الوضع  
 ما يؤخذ من الروايات وما وقع لما مومن ابن ابي عمير ذكره في بعض  
 فكون الحسيني صحيحا في هذه الروايات في الحاشية في الاستناد الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسيني في رواية وكما وقع لعلي بن  
 ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فقال في الحال  
 استناد النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبق الالف فصل او  
 او جاح او جناح فزاد في الحديث او جناح ففهم المراد انه كذب  
 لاجله فامر بدمج الحمام ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان يكون  
 مناقضا للنقل في السنة المتواترة او لاجتماع القطع في  
 العقل حيث لا يقبل ثبوت ذلك الثابت في المروي نارة من غير  
 الوضع ونارة باخذ من كلام غيره كبعث السلف الصالح وقد جاء

الحكام او الاسرار بل انما او ياخذ حديثا ضعيفا  
 الاستناد في غير كذا استنادا صحيحا البروج والمامل للوضع  
 على الوضع اما عدم الذين كانوا زنادقة او غلبة الجهل لبعض  
 المنعدين او فوط العصية لبعض المقلدين واتباع هوى  
 بعض الرؤساء او اغراب بعض الناس بهار وكل ذلك حرام باجماع  
 من يعتد به لان بعض الكرامسة وبعض المنصوفة تغفل عنهم  
 الوضع في النزاع والترغيب والترهيب هو خطأ من فاعله نشأ  
 عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية  
 وانفقوا على ان تعذر الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من  
 البكاثر وبنا على ابو محمد الجوني فكفر من تعذر الكذب على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانفقوا على رواية الموضوع الامرونا  
 بيانه لقوله عليه الصلوة والسلام في حديثه ان كذب  
 فهو حد الكاذبين اخرجهم من الاسلام والقسم الثاني من اقسام المروود  
 ما يكون بسبب هذه الروايات بالكذب هو المترك والثالث  
 المنكر على راي لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع  
 والمخالف في غرض غايته او كثرت غفلة او ظفر ففسفه فحدث  
 ثم الوهم وهو القسم الثاني وانما انصح به لعل الفصل ان اطلع

الحكام او الاسرار بل انما او ياخذ حديثا ضعيفا  
 الاستناد في غير كذا استنادا صحيحا البروج والمامل للوضع  
 على الوضع اما عدم الذين كانوا زنادقة او غلبة الجهل لبعض  
 المنعدين او فوط العصية لبعض المقلدين واتباع هوى  
 بعض الرؤساء او اغراب بعض الناس بهار وكل ذلك حرام باجماع  
 من يعتد به لان بعض الكرامسة وبعض المنصوفة تغفل عنهم  
 الوضع في النزاع والترغيب والترهيب هو خطأ من فاعله نشأ  
 عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية  
 وانفقوا على ان تعذر الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من  
 البكاثر وبنا على ابو محمد الجوني فكفر من تعذر الكذب على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانفقوا على رواية الموضوع الامرونا  
 بيانه لقوله عليه الصلوة والسلام في حديثه ان كذب  
 فهو حد الكاذبين اخرجهم من الاسلام والقسم الثاني من اقسام المروود  
 ما يكون بسبب هذه الروايات بالكذب هو المترك والثالث  
 المنكر على راي لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع  
 والمخالف في غرض غايته او كثرت غفلة او ظفر ففسفه فحدث  
 ثم الوهم وهو القسم الثاني وانما انصح به لعل الفصل ان اطلع

الحكام او الاسرار بل انما او ياخذ حديثا ضعيفا  
 الاستناد في غير كذا استنادا صحيحا البروج والمامل للوضع  
 على الوضع اما عدم الذين كانوا زنادقة او غلبة الجهل لبعض  
 المنعدين او فوط العصية لبعض المقلدين واتباع هوى  
 بعض الرؤساء او اغراب بعض الناس بهار وكل ذلك حرام باجماع  
 من يعتد به لان بعض الكرامسة وبعض المنصوفة تغفل عنهم  
 الوضع في النزاع والترغيب والترهيب هو خطأ من فاعله نشأ  
 عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية  
 وانفقوا على ان تعذر الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من  
 البكاثر وبنا على ابو محمد الجوني فكفر من تعذر الكذب على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانفقوا على رواية الموضوع الامرونا  
 بيانه لقوله عليه الصلوة والسلام في حديثه ان كذب  
 فهو حد الكاذبين اخرجهم من الاسلام والقسم الثاني من اقسام المروود  
 ما يكون بسبب هذه الروايات بالكذب هو المترك والثالث  
 المنكر على راي لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع  
 والمخالف في غرض غايته او كثرت غفلة او ظفر ففسفه فحدث  
 ثم الوهم وهو القسم الثاني وانما انصح به لعل الفصل ان اطلع

الحكام او الاسرار بل انما او ياخذ حديثا ضعيفا  
 الاستناد في غير كذا استنادا صحيحا البروج والمامل للوضع  
 على الوضع اما عدم الذين كانوا زنادقة او غلبة الجهل لبعض  
 المنعدين او فوط العصية لبعض المقلدين واتباع هوى  
 بعض الرؤساء او اغراب بعض الناس بهار وكل ذلك حرام باجماع  
 من يعتد به لان بعض الكرامسة وبعض المنصوفة تغفل عنهم  
 الوضع في النزاع والترغيب والترهيب هو خطأ من فاعله نشأ  
 عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية  
 وانفقوا على ان تعذر الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من  
 البكاثر وبنا على ابو محمد الجوني فكفر من تعذر الكذب على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانفقوا على رواية الموضوع الامرونا  
 بيانه لقوله عليه الصلوة والسلام في حديثه ان كذب  
 فهو حد الكاذبين اخرجهم من الاسلام والقسم الثاني من اقسام المروود  
 ما يكون بسبب هذه الروايات بالكذب هو المترك والثالث  
 المنكر على راي لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع  
 والمخالف في غرض غايته او كثرت غفلة او ظفر ففسفه فحدث  
 ثم الوهم وهو القسم الثاني وانما انصح به لعل الفصل ان اطلع



عليه على اليوم بالقرآن الذالة على وجه راو ويدر من وصل  
 مرسل أو منقطع أو داخل حديث في حديث أو نحو ذلك  
 من الأسانيد القادرة وتحصل معرفة ذلك بكثرة  
 السبع وجمع الطرق فهذا هو العمل وهو من أخص أنواع علوم  
 الحديث وأدقها ولا يقوم إلا بالأسانيد رتبة له تقاضا  
 وحفظا وسعاً ومعرفة تامة بمراسل الروايات ومعرفة قوتها  
 بالأسانيد والمنون ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا  
 الشأن على الدين وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن  
 شعبة وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وقد تقدمت في  
 العمل على إقامة الحجج على عوالم كالمصير في نقد الحديث  
 والذين هم ثم الخالفة وهي القسم السام ألفت واقعة بيانه على القادر  
 بسبب تغير السانيد في سياق الروايات فمن ذلك التغيير هو  
 مخرج الأسناد وهو قسم الأول الذي يروي جماعة الحديث  
 بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم أو يجمع الكل على أسناد واحد  
 من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني أن يكون المتن  
 عنده أو الأطراف قائمة عنده بأسناد آخر فيرويه أو يجمع الأطراف  
 بالأسناد الأول ومنه ان يسمع الحديث من شجرة الأطراف منه

أما الأسانيد المشتملة على المتن ولا تفصلها من  
 الجامع والاسانيد والنظر في روات كل حديث في  
 ضبطهم وانفا عنهم ليحصل التمسك بذلك  
 انه موصول ومرسل ونحوهما ورواية غيره  
 على سبيل التوجه فقد روي على بن المديني ان قال  
 الباب اذا لم يجمع طرفه لم يثبت خطاه على القادر  
 او يعلم هذا الفن القاصر عن القيام على القادر  
 فالأولى مسددة انما لو قلت لمن ايا قلت هذا المتن  
 حجة ومن لم يثبت ذلك هذا على القادر  
 وانما سبب ذلك ان المتن في الأسناد فالأسناد  
 مدخل فيه على القادر

في نسخة عن شيخه بواسطة فيرويه عن نا شاعذ  
 بواسطة الثالث الثالث ان يكون عن راوي متن مختلفا  
 بأسنادين مختلفين فيرويهما او عنه مضمرا على أحد المتن  
 او يروي أحدهما بأسناده الخاص به لكن يزيد في المتن  
 الآخر بالمثل الأول الرابع ان يسوق الأسانيد فيرويه عن راوي  
 فيقول كلاما من قبل نفسه فيقول بعض من سمع ذلك الكلام  
 من ذلك الأسناد فيرويه عنه كذلك فهذا أقسام مخرج  
 الأسناد وأما مخرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام لم يسمع  
 قناره يكون في أوله وناره في انشائه وناره في آخره وهو  
 الأكثر لأن يقع بعطف جملة على جملة او بدخ مجرور في المتن  
 القضاية ومن بعدهم يروون من كلام النبي صلى الله عليه وآله  
 من غير فصل فهذا هو مخرج المتن ويدرك الادراج نورده  
 رواية مفصلة للفرد المخرج فما ادراج فيه والنسب  
 على ذلك من الروايات ومن بعض الأئمة المطبوعين او باستحالة  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب المخرج  
 كتابا في نفسه وزد عليه قدر ما ذكره من او أكثر والله الحمد  
 وان كانت الخالفة يتقدم او تأخير في الاسماء كمن

الاول ان يقول له ليس بعد من سمع شيخه قار  
 في نسخة عن شيخه بواسطة فيرويه عن نا شاعذ  
 بواسطة الثالث الثالث ان يكون عن راوي متن مختلفا  
 بأسنادين مختلفين فيرويهما او عنه مضمرا على أحد المتن  
 او يروي أحدهما بأسناده الخاص به لكن يزيد في المتن  
 الآخر بالمثل الأول الرابع ان يسوق الأسانيد فيرويه عن راوي  
 فيقول كلاما من قبل نفسه فيقول بعض من سمع ذلك الكلام  
 من ذلك الأسناد فيرويه عنه كذلك فهذا أقسام مخرج  
 الأسناد وأما مخرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام لم يسمع  
 قناره يكون في أوله وناره في انشائه وناره في آخره وهو  
 الأكثر لأن يقع بعطف جملة على جملة او بدخ مجرور في المتن  
 القضاية ومن بعدهم يروون من كلام النبي صلى الله عليه وآله  
 من غير فصل فهذا هو مخرج المتن ويدرك الادراج نورده  
 رواية مفصلة للفرد المخرج فما ادراج فيه والنسب  
 على ذلك من الروايات ومن بعض الأئمة المطبوعين او باستحالة  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب المخرج  
 كتابا في نفسه وزد عليه قدر ما ذكره من او أكثر والله الحمد  
 وان كانت الخالفة يتقدم او تأخير في الاسماء كمن







وهو كتاب  
منها وقد التزم الأئمة من النصارى في ذلك كالعلماوى  
والخطابى وابن عبد البر وغيرهم ثم الجمالية بالواو نحو  
أربع مائة أو صفاته وألوه

حاد بن السائب وكناه بعضهم بابا النصر وبعضهم بابا سعيد  
 وكناهه على أنه له اسمين أو على أن له لقب له قالوا  
 وبعضهم بابا غنام فصار يظن أن جماعة وهو واحد ولكن  
 حقيقة الأمر هي لا يعرف شيئا من ذلك والآخر الثاني أن الزاوي  
 قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه وقد مضى  
 فيه الوجدان وهو من زعمه الواحد ولو سمي في مجمع  
 والمثنى سفيان وغيرهما أو لا يسمي الزاوي اختصارا من  
 الزاوي عن كونه أخبر في فلان أو شيخا أو رجلا وبعضهم  
 فلان ويسند إليه المذهب أو روده من طريق آخر سمي وصنفوا  
 المبهات ولا يقبل حديث غيره فكيف عدلته وكذا لا يقبل خبره  
 من حديثه وهو متفق بالعمارة حيث قال



لو انهم لم يلقوا التعديل كان يقول الراوي عن اخيه في النسخ  
 لانه قد يكون ثقة عنده مجر وحاشا غيره وهذا على الاحتمال  
 في المسئلة ولهذا التمكن لم يقبل المسئل ولو اسلمه العدل  
 جاز يابيه لهذا الاحتمال بعينه وقبل يقبل شكك بالثقة  
 اذ الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما اجزا ذلك  
 في حق من يوثق فمذهبه وليهذا من مشايخنا علم الحديث والله  
 اعلم فان سمي الراوي وانقر راو واحد بالرواية عنده فهو محمول  
 العين كالمهم لان يوثقه غير من يوثق عنه على الاصح وكذا  
 يثقف عنه اذا كان متاهلا لذلك وان رجع عنه اثنان نصا  
 لم يوثق فهو محمول الحال وهو المستور وقد قبل رواية  
 جماعة بغير قيد ورواه الجمهور والتحقيق ان رواية السنن  
 ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا يقبلها  
 بل يقال هي موقوفه الى استانه حاله كما جزم به امام الحرمين  
 ونحو قول ابن الصلاح في جرحه بغير غير مفسر ثابت  
 وهو السبب التاسع من استباة الظن في الراوي وهو ان  
 يثق بمكفر كان يعتقد ما يستلزم الكفر او يفتق فالاول  
 لا يقبل ما جزم الجمهور وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل والتحقيق ان  
 لا يرد كل مكفر ببدعة لانه كل طائفة تدعي مخالفة ما  
 مستدعة وقد سألنا فتركها فيها فلو اخذ ذلك على الاطلاق  
 لاستلزم تكفير جميع الطوائف والعبدان الذين في رواية  
 من الكرام امنوا من الشيع معلقا من الدين بالضرورة  
 وكذا من اعتقد عكسه فانهم يكن بهذه الصفة وانهم في ذلك  
 ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله  
 والثاني وهو ان لا يقنع بدعته التكفير اصلا وقد خالفه بعض  
 في قبوله ورده فقبل برده مطلقا وهو بعيد واكثر ما على  
 به ان في الرواية عنده مرويا لا مره وثبوته يذكره وعلى هذا  
 فيبقى ان لا يروى عن من يثقف به شيء بشاركه غير مستدع وقيل  
 مطلقا الا ان يعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لم  
 يكن داعية الى بدعته لان تزيين بدعته قد يجعله في حيز  
 الروايات وتساويها على ما يقتضيه مذهبهم وهذا في الاحتمال  
 واغري ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول الداعية من غير  
 تفصيل ثم لاكثر على قبوله الداعية الا ان يروى ما يفتقر اليه  
 فيرد على المذهب المختار وبمرجع الحافظ ابو اسحاق ابن ابيهم

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به



والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به

والله اعلم بالصواب  
 وهو احد اركان الدين  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به  
 والدين لا يثبت الا به



ابن يعقوب الجوزجاني شيخ احمد اود والنسائي كتاب  
 معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم رابع عن الحق  
 اي التمس صادق الفهم فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من  
 حديثه ما لا يكون منكرا اذ لم يقو به بغيره انتهى وما قاله  
 متحدا لان العلة التي ابرز حديث الداعية التي واردة  
 فيما اذا كان ظاهرا ولم يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن دعيه  
 والله اعلم غم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن  
 والرد به من لم يرج جانبها بئس على جانب خطائه وهو على  
 قسمين ان كان لازما للراوى فجميع حاله فهو الشاذ على كل  
 بعض اهل الحديث او كان سوء الحفظ طاريا على الراوى ما لم يكن  
 اول ذهاب بصره ولا احتراق كسبه او عدمها بان كان يعتمد  
 فرجع الى حفظه فسا فهو المختلط والحكم فيه ان ما حدث به قبل  
 الاختلاط اذا تميز قبل ان لم يتميز توقف فيه وكذا في الشبهة  
 لا مفرق وانما يعرف ذلك باعتبار الاخذ بعينه ومتى نوع  
 النسق الحفظ بمعتبر كان يكون فوقه او مثله لا دونه وكذا  
 المختلط الذي لم يتميز والنسوي والسناد المرسول وكذا الذي  
 لم يعرف المخذ وفيه ما راجع اليه من الاذنه بل في بعض ذلك

[illegible]

اثنان عليهما قبل الاضطرار والافق متميز في نفسه  
 فالجميع اذا تميز عند التجدد عما حدث بعد الاضطرار  
 علي القار  
 اراد كونه الاضطرار والتميز والاشياء علي القار  
 فلاضافة الى الفصل علي القار  
 اربيع المتجلبية

واعلم قد اذ كان المسند المدعى على صفة المفعول  
يكون صفة الاسناد كما فعلت حيث خرجت بقوله  
الاسناد بجماع قوله صاعدهم الى كلف بان  
بقا صفة حديث المختلط والملاس وان كان على صفة اسم  
راود المرسل وراوى لم يحتاج قول احد شيوخهم  
الى كلف

بذلك باعتبار الجميع من المتابع والمتابع لأن كل واحد  
منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء فإذا  
جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم خرج أحد الطرفين  
من الاحتمالين المذكورين وذلك على أن الحديث مخطوط  
فارتفع من درجة التوقضا إلى درجة القبول والله أعلم ومع تفتأ  
إلى درجة القبول فهو مخطئ من رتبة الحديثه وربما توقف  
بعضهم على إطلاق اسم الحديث عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن حيث  
والرد ثم الاستناد وهو الطريق الموصلة إلى المتن والمتن غاية  
ما ينزه إلى الاستناد من الكلام وهو ما ينزه إلى المتن على الله تعالى  
وسلم وينقض لفظه لما نصرحنا وأحكامه أن النقول بذلك من شأن  
قوله عليه السلام أو من فعله أو من تقريره مثالا للمرفع عن القول  
نصريحنا أن يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو غيره قال كذا أو أخذ كذا أو أخذ كذا أو مثالا  
المرفع من الفصل نصريحنا أن يقول الصحابي رأيت رسول الله  
الله عليه وسلم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كذا أو رسول الله صلى الله

استاد ذلك القبط الذي هو الملقب بـ قار

هذا هو  
الذي لا يخفى  
منه

بسم الله الرحمن الرحيم



فاما ما بالرجال للاجتماع فيه فينزل على ان غنم عن النبي  
 عليه السلام قال الشافعي في صلوته على رص في الكسوف وكذا رافعة  
 عليه السلام رخصنا للمسلمين بالجماعة في صلوته

فمنه لان سلق الثوب والعقاب على الخير والشر لا ينهاه  
فيه دخل جملته بعد فيها فان ذلك انما يعلم العبد  
الافضل وانما هذه الاسماء فاضل القسم الاول وهو ان يتجلى  
السلام قال التلميذ لو ان القسم الثاني وهو يصفى من تجلى  
الكتب المتقدمة ورفع الاضراس عند الاسماء لتتجلى هو واضع  
الضجاء الذرهم في هذه الاسماء

وقيل في كلام الخطيبية اصطلاح خافض لاهل البصرة ومن الصيغ  
 المحذلة قول الضماني من السنة كذا فلاكثر على ان ذلك مرفوع  
 ونقل ابن عبد البر في الاتفاق قال واذا قاله اغير الضماني فكذلك  
 ما لم يصفها وما جها كسنة العربية ونقل الاتفاق نظرو

وقيل في كلام الخطيبية اصطلاح خافض لاهل البصرة ومن الصيغ  
 المحذلة قول الضماني من السنة كذا فلاكثر على ان ذلك مرفوع  
 ونقل ابن عبد البر في الاتفاق قال واذا قاله اغير الضماني فكذلك  
 ما لم يصفها وما جها كسنة العربية ونقل الاتفاق نظرو



١١٩  
فعلى الشافعي فاصل المسئلة قولان وذهب الى انه غير صحيح ابو  
بكر الصيرفي في الشافعية وابو بكر الرازي في الحنفية وابن حزم  
من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة منقولة بين النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وبين غيره ولجوابا بان احتمالا لارادة غيره  
صلى الله تعالى عليه وسلم بعيد وفرد ويخارى في صحيحه  
في حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته  
مع الخراج حين قال له ان كنت تريد السنة فتهجر الصلاة  
قال ابن شهاب فقلت لسالم افعله النبي عليه الصلاة والسلام فقال  
وهل يعنون بذلك الاستسنة فنقل سالم وهو واحد الفقهاء السبعة  
من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة  
انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك سنة النبي عليه  
الصلاة والسلام واتفق بعضهم ان كان مرفوعا لم يلقوا  
فيه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجابوا انهم تركوا  
الحرم بذلك تورعا وخياطا ومن هنا قول ابن قلابة  
عن انس من السنة اذا تزوج البكر على الفيتة اقام عندها  
سبعاء اخرجه في الصحيح قال ابو قلابة لو ثبت لقلت  
ان انشأ رفعه الى النبي عليه الصلاة والسلام او لو قلت لم

لم كذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن ابراهيم القيسري  
التي ذكرها الصحاح اول ومن ذلك قول الصحاح امرنا بكذا  
او نهينا عن كذا فالخلاص فيه كالحذف الذي قبله لان مطلق  
ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي وهو الرسول صلى الله  
وسلم وخالف ذلك طائفة من تكوا باحتمال ان يكون المراد  
كامل القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباد وجوب  
بان الاصل هو الاول وما عده محتمل للكثرة بالنسبة اليه من وجوه  
وايضا فمن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت لا يفهم عند امره  
الامر ثم واما قول من قال يحمل ان يلقن ما ليس بامر امر فلا  
اختصاص له بهذه المسئلة بل هو من كونه فيما لو صرح فقال  
امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا وهو حال الضعيف لان  
الصحابة عدل عارضا بالثبوت فلا يطلون ذلك الا بعد التحقيق  
وقد ذلك قوله كنا نفعل كذا فاحكم الرفع ايضا كما تقدم ومنه ذلك  
ان يحكم الصحابة على فعل من الافعال بانه طاعة لله ورسوله  
او معصية كقول عمار بن صام اليوم الذي يشك فيه فقد  
عصى بالقاسم صلى الله تعالى عليه وسلم فلهذا احكم الرفع ايضا  
لان الظاهر ان ذلك مما انفق عنه صلى الله تعالى عليه وسلم او نهى عنه



الاسناد الى الصحاح كذلك اي مثل ما تقدم من كون اللفظ  
 بفضح التصريح بانه المقول هو من فعل الصحاح او من قولهم  
 ولا يحيى قبيلنا فقدم على مظهره والتشبيه لا يترط فيه المشتات  
 من كل جهة ولما كان هذا المختصرا ملا لاجمع انواع علوم الحديث  
 استعملته في تعريف الصحاح من هو فقلت وهو من القائلين  
 صلى الله عليه وسلم مؤمنين ومات على الاسلام ولو تخطت  
 ردة في الاصح والمعاد بالقاء ما هو مسموع من الجاهل <sup>المتساهل</sup>  
 ووصول حديثي الى الاخر ولما كان كماله ونزله في رتبة <sup>هذه</sup>  
 الاخرى وكان ذلك بنفسه وبغيره والتعبير باللفظ او من  
 قول بعضهم الصحاح من راي النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابا ام  
 مكنوم ونحوه من العتيا وهم صحابة بلا تردد واللفظ في  
 هذا التعريف كالجنس وقولي مؤمننا كالفصل يخرج من حصل  
 له القاء المذكور لكن في حال الكونه كافرا وقولي به نصرا فاما  
 يخرج من لقبه مؤمننا لكن بغيره من الانبياء لكن يخرج من  
 لقبه مؤمننا بانه سبيقت ولم يترك البعثة اذ فيه نظرو  
 قولي ومات على الاسلام فصل ثالث يخرج من رتبة بعد ان  
 لقبه مؤمننا ومات على الردة كعبيد بن جراح وابي مخطي

في تعريف الصحاح  
 من هو فقلت وهو من القائلين

في تعريف الصحاح

وقولي ولو تخطت ردة اي بين لقبه له مؤمنين ومات على  
 موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام  
 في جوفه او بعد موته وسواء لقبه من ثانيا ام لا وقولي في  
 الاصح اشار الى الخلاف في المسئلة وبين ل علي بحاجته الاولى  
 قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتدوا في <sup>اليوم</sup> بي الكبر  
 الصديق فاسير افعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك ورتق  
 اخذه ولم يخلف احد عن ذكره في الصحاح ولا عن تخرجه احادهم  
 في المسانيد وغيره فاشبه بان احدهما لا خفاء في حجان  
 رتبته من لازم صلى الله عليه وسلم وقائل معه وقتل تحت  
 رايته على من لم يلازمه ولم يحضر معه مشهدا على من كلفه  
 يسيرا او ماشيا قليلا او راه على بعيدا وفي حال الطفولية  
 وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن ليس له منهم  
 سماع منه فحده من سبل حيث الرواية وهم مع ذلك  
 معدودون في الصحابة لما نالوا من شرف الزوية رضوان  
 الله عليهم اجمعين وثانيها يعرف كونه صحابيا بالتواتر  
 او الاستفاضة او بالشهرة او باخبار بعض الصحابة او  
 بعد ثقات التابعين او باخبارهم عن صحابي اذ كان



دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الخبر  
جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل  
ويحتاج الى تأمل او ينزه غايه الاستناد الى التابعي وهو من لقي  
الصحيح كذلك وهذا متعلق بالتقي وما ذكره معه الا بعد  
الايمان به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو  
المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة <sup>ومحبة</sup>  
السمع والتميز وتبين الصحاح والتابعين طبقة في  
الحاقهم باي القسمين وهم المختصرون الذين ادركوا  
الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعندهم  
ابن عبد البر في الصحابة وادعي عياض وغيره ان ابن عبد  
البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانهم افصح في خطبة كتابه  
بانهم انما اوردوا ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل  
القرن الاول والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين  
سواء عرفوا بالواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي عليه الصلوة  
كالنجاشي ولا ولكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فآدم فينبغي  
ان يثبت ان كان مؤمناً في حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في

الاسراء وهو من المؤمنين

الصحابة لم يحصلوا الرؤية من جانبهم الا في مكة فقدم  
ذكر من الاقسام الثلاثة وهو ما ينزه الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم غاية الاستناد هو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء بدينه  
متصل ام بالنفاذ الموقوف وهو ما ينزه الى الصحابة والتابعين  
المقطوع وهو ما ينزه الى التابعين وهو ما ينزه الى  
ومن دون التابعين من اتباع التابعين فمن بعدهم فبه اد  
في التسمية مثله انما ما ينزه الى التابعين في تسمية جميع ذلك  
بمقطوعا وان ثبت قلت موقوفاً على فلان فحصلت التفرقة  
في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع فالمقطوع من حيث  
كانت من المقطوع من مباحث كائني وقد اطلق بعضهم هذا  
في موضع هذا وبالعكس يجوز ان الاصطلاح ويقال لا يجوز  
ان الموقوف والمقطوع الاثر والمستند في قولنا اهل الحديث هنا  
حديث مسند وهو مرفوع صحابي يستظهره الاتصال بقوله  
مرفوع كالجس وقول صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي  
فانه مرفوع ومن دونه فانه مفضل او معلق وقولنا اهل النص  
يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد  
فيه حقيقة الاتصال بابي الاولى ويفهم من التقييد بالظهور



ان الانقطاع الحقيقى كنعنة المدلس والمعاصر الذى لم  
 يثبت لقيته لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لطابق الائمة  
 الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف وافق لقول  
 الحاكم المستدرا له المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا  
 شيخه عن شيخه متصلاً الى صحابى الى النبى صلى الله عليه وسلم  
 واما الخطيب في السند المتصل فعلى هذا الموقوف واجباً بسند  
 متصل يستعمله مسنداً لكن قال ان ذلك قد يأتى لكن  
 بقلة وابعاد بن عبد البر حيث قال السند المرفوع ولم يضر  
 للاسناد فانه يصدق على المرسى والمفضل والمنقطع اذا كان  
 المتن مرفوعاً ولا فالرب فان قل عدة ما عدة رجال السند  
 فاما ان ينزى الى النبى صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل  
 بالنسبة الى سنده فربما يبرر ذلك الحديث بعينه بعدد كثير  
 او ينزى الى امام من ائمة الحديث ذى صفة عليه كالحفظ او  
 الفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية  
 للترجيح كشعبه ومالك والثورى والشافعى والبخارى  
 ومسلم ونحوهم فالاول وهو ما ينزى الى النبى العلوى المطلق  
 فانه انفق ان يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى

والافسورة العلوية موجودة مما لم يكن موضوعاً  
 فهو كالعدم والثانى العلوى النسبى وهو ما ينقل العدد  
 فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى  
 شتاه كثير او قد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب  
 ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاشتغال بما هو لهم منه  
 واما كان العلوى مرغوباً فيه لكونه قريب الى الصحة وقد الخطأ  
 لانه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطأ جاز عليه فكما  
 كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز  
 وكما قلت قلت فان كان فى النزول نزوية ليست فى العلوى  
 كان يكون رجاله او ثوبه واخفظ او ثقته والاتصال  
 فيظهر فلا تردد فى ان النزول حينئذ اولى مما من ربح  
 النزول مطلقاً واحتج بان كثرة البحث تقتضى المشقة فيعلم  
 الاجرة ذلك ترجيحاً بما راجى عنى عما يتعلق بالتصحيح و  
 التضعيف وقبلى فى العلوى النسبى الموافقة وهى الوصل  
 الى شيخ احد المصنفين من غير طريقه الى الطريقة التى  
 فصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخارى عن قتيبة  
 عن مالك حديثاً فلور وبناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة



ثمانية ولوروي ناذك الحديث بعينه من طريق الى  
العباس السراج عن قتيبة مثلاً كان بيننا وبين قتيبة  
سبعة فقد حملت لنا الموافقة مع البخاري في نسخة  
بعينه مع علو الاسناد على الاسناد البدرج وقيده  
العلو النسبي البدرج هو الوصول الى شيخ شيخه كذلك  
كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخرى الى المعين  
عن مالك فيكون الفقيه فيه بدلا من قتيبة واكثر ما  
يعبروننا الموافقة والبدل اذا قارنا العلو والافاسم للموافقة  
والبدل واقع بدونه وقيده في النسبي المياواة وهي  
استواء عدد الاسناد من الراوي الى اخره اي الاسناد مع  
اسناد اصنافين كان يروي التمام لحدوثنا يقع  
بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه حد شرفا فيقع  
لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم حد شرفا فيقع  
التمام من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد  
المفاد وقيده الى علو النسبي ايضا لمصاحفة وهي الاستواء  
مع تليد ذلك المصاحفة الى الوجه المشرح ولا اوقعت مصاحفة لا

لأن العادة جرت في الغالب لمصاحفة بين سن ثلاثين وخمسين  
في هذه الصورة كانا لقينا التماسا فكانا صافنا وبقابل  
العلو باصناف المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو  
بقابل قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم ان العلو غير تابع  
للنزول فان تشارك الراوي من روى عنه في امر من الامور  
المتعلقة بالرواية مثل السن وفي اللقي وهو الاخذ عن  
المشايخ فهو النوع الذي يقال له رواية الاقران لانه حينئذ  
يكون راويا عن قريب وان روى كل منهما الى الفريقين على الاخر  
فهو المديح وهو اخص من الاول فكل مديح اقران وليس كل  
اقران مديحا وقد صنفنا لذلك في ذلك وصنفنا النوع  
الاصغر في الذي قبله واذني الشيخ عن تلميذه صدق ان  
كلاهما يروي عن الاخر قبل يستمي مديحا في بحث والظاهر  
لان من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدريج مأخوذ من ديباجة  
الوجه فيقتضي ان يكون ذلك سنويا من الجانبين فلا يحكي فيه  
هنا وان روى الراوي عن هود وانه في السن وفي اللقي وفي  
المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر ومنه اي ومن  
جملة هذا النوع وهو اخص من مطلقه رواية الآباء عن الابناء



والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحوه الك

وفي عكس كثيرة لانه هو الحادة المسلوكة الغالبة... وسند من رولة  
الحكومة الواو... عن ابيه عن ابيه  
وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتربط الناس  
عن جد...

من أزالهم وقد صنف الخطيب في رواية الألباء عن الألباء تصنيفا  
وافر جزءا لطيفا في رواية الصحابة عن التابعين وجميع

صالح الدين العلان من المناخرين مجلد اكبر في معرفة

روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقسمه

افساما منه ما بعد الفم في قوله عن جده على الراوى منه

ما يعود الضمير فيه على ابيه ويأتى ذلك وحققه وخرج في

كل ترجمة حديثاً من مروية وقد خفضت كتابه المذكور

وزدن علیہ تراجم کثیرہ جدا و اکثر ما وقع فیہ ما نسئلت

فبيد الرواية عن الالباء باربعة عشر بابا وان اشرك اشان

عن شيخ و تقدم موت احدهما على الآخر فهو السابق

واللاحق والنزاع فمنا غلب من ذلك ما بين الراويين

فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك الحافظ  
 لاجل الموت وزهدا

اليسل في شمع من البوعلى البرد انى احد مساجحه حدي

رواه عنه ومات على رأس خمسمائة كان شيخا

اصحاب السلفي بالسمع سبطا ابو القاسم عبد الرحمن

بن مکی و کانت وفاته سنه خمسین و ستمائنه و من قدیر

ذلك ان البخاري حدث عن يزيد بن ابي القباس السراج اشيا

في التاريخ وغيره وما من سنة وخمسين ومائتين و

ما بين واحد من حدث عن التبرج بالسمع أبو الحسين

الحفاد ومان سنه نك ونسعين وثمانين وثمانين  
 الف وثمانين وثمانين وثمانين

[illegible]

ويعيش بعد النسخ المندرج في الطبري في

مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق وان روى

لرأوى عن اثنين متفقين الاسم ومع اسم الاب ومع

سم الجد ومع النسبه ولم يتميزا بما يخص كلا منهما فان

كانا ثقتين لم يضر ومزدا لك ما وقع في البخاري في رواقه

عن احمد غير منسوب عن ابن وهب فانه اما احمد بن صالح

واحد ابن عيسى وعن محمد بن محمد بن منصور عن اهل العراق فانه

ما محمد بن سلام و محمد بن يحيى الذملي وقد استوثقت

لك في مقدمة شرح البخاري ومن اراد ذلك ضابطا

1890



كتابنا بما نزيه احدهما عن الآخر فيما يخصه اي  
 الراوي <sup>بما</sup> احدهما بين الماهل ومضى لم يثبت  
 ذلك او كان مختصا بهما معا فاشكاله شديد فيرجع  
 فيه الى القرائن والظن الغالب ان روى عن شيخ حديثنا  
 في الحديث مروي به فان كان جزءا كان بقوله كذب على  
 او ما رويت هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك ردة  
 ذلك الخبر لكذب واحد منهم لا بعينه ولا يكون ذلك  
 قادحا في واحد منهما للتعارض او كان محمدا احتمالا  
 كان بقوله ما اذكر هذا ولا اعرفه قبل ذلك الحديث في  
 الاصح لان ذلك يحمل على نسب الشيخ وقبل لا يقبل لان  
 الفرع يتبع الاصل في اثبات الحديث بحيث اذا ثبت  
 الاصل الحديث ثبت رواية الفرع ولذلك ينبغي ان يكون  
 فرعا عليه ونوعا له في التحقق وهذا متعقب فان عدالة  
 الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الاصل لابن ابي العتيق والثبت  
 مقدم على الثاني واما قياس ذلك بالشهادة فف  
 لان شهادته لا تسمع مع القدر على شهادة الاصل  
 بخلاف الرواية فافتروا وفيه اي في هذا صنف الدار

الدارقطني كتابه من حديث ونسب وفيه ما يدل على  
 تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثا  
 باحاديث فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا يمتنعون  
 هم على الرواية عنهم صاروا بروايتهم عن الذي رواها عنهم  
 عن انفسهم كحديث سرييل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي  
 هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز  
 بن محمد الدارقطني حديثه ربيعة بن ابي عبد الرحمن  
 عن سرييل قال فلقيت سرييلا فسالته عنه فلم يعرفه  
 فقلت ان ربيعة حديثه عنك بكرا فكان سرييل  
 ذلك بقوله حديثه ربيعة عني ان حديثه عن ابيه و  
 نظائره كثيرة وان اتفق الرواية في اسناد من لا ساند  
 في صنيع الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او  
 حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ  
 او غيرهما من الحال القولية كسمعت فلانا يقول لشيء  
 بالله لقد حدثني فلان الى اخره او الفعلية كقوله خلنا  
 على فلان فاطمن انما الى اخره والقولية والفعلية معا  
 كقوله حدثني فلان وهو اخذ بلحيته قال بالقدح الى اخره







١٣٥  
جمع جم منهم البخاري وحكاة في أوائل صحيحة عن جماعة  
من الأئمة <sup>إني</sup> التسماع من لفظ الشيخ والقرآن عليه  
يعني في الصحة والفقرة سواء والله أعلم والآن من حيث  
اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الأخبار والآتي  
عرفنا المتأخرين فهو الإجازة كعن لائها في عرف المتأخرين  
للإجازة وعنقته المعاصر محمولة على التسماع بخلاف  
غير المعاصر فإنها تكون مرسله أو منقطعة وشرط  
حملها على التسماع ثبوت المعاصرة الآمن المدلس  
فإنها ليست محمولة على التسماع وقبل بشرط في حمل  
عنقته المعاصر على التسماع ثبوت لفظها أي الشيخ  
والرأى عنه ولو مرة واحدة يحصل الآمن من باقي متغيره  
عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار تبعاً لعليل المدلس  
والبخاري وغيرهما من النقاد واطلقوا المشافهة  
في الإجازة المتلفظ بها بخوار وكذا الدكائية في الإجازة  
المكتوبة وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين  
بخلاف المتقدمين فإنهم إنما يطلقونها فيما كتب به الشيخ  
من الحديث إلى الطالب سواء أذن له في روايته أم لا وإنما إذا

إذا كتب إليه بالإجازة فقط واشتراط في صحة الرواية  
بالمناولة اقترانها بالأذن بالرواية وهي إذا حصل  
هذا الشرط ارفع أنواع الإجازة لما فيها من التعيين  
والشخص وصورتها أن يدفع الشيخ أصله وما قام  
إلى الطالب أو يحضر الطالب صل الشيخ ويقول له  
في صورتين هذا روايتي عن فلان فأروه عني وشرطها  
أيضاً أن يمكنه من إماتة التملك وإما بالعارية لينقل  
منه ويقابل عليه والآن ناوله واسترد في الحال فلا  
يتمكن لها زيادة مزية على الإجازة المعتد بها بحجته  
الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كيفية روايته  
له وإذا خلت المناولة عن الأذن لم يعتبر بها عند الجمهور  
وحيث من اعتبرها إلى أن سألته إياه تقوم مقام روايته  
إليه بالكتاب من لدن يلد وقد ذهب إلى صحة الرواية  
بالكتابة المجرعة جماعة من الأئمة ولولم يعتبر ذلك بالأذن  
بالرواية كانتهم اتفوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر في فرق قوي بين  
مناولة الشيخ الكتابين للطلاب وبين إرساله إليهم الكتاب  
من غير ذلك الآخر إذا خلا كل منهما عن الأذن وكذا اشترطوا



الاذن في الوجدادة ومجان يحن بخط يعرف كاتبه فيقول  
 وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاقا خبر في خبر  
 ذلك الا اذا كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق  
 قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهو ان  
 يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله  
 فقد قال قوم من الائمة المتقدمة يجوز له ان يروي  
 تلك الاصول عنه بخرجة هذه الوصية وفي ذلك الجمهور  
 الا اذا كان له اجازة وكذا اشترطوا الاذن بالرواية  
 في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ حد الطلبة بانني  
 اروي الكتاب لفلان عن فلان فان كان له منه اجازة  
 والا فلا عبرة بذلك كالاجازة العامة في المجازلة  
 لاني المجازية كان يقول اجزت لجميع المسلمين ولين  
 ادرك حيوي ولاهل الاقليم الفلاني ولاهل البلد  
 الفلانية وهو قريب الى الصحة لقرب الانحصار وكذا  
 كذا الاجازة للجمهور كان يكون بهما او بهما وكذا  
 الاجازة للمعدوم كان يقول اجزت لمن سبيل فلان  
 وقد قيل ان عطفه على وجوده كان يقول اجزت

اجزت لك ولمن سبيلك والا فرب عدم الصحة  
 ايضا وكذلك الاجازة لموجود او معدوم علق بشرط  
 مشية الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان واجزت  
 لمن شاء فلان لان يقول اجزت لك ان شئت وهذا  
 على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك  
 سوى الجمهور المبينين المراد منه الخطي وحكاية عن جماعة  
 من مشايخنا واستعمل الاجازة للمعدوم من القديما ابو  
 بكر بن ابي داود وابو عبد الله بن مندة واستعمل المتعلقة  
 منهم ايضا ابو بكر بن الخيمه وروى بالاجازة العامة  
 جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورثهم على حروف  
 المعجم لكثرة هم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير  
 مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة تختلف في صحتها  
 اخلافا فاقوا عند القديما وان كان العمل استقر على  
 اعتبارها عند المتأخرين فهي دون التسماع بالاتفاق  
 فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد  
 ضعفا لكثرتها في الجملة خبير من ايراد الحديث بمقتضى العلم  
 والها انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثم الرواية



اسماؤه واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم  
 سواء اتفق في ذلك لثان منهم لم اكثر وكذلك اذا اتفق  
 الاثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي  
 يقال له المتفق والمفروق وفائدة معرفته خشية  
 ان يظن الشخص شخصا واحدا وقد صنف فيه  
 الخطيب كتابا حافلا وقد خصته وزدت عليه  
 شيئا كثيرا وهذا عكس ما تقدم من النوع المستعمل  
 لانه يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت  
 الاسماء خطأ واختلف نطقا سواء كان مرجع  
 الاختلاف النقطام المشكل فهو المؤلف والمختلف  
 ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني  
 اشد النحيف ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم  
 بانه شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه  
 ولا بعد وقد صنف فيها ابو احمد العكري لكتبه  
 اضافة الى كتاب النحيف له ثم افرد به بالتأليف  
 عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشبه  
 الاسماء وكتابا في مشبه النسبة وجمع شجرة الدار

ان يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه

فطى كتابا في ذلك حافلا ثم جمع الخطيب ذبلا ثم  
 جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال  
 عليهم في كتاب اخر جمع فيه اوها مهمهم وبينها وكتاب  
 من اجمع ما جمع في ذلك وهو عند كل محدث بعد  
 وقد استدر عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته او يجد  
 بعد في مجلد ضخم ثم ذبل عليه منصور بن سليم  
 بفتح التين بجلد الطيف او كذلك ابو حامد بن الفراء  
 وجمع الذهب في كتاب مختصر جدا اعتمد فيه على  
 الضبط بالضم فكثرت فيه الغلط والتصحيف المبين  
 لموضوع الكتاب قد مر الله تعالى بتوضيحه في كتاب  
 سميت تبصير المنتبه بتحرير المشبه وهو مجلد واحد  
 فضبطنه بالحروف على الطريقة وزدت عليه شيئا  
 كثيرا فاما اهله ولم يفهم عليه والله الحمد على ذلك  
 وان اتفق الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الالباء  
 نطقا مع ابتلا فها خطا محمد بن عفيف بفتح العين  
 ومحمد بن عفيف بضمها الاولى يشارى والثاني فرجات  
 وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة او بالعكس كان



١٤١  
تختلف الاسماء نطقاً وتختلف خطاً وتتفق الابداء  
خطاً ونطقاً كشخ بن نعمان وسرخ بن نعمان الاول  
بالثين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن  
علي والثاني بالثين المهملة والجيم وهو شيوخ  
البخاري فهو النوع الذي يقال له المشابه وكذا ان  
وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الاب  
والاختلاف في النسبة وقد صنف في الخطيب كتاباً  
جليلاً سماه تلخيص المشابه ثم ذيل هو عليه ايضا  
بما فانه اولاً وهو كنز الفائدة وبتركيبه ومما  
قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتبا  
في الاسم واسم الاب مثلاً الا في حرف واحد  
فاكثر من احدهما او منهما وهو على قسمين اما بان  
يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف  
ثابتة في الجزئين او يكون الاختلاف بالتغيير  
مع نقصاً بعض الاسماء عن بعض فن امثلة  
الاول محمد بن سنان بكسر الهمزة ونونين  
بينهما الف وهم جماعة منهم العوفي يفتح العين و

والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار  
يفتح المهملة وتشد بباء التخانية وبعد الف  
راء وهذا ايضا جماعة منهم اليماشي شيخ عمر بن ابي  
ومنهم محمد بن حنين بضم المهملة ونونين الاولى  
مفتوحة بينهما باء تخانية تابعي يروي عن ابن  
عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها سوحه  
واخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور  
ايضاً وذلك معروف بن واصل كوفي مشهور ومطرف  
بن واصل الطائي بذلك العين شيخ اخر يروي عنه  
ابو حذيفة النهدي ومنه ايضا احمد بن الحسين  
صاحب ابراهيم بن سعد واخرون واحمد بن الحسين  
مثله لكن بدل الهمزة تخانية وهو شيخ بخاري  
يروي عنه عبد الله بن محمد البجلي كوفي ومن ذلك  
ايضاً حفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة  
مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى  
الكوفي الاول بالحاء المهملة والقاف بعدها صاد مثله  
والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء



١٢٣  
ومن امثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم في القضا  
صاحب الاذان واسم جده عبد ربه وروى حديث  
الوضوء واسم جده عاصم وعما انصار زياد وعبد الله  
بن يزيد بزيادة باد في اول اسم الاب والزاي مكسورة  
وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطي يكتفي ابا  
موسى وحديثه في الصحابة الفاري له ذكر في  
حديث عابشة رضي الله عنها وقد روى بعضهم انه  
الخطي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وجماعة  
وعبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم ونشد بالياء  
تابعي معروف بروى عن علي ويحصل الاتفاق في الخط  
والتنطق لكن يحصل الاختلاف والاستنباه بالتقدم  
والتاخير اما في الاسمين جملة او نحو ذلك كان يقع القديم  
والتاخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة  
اليها يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد ويزيد  
ابن الاسود وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد  
وبزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار  
وايوب بن يسار الاول مدني مشهور ليس بالقوي

بالقوى والاخر مجهول خاتمة ومن المهم عند المحققين  
معرفة طبقات الرواة وفائدة الاسن من داخل  
المشبهين وامكان الاطلاع على تعيين المدلس والوثوق  
على حقيقة المراد من العتقة والطبقة في اصطلاحهم  
عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص  
الواحد من طبقتين باعتبارين كاسن ابن مالك فاته  
من حيث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم  
بعد في طبقة العشرة ومن حيث صغر السن بعد  
في طبقة من بعدهم فنظر الى الصحابة باعتبار القسمة  
جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن خيكان وغيره ومن  
نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام وشهرو  
المشاهدة القاضية جعلهم طبقات والذالك جرح  
صاحب الطبقات ابو عبد الله بن سعد البغدادي وكتابه  
اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة  
وهو التابعون من نظر اليهم باعتبار الاختلاف عن بعض  
الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن خيكان  
ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد



من سعد وكل منهما وجه ومن المهم ايضا معرفة  
 مواليدهم ووفياتهم لان معرفة ما يحصل لاسم من  
 المدعى الفناء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن  
 المهم ايضا معرفة بلادهم واطرافهم وفائدة الامن من  
 تداخل الاسمين اذا انفقا لكن اختلفا بالنسبة ومن  
 المهم ايضا معرفة احوالهم بعد بلا وتخرجها وجماله لان  
 الراوي انما ان يعرف عدلته او يعرف فسقه ولا يعرف فيه  
 شيء من ذلك ومن ثم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب  
 الجرح والتعديل لانهم قد يخرجون الشخص بما لا يستلزم  
 رد حديثه كله وقد يتناهبنا ذلك فيما مضى وحصرها  
 في عشرة ونقدم شرحها مفصلا والفرغ من هذا ذكر الالفاظ  
 الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب سوءها  
 الوصف بما دل على المبالغة فيه واصرح ذلك التعبير  
 بافعال كاذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع  
 او هو كين الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع  
 او كذاب لانها وان كان فيها نفع مبالغة لكن كذا  
 التي قبلها واسهلها اي الالفاظ الدالة على الجرح

على الجرح قولهم فلان لبي وسبى الحفظ وفيه ادنى  
 مقال وبين سوء الجرح واسهل مراتب لا تخفى  
 فقولهم متروك وسافط وافاحش الغلط او منكر  
 الحديث اشد من قولهم ضعيف وليس بالقوي وفيه  
 مقال ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل وافرغها  
 الوصف ايضا بما دل على المبالغة فيه واصرح ذلك  
 التعبير بافعال كالوثق الناس او ثبت الناس واليه  
 المنتهى في التثبت ثم ما ناكذ بصفة من الصفات  
 الدالة على التعديل او صفتين كثرة ثقة او ثبت  
 ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك وادنا  
 ما اشعر بالقرب من اسهل الجرح كشخ وبيروى حديثه  
 ويعتبر به ونحو ذلك وبين ذلك مراتب لا تخفى  
 هذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتكلم  
 الفائدة فاقول ان قبيل التركيبة من عارف باسبابها  
 لامن غير عارف لئلا يركب بجرح ما ينظم له ابتداء  
 من غير ممارسة واختبار ولو كانت التركيبة صادقة  
 من ترك واحد على الاصح خلافا لمن شرط انها



لا بد من التثبت من مراتب الجرح والتعديل فان  
 من غير عارف لئلا يركب بجرح ما ينظم له ابتداء



لا تقبل الا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الامح  
 ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة الحكم  
 فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند  
 الحاكم فافترقا ولو قبل بفضل بين ما اذا كانت التزكية  
 في الراوي مستندة من المزكي الى جهة ادمه او الى الفعل  
 عن غيره لكان منجها لانه ان كان الاول فلا يشترط  
 العدد اذ اصل الالة ح يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني  
 فيجري فيه الخلاف وتبين انه ايضا لا يشترط العدد  
 لان اصل الفعل لا يشترط فيه العدد فكذلك ما تفرع  
 عنه والله اعلم ويغني عن الاقبل الجرح والتعديل الا من  
 عدل منبسط فلا يقبل جرح من افسط فيه مخرج بما  
 لا يقتضي رد حديثه كالانقبيل تزكية من اخذ بمخرج  
 الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل  
 الاستنفاء التام في نقد الرجال يجتمع اثنان من علماء  
 هذا الشأن فط على وثيق ضعيف ولا على ضعيف  
 ثقة انتهى وهذا كان مذهب النسائي لا يترك  
 حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ولا يجتمع المنكلم

في تزكية غيره  
 لا تقبل الا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الامح  
 ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة الحكم  
 فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند  
 الحاكم فافترقا ولو قبل بفضل بين ما اذا كانت التزكية  
 في الراوي مستندة من المزكي الى جهة ادمه او الى الفعل  
 عن غيره لكان منجها لانه ان كان الاول فلا يشترط  
 العدد اذ اصل الالة ح يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني  
 فيجري فيه الخلاف وتبين انه ايضا لا يشترط العدد  
 لان اصل الفعل لا يشترط فيه العدد فكذلك ما تفرع  
 عنه والله اعلم ويغني عن الاقبل الجرح والتعديل الا من  
 عدل منبسط فلا يقبل جرح من افسط فيه مخرج بما  
 لا يقتضي رد حديثه كالانقبيل تزكية من اخذ بمخرج  
 الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل  
 الاستنفاء التام في نقد الرجال يجتمع اثنان من علماء  
 هذا الشأن فط على وثيق ضعيف ولا على ضعيف  
 ثقة انتهى وهذا كان مذهب النسائي لا يترك  
 حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه ولا يجتمع المنكلم

وحاصل الفرقان تزكية الحاكم بطلان تزكية الشاهد  
 وان كان ظاهرا بعد في الاخير دون الاول فماتل

المنكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل  
 فانه ان عدل بغير ثبوت كان كالثبت حكما ليس  
 بثابت فتخشى عليه ان يدخل في زمرة من روى  
 حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغير تحرز  
 اقدم على الطعن في مسلم برئ من ذلك ووسمه  
 بمسئم سؤيقى عليه عاره ابداء الاقا ندخل في هذا  
 نارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام المنقذين  
 سالم من هذا غلبا ونارة من المخالفة في العفا بدو  
 موجود كثيرا فندبما واحد يشا ولا ينبغي اطلاق الجرح  
 بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المستدعة و  
 الجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن  
 محله ان صدر مبينا من عارف باسبابه لانه ان كان غير  
 مفسر لم يفرح فيمن ثبت عدله وان صدر من غير  
 عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المخرج عن  
 تعديل قبل الجرح فيه مجالا غير مبين السبب اذا صد  
 من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو  
 في حيز المجهول واعمال قول المخرج او من افسطه

مفسر لم يفرح فيمن ثبت عدله وان صدر من غير  
 عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المخرج عن  
 تعديل قبل الجرح فيه مجالا غير مبين السبب اذا صد  
 من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو  
 في حيز المجهول واعمال قول المخرج او من افسطه



١٤٩  
وما إلى ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه فصل  
ومن المهم في هذا الفن معرفة كني المستبين فمن  
باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات  
مكفي لتلا بطن أنه آخر ومعرفة اسم المكين  
وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه كنية  
قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهم كثير ومعرفة  
من كثرت كناه كابن جريح له كنيستان أبو الوليد  
أبو خالد أو كثرت نعوته والقباه ومعرفة من  
وافقت كنيته اسم أبيه كابي اسحق إبراهيم بن اسحق  
المدني أحد أتباع التابعين وفائدة معرفته نفي  
الغلط عن نسبة إلى أبيه فقالنا ابن اسحق فنسب  
إلى النصف وان الضم اليه اسحق وبالعكس كاسحق  
بن أبي اسحق السبيعي وافقت كنيته كنية روجه  
كابي أيوب الأنصاري وأبو أيوب صحابيا مشهورا  
أو وافق اسم شيخه اسم أبيه كالربيع ابن أنس عن أنس  
هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه  
كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد بن

أبوه وليس أنس شيخ الربيع والد بل أبوه بكرى و  
شيخه أنصاري وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور  
وليس الربيع المذكور من أولاده ومعرفة من نسب  
غير أبيه كالمقداد بن أسود نسب إلى الأسود الزهري  
لكونه نبيا وأما هو المقداد بن عمرو وأبو أمه كابي  
عليه هو اسم عيل بن إبراهيم بن مفسم أحد الثقات  
وعليه اسم أمه اشتهر بها وكان لا يحب أن يقال له  
ابن عليه ولهذا كان الشافعي يقول أخبرنا اسمعيل  
الذي يقال له ابن عليه أو نسب غير ما يسبق إلى  
الفهم كالحذاء ظاهر أنه منسوب إلى صناعتها  
أو بيعها وليس كذلك وأما كان بجاء السهم فنسب  
إليهم وكسليمان التيمي لم يكن من بني التيم ولكن  
نزل فيهم وكذا من نسب إلى جده فلا يؤمن من النبأ  
بمن وافق اسمه اسم واسم أبيه اسم الجد المذكور  
ومعرفة من انفق اسمه اسم أبيه وجده كالحسن  
بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب قد يقع  
أكثر من ذلك وهو من فروع السلسل ويتفق الآم



واسم الاب مع اسم واسم الاب فصاعدا كالي  
 اليمن الكندي وهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن  
 بن زيد بن الحسن وانفق اسم الراوي واسم شجته  
 وشيخ شجته فصاعدا كعماد بن عمران عن عمران  
 الاول يعرف بالقصير والثاني ابو رجاء العطار  
 والثالث ابن حصين الصفي او كسلما عن سليمان  
 عن سليمان الاول ابن احمد بن ابوب الطيراني والثاني  
 ابن احمد الواسطي والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي  
 المعروف بابن بنت شرجيل وقد يقع ذلك للراوي  
 وشيخه معا كابي العلاء الهذلي العطار المشهور  
 بالرواية عن ابي علي الاصبهاني الخزاز وكل منهما  
 الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد  
 فانقفا في ذلك وافترا في الكنية والنسبة الى البلد  
 والصناعة وصنف فيه ابو موسى المديني جزءا  
 حافلا ومعرفة من انفق اسم شجته والراوي عنه و  
 هو نوع لطيف لم ينضج له وفائدة رفع اليه  
 عن يظن ان فيه تكرارا وانقلابا في امثلة البخاري

البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخ مسلم  
 بن ابراهيم الفراء بن ابي بصير والراوي عنه مسلم بن حجاج  
 القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لعبد  
 بن حميد البزار وروى عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم  
 الحجاج في صحيحه حديثا بهذه الترجمة بعينها و  
 منها بجي نيا كنير روى عن هشام وروى عنه هشام  
 فشيخه هشام بن عروة وهو من اقرانه والراوي  
 هشام بن ابي عبد الله الدستواني ومنها ابن جريح روى  
 عن هشام وروى عنه هشام قالا على ابن عروة والاذني  
 ابن يوسف الصنعاني ومنها الحكم بن عيينة روى عن ابن  
 ابي ليلى وروى عنه ابن ابي ليلى قالا على عبد الرحمن والاذني  
 محمد بن عبد الرحمن المذكور وامثله كثيرة ومن المهم  
 في هذا الفن معرفة الاسماء المجردة وقد جمعها  
 جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن سعد  
 في الطبقات وابن ابي خيثمة والبخاري في تاريخهما  
 وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ومنهم من افرده  
 النفاة كالعجلي وابن حبان وابن شاهين ومنهم من



المجروحين كابن عدي وابن حبان ايضا ومنهم من  
 تفيد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابن نصر الكلابي  
 ورجال مسلم الابن بكر بن منبج ورجال المعالي  
 الفضل بن طاهر ورجال داود لابن علي الجبتي وكذا  
 رجال الترمذي ورجال النسائي لجماعة من المغاربة  
 ورجال السنة الصميمين وابو داود والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتابه  
 الكمال ثم هذبه المزني في تهذيب الكمال وقد خصه  
 وزيدت عليه اشياء كثيرة وسببه تهذيب التهذيب  
 وجاء مع ما اشتمل عليه من الزيادات قدر ثلث الاسر  
 ومن المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة وقد صنف  
 فيها الحافظ ابوبكر احيد بن هرون البردنجي قد ذكر شيئا كثيرا  
 تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله صفدي بن  
 احد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل سينا  
 مهملة وسكون الغين المعجمة بعد هاء المهملة  
 ثم بيا كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب وليس هو  
 فرد في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صفدي الكوفي

ابن عدي

ابن معين وقرينه وبين الذي قبله وضعفه في  
 تاريخ العقبلي صفدي بن عبد الله بروي عن قتادة  
 قال العقبلي حديثه غير محفوظ انتهى واظنه هو الذي  
 ذكره ابن حاتم واما كون العقبلي ذكره في الضعفاء  
 فاعلم هو الحديث الذي ذكره وليس الافة منه بل هو  
 من الراوي عن عتبة ابن عبد الرحمن والله اعلم ومن ذلك  
 سند بالمهملة والنون بوزن جعفر وهو مولى  
 زبناج الجذامي له حجة ورواية والمشهور انه  
 يكنى ابا عبد الله وهو اسم فرم بسم به غيره فيما  
 نقله لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن  
 مندة سند ابوالاسود وروي له حديثا وتعقب  
 عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر  
 الحديث المشهور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة  
 الذين نزلوا مصر في ترجمة سند مولى زبناج وقد حُرِّث  
 ذلك في كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكشي المجردة  
 واللقاب وهي نارة تكون بلفظ الاسم ونارة بلفظ  
 الكنية ونقع بسبب عاينه او حرفة وكذا الانساب

معرفة



وهي تارة تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة  
 الى المتأخرين وتارة الى الاوطان وهذا في المتأخرين اكثر  
 بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون  
 بلادا او مضافا او سميكا او مجاورة وتقع الى الصنائع  
 كالحياطة والحرف كالبراز ويقع فيه الاتفاق و  
 الاشتباه كالاسماء وقد تقع الانساب الغالب الخا  
 مخلد القطواني كان كوفيا ويلقب القطواني وكان  
 بغضب منها ومن المهتم ايضا معرفة استاذ ذلك  
 اى اللفاظ النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها و  
 معرفة الموالى من اعلى الشغل بالرق وبالحلف وبك  
 لان كل ذلك يطلق عليه سؤى لا يعرف بميز ذلك  
 بالنسبة عليه ومعرفة الاخوة والاحوات وقد  
 صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومن المهتم معرفة  
 ادب الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النية  
 والنظم من اغراض الدنيا وتحسين الخلق  
 وينفرد الشيخ بان يسمع اذا اخبر اليه ولا يحدث  
 ببلده فيه اولى منه بل يرشد اليه ولا يترك اسماع تنية

حلو من غير  
 عنده او بالمولانا  
 الموالا

بنية فاسدة وان ينظر ويجلس بوقار ولا يحدث  
 قائما ولا سجدا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك  
 وان يمسك عن الحديث اذا خشي التغير او التسيا  
 لمضرا وهم واذا اتخذ مجلس الاملاء ان يكون له  
 مستمل يقظ وينفرد الطالب بان يوفر الشيخ ولا  
 يضره ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع الاستفادة  
 لحياء او تكبر ويكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتفصيل  
 والضبط ويذكر محفوظه ليس في ذهنه ومن المهتم  
 ايضا معرفة سن التخل والاداء ولا مع اعتبار سن  
 التخل بالتميز هذا في السماع وقد جرت عادة  
 المحدثين باحضارهم الاطفال بحال الحديث و  
 يكون لهم انهم حضروا لا بد في مثل ذلك من اجازة السمع  
 والاصح في سن الطالب بنقله من اهل ذلك ويصح  
 تخل الكافر ايضا اذا اه بعد اسلامه وكذا الفاسق  
 من باب الاولى اذا اه بعد توبته وثبوت عدالته  
 واقما الاداء فقد تقدم الاختصاص له بزمن معين  
 بل يقيد بالاختياج والناهل لذلك وهو مختلف









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لم يزل عالما فديرا **و** صلى الله على سيدنا  
 محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيرا ونذيرا **و** على  
 اله واصحابه وسلم فسلما كثيرا **اما بعد** فان التصانيف  
 في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت ووسطت واقصرت  
 فساكن بعض الاخوان ان الحصر له المهم من ذلك فاجبته الى  
 سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك فاقول الخبر اما ان  
 يكون له طرف بلا حصر عدد معين او مع حصر بما فوق الاشياء  
 او بهما او بواحد **فالأول** المتواتر للمفيد للعلم باليقين **والثاني**  
 المشهور وهو المستفيض على راي **والثالث** العزيز  
 وليس شرط التصحيح خلافا لمن زعمه **والرابع** الغريب  
 وكلها سوى الاول الحاد وفيها المقبول والمردود لتوقف العلم  
 بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وقد يقع فيها  
 ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار **ثم الغريبة** اما ان  
 تكون في اصل السند ولا فالاول الفرع المطلق والثاني الفرع  
 النسبي ويقبل اطلاق الفرعية عليه **وخبير الاحاد** يقبل عند

نام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته  
 وتتفاوت رتبة متفاوت هذه الاوصاف ومن ثمة قدم صحيح  
 البخاري ثم مسلم ثم ما وافقه شرطهما فان خفا الضبط فالحسن  
 لذاته وبكثرة طرقه يصحح فان جمعا فلتردد في النافذ حيث يحصل  
 منه التفرقة والافعال اعتبارا سنادين وزيادة روايتهما مقبولة  
 ما لم تقع منافاة لرواية من هو اوثق فان خولف بارجح منه  
 فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ وان وقعت مع الشكف  
 فالراجح المعروف ومقابله المنكر والفرد النسبي ان وافقه غيره  
 فتابع وان وجد من يشبهه فهو الشاهد وان تتبع الطرق  
 لذلك هو الاعتبار **ثم المقبول** ان لم ينعارضه فهو المحكم **والمردود**  
 بمثله فان امكن الجمع فهو المستمي بخلاف الحديث وان لم يمكن  
 فان عرف التاريخ وثبت التأخر به فهو الناسخ والاخر المنسوخ  
 والا فالترجيح **ثم التوقف** ثم المراد واما بسقط او طعن والسقط  
 اما ان يكون من مبني السند او من اخره بعد التابيع وغير ذلك  
**فالاول** المعلق والثاني المرسل والثالث ان كان باثنين فصاعدا  
 بالتوالي فالمعطل والا فالمنقطع **ثم السقط** قد يكون واضحا  
 او خفيا فالاول يدرك بعدم التلاقي ومن ثمة احتيج الى التاميم



والثاني المدلس ويرد بصيغة تخمّل التي كعن وقال وكذا  
 المرسل الحق من معاصر ثم الطعن اما ان يكون كذا بل لا ريب  
 او مهمته بذلك او فحش غلطه او غفلته او فسقه او عده  
 او جهالة او مخافتة او بدعته او سوء حفظه فالاول  
 الموضوع والثاني المنزوك والثالث المنكر على راي وكذا الرابع  
 والخامس ثم الوهم ان اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق  
 فالمعطل ثم المخالفة ان كانت بتغيير الشاهد في الاسناد  
 او بدخ موقوف غير مرفوع قد دمج المتن او بتقديم وثاخير فالمتلو  
 او زيادة او قلة في متصل الاسانيد وابداله ولا مرجح  
 فالمتطرق قد يقع الابدال عند امتحان او بتغيير حرف واحد  
 بالنقط فالمصحف او بالشكل فالخرف ولا يجوز تعدد تغيير المتن  
 بالنقص ولا ابدال المراد فالاعمال بما يجعل المعاني خفي المعنى  
 احتجج المصنف في شرح الغريب ببيان المشكل ثم الجمال  
 سببها ان الراوي قد نكث نعوته في ذكر تغيير المتن لغيره وصنفه  
 فيس الموضح وقد تكون مقلدا وقد صنفوا فيه الوجدان ولو سمي  
 الراوي باليسمي اخصا وصنفوا فيه المبهما ولا يقبل المبهم ولا  
 بلفظ التعديل على الاصح وان سمي الراوي انفراد واحد فجهول

العين او شان فصاعدا وروى في جهول الحال هو المستور ثم البينة  
 اما بمكر او بفسق فالاول لا يقبل صاحبها بالجهول والثاني يقبل ان كان  
 داعية الى بدعة في الاصح الان بروى بقوى بدعة فيرد على المخالف  
 وبصرح الجوزجاني شيخ الشافعي ثم سوء الحفظ ان كان لازما فالكفا  
 على راي بعض اوطار بابا فالتحفظ وممن يرفع السني الحفظ بمعتبر وكذا  
 المختلط والمستور والمرسل والمدلس صاحبهم حسنا لا لانه بل  
 بالمجموع ثم الاسناد اما ان ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم تعريفا  
 او حكما من قوله او فعله او تقريره او الى الصحابة كذلك وهو من لقي النبي  
 صلى الله عليه وسلم مؤنابه ومات على الاسلام ولو خالف مرة  
 في الاصح والى التابعي وهو من لقي الصحابة كذلك فالاول المرفوع والثاني  
 الموقوف والثالث المقطوع ومن دون التابعي فيه مثله ويقال  
 للاخيرين الاثر والمسند مرفوع ضحا بسند ظاهر الاضافا فان قل  
 عدده فافان ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم او امام ذي صفة  
 كشيعة فالاول العلوي المطلق والثاني النسبي وفيه الموافقة وهي  
 الى شيخ احد المصنفين من غير طريقة وفيه البطل وهو الوصول الى شيخ  
 شيخه كذلك وفيه المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الاول  
 الى اخره مع اسناد احد المصنفين وفيه المصالحة وهي الاستواء



مع تليد المع وبفابل العلو باقسامه النزول فان شاربك الراوي  
ومن روى عنه في السنن واللفظ هو الاقران وان روى كل منهما عن  
فهو المديح وان روى عن هود وده فهو رواية الاكابر عن الاصا  
ومنه الاباء عن الابناء وفي عكسه كثرة منه من روى عن ابيه عن جده  
وان اشترك اثنان عن شيخ ونفتم موت احدهما في السابق  
واللاحق وان عن اثنين متفقين الاسم ولم يميزا فباختصاصا احدهما  
ينبئ الممهل وان روى **و** محمد الشيخ مروي به جهاردا  
واحتمالا قبل في الاصح وفيه من حدث ونسب وان اتفقت الروايات  
في صيغ الاداء وغيرها من الحالات فهو المسلسل وصيغ الاداء  
سمعت وحدثني ثم اخبرني فورا عن عليه ثم قرئ عليه انا اسمع ثم  
ابناء في ثم ناولني ثم شافني ثم كتب لي ثم عن ونحوها فالاولان  
سمع وحده من ثم الشيخ فان جمع الراوي فهو وسع غيره واولها  
اصحها وارفعها في الاملاء والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه الشيخ  
فان جمع فهو كالحامس والابناء جميع الاخبار الا في عرف المتأخرين  
فهو الاجازة كمن وعنته المعاملة على السماع الآمن المذس  
وقيل بشرط ثبوت لقائهما ولو مرة وهو المختار واطلقوا  
المشافهة في الاجازة المتلفظ بها وكذا المكاتب في الاجازة

المكتوب بها واشترطوا بالمناولة افترا منها بالاذن وعوارف انواع الابنية  
وكذا اشترطوا الاذن في الوجداء وكذا الوصية بالكتاب وفي الاعلاء  
فان كان له اعتبار والافلاحة بذلك كالاجازة العامة والليح وكذا  
للمعدوم وهذا هو الاصح في جميع ذلك **ثم الروايات** ان اتفقت  
اسما وهو اسماء ابائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم فهو المتفق والمفترق  
وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا فهو المتونلف والمختلف وان  
الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الابداء او بالعكس فهو المشابه وكذا  
وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الاب في الاختلاف في النسبة وبتركيبه  
ومما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشباه في حرفي وحرفين  
او بالقديم والتأخير ونحو ذلك **خاتمة** ومن المهم معرفة طبقات الروايات  
ومعرفة مواليدهم وفاتهم وبلدانهم واحوالهم بتعديلا ونحوها وحقا  
ومراتبهم واسمائها الوصفية فاعل كاذب للناس ثم دجالا ووضعا  
او كذا في سهاها اليقوس في الحفظ او فية في مقال ومن المهم مراتب  
التعديلات وارتفاعها الوصفية فاعل كاذب للناس ثم ما ناكدا بصفة او  
كففة ثقة او ثقة لمحافظة وادناها ما اشعر بالقرين بل سهل التبرج  
كشيخ ونحو ذلك ونسب التركيب من عارفا بشيا ولوس واحد على  
الاصح والليح مقدم على التعديل **صديقا** من عارفا بشيا وان خلا



عن تعديل قبل مجمل على المختار **فصل** وكفى المستبين واسمها المكتنز  
ومن أسمه كنية ومن اختلف في كنبته ومن كثرت كناه ونعوتة ومن  
وافقت كنبته اسم بيها وبالعكس وافقت كنبته كنية زوجة ووافق اسم  
شبه اسم أبيه ومن نسب إلى غير أبيه كالمقداد بن الأسود والى أمته والى غير أبيه  
الفهم ومن وافق اسمه واسم أبيه ووجهه واسم شجته وشبه شجته  
فصلاً أو من نطق اسم شجته والراوى عنه ومن المهم معرفة الاسماء المجردة  
والكنى واللقاب وكذا الانساب يقع القبائل والى الوطن بلاداً وأوصياء  
أوسككا أو مجاورة والى الضايغ والحرف ويقع قبلاً لشباه والاتفاق  
كالاسماء وقد يقع القبايا وكذا معرفة الموالى من الاعلى والاسفل بالترق  
أو بالحلف ومعرفة الاخوة والاحوان ومعرفة اداب الشيخ والطالب من  
التخل والاداء ومن المهم معرفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه واسم  
والرحلة فيه وتصنيفه من المسانيد وعلى الابواب **اول**  
العلل وعلى الاطراف ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه  
بعض شيوخ ابى يعلى الفراء وصنفوا في غالب هذه الانواع وهي نقل  
محضر ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل فليجمع لها طائفتها  
وان الله الموفق والمهادي

